الآثـار السياسيـة والإقتصاديـة لتوسيـع الإتحـاد الأوروبـي شرقـاً

(دول أوروبا الشرقية أنموذجاً)



تأليـف

مهـند حميد مهيـدي صالـح



الآثار السياسية والاقتصادية
لتوسيع الإتحاد الأوروبي شرقاً
(دول أوروبا الشرقية أنموذجاً)

الطبعـة الأولـى

1440هـ - 2019م



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

تلفاكس : 0096265330508

جـوال : 00962795699711

E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2018/4/1992)

رقم التصنيف:327.1

المؤلف ومن في حكمه:

مهند حميد مهيدي صالح

الناشر

شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

عمان – الأردن

عنوان الكتاب:

الآثار السياسية والاقتصادية لتوسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً (دول اوروبا الشرقية انموذجا)

الواصفات:

/ العلاقات الاقتصادية الدولية/ / الاتحاد الأوروبي/

ISBN : 978-9957-637-77-4

الآثـار السياسيـة والإقتصاديـة لتوسيـع الإتحـاد الأوروبـي شرقـاً

(دول أوروبا الشرقية أنموذجاً)

The political and economic consequences of EU enlargement eastwards

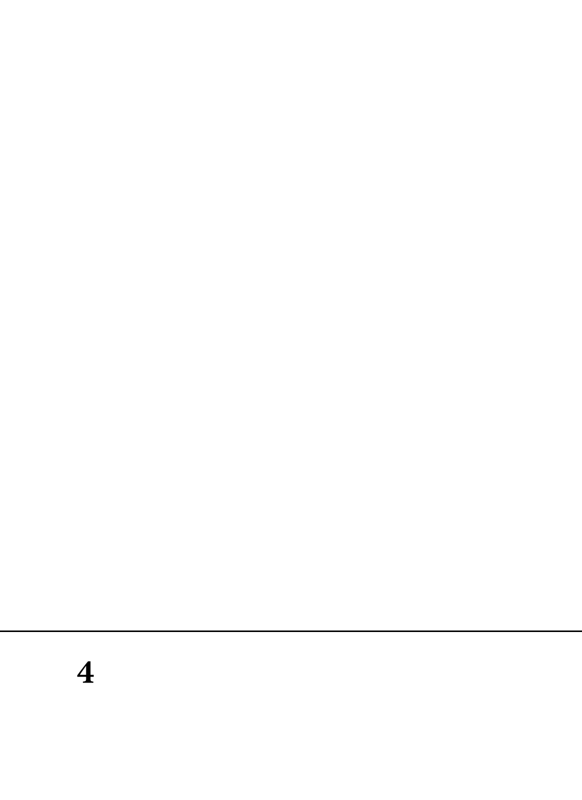
(Eastern European States model)

تأليـف

مهـند حميد مهيـدي صالـح



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع



المحتويات

6



المقدمة

الاتحاد الاوروبي الذي بدأ بست دول مشكلاً ماسُمي بالجماعة الاوروبية، اخذ بالتوسع تدريجاً وعبر مدد زمنية متباينة، تنوعت بحسب الدول المتقدمة للعضوية، موفقاً بين نوعين من التوسع: الافقي (التوسع بضم دول جديدة)، والعمودي (التوسع في بناء وتطوير المؤسسات القائمة)، فالأتحاد الاوروبي اذاً اعتمد على منهج المرحلية والتدرج في توسعاته واعتمد على اسلوب بناء الهرم من الاسفل، مستفيداً من دروس الحربين العالميتين اللتين انهكتا الشعوب الاوروبية وجعلت منها اسيرة لنزوات حكامها الطامعين في التوسع وبسط النفوذ، فهي اعادت قراءة التاريخ بتأنٍ ووجدت ان سبيل الحرب لايأتي الابالدمار وان الخلاص يكمن في الحوار والعلاقات المتبادلة المبنية على اساس المصالح المشتركة.

فآلت على نفسها (أوروبا) ان تنهض من اعماقها لتبني ذاتها معتمدة تارة على العون الخارجي (الولايات المتحدة الأمريكية) اقتصادياً عبر مشروع مارشال.وامنياً عبر حلف الناتو)، وتارة اخرى على جهودها الذاتية، وبالفعل كان لاوروبا ما ارادت ولقد لقيت الدعوات التي اطلقها القادة السياسيون والمفكرون الاوروبيون اذاناً صاغية.لاسيما جان مونيه (الاب المؤسس للاتحاد الاوروبي)، الذي دعا الى وضع الحديد والفحم تحت سلطة اوروبية مشتركة وكان روبير شومان (وزير الخارجية الفرنسي) قد تبنى هذه الفكرة ورفعها الى اديناور (المستشار الالماني) الذي رحب بالفكرة فشُكلت الجماعة الاوروبية للحديد والفحم (1951)، واخذت تتوسع لتصل في نهاية المطاف الى الشكل الذي بلغه الاتحاد الاوروبي حالياً، لكن المتتبع لمسيرة الاتحاد الاوروبي بِدءاً بعام 1951-2007 يجد ان طريق الاتحاد الاوروبي لم يكن سهلاً ولامعبداً بل كان معقداً وشاقاً، فعقب كل عملية توسيع يتحمل الاتحاد الاوروبي

تكاليف ضم دول جديدة اليه وهذه التكاليف تختلف من توسع لاخر حسب الوضع السياسي والاقتصادي للدول المتقدمة للعضوية.

التوسع الاوروبي شرقاً يختلف عما سبقه من التوسعات سواء من حيث الكم والكيف ومن حيث الاثار السياسية والاقتصادية التي خلفها، فأذا كانت جولة التوسيع الأولى التي اشتملت على (بريطانيا-ايرلندا والدنمارك) اثارت قضايا طبيعية، نتيجة لارتباط هذه الدول الثلاث بمنطقة التجارة الحرة.فإن جولة التوسيع الثانية أثارت قضايا ذات طبيعة سياسية (نتيجة لحداثة عهد اليونان والبرتغال واسبانيا بالديمقراطية) اما جولة التوسيع الثالثة اثارت قضايا ذات طبيعة استراتيجية، فإن الجولة الاخيرة اثارت قضايا ذات طابع سياسي واقتصادي.

فجولة التوسيع الاخيرة صوب الشرق كانت لها ابعاد سياسية اكثر منها اقتصادية. وهذا ما سنحاول توضيحه في دراستنا هذه.

1. اهمية الدراسة.

تنبع اهمية الدراسة من كونها تتناول موضوعاً مهماً (الآثار السياسية والاقتصادية لتوسيع الاتحاد الاوروبي)، في وقتٍ اضحى فيه الاتحاد الاوروبي قوة فاعلة ومؤثرة عالمياً على الصعد كافة (السياسية والاقتصادية)، وبالتالي فأن أي تغيير يطرأ على هذا الكيان من شأنه ان يفرز آثاره على الصعيد العالمي سياسياً واقتصادياً.

2. فرضية الدراسة.

ان توسيع الاتحاد الاوروبي – قبل انضمام دول اوروبا الشرقية – كان ينطوي على توازن بين الاهداف الاقتصادية والسياسية ذات الصلة بمتغيرات

الحقبة التي تم فيها ذلك الانضمام، اما انضمام دول اوروبا الشرقية فكان ذا اهداف سياسية اكثر منها اقتصادية لظروف لاتتعلق فقط بمتغيرات الحقبة التي حدث فيها هذا الانضمام وانما لظروف ذات صلة بأستشراف لمتغيرات مستقبلية على صعيد العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية، بحيث تكون كفة الاثار السياسية والاقتصادية للانضمام متعادلة اومتوازنة في الاجل الطويل.

3. مشكلة الدراسة.

في حين تؤكد فرضية الدراسة على الاثر الايجابي للانضمام من الناحية السياسية في الاجل القصير مقارنة بالاثار الاقتصادية الايجابية فأن رهان الاتحاد الاوروبي على تعادل هذين الاثرين في الاجل الطويل يواجه تحديات كبيرة، ذلك ان الضغوط المترتبة على التكلفة الاقتصادية للانضمام في الاجل القصير تقوّض المنافع السياسية المتوخاة منه في الاجل الطويل.

4. هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى استجلاء الاتي:

- ❖تتبع مسيرة الوحدة الاوروبية.
- ❖دراسة طبيعة التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها دول اوروبا الشرقية في اطار جهودها للانضمام للاتحاد الاوروبي.
- ❖دراسة ماهية الاثار السياسية والاقتصادية التي افرزها توسيع الاتحاد الاوروبي جهة الشرق، على الصعيدين (الداخلي والخارجي).

5. منهجية الدراسة.

اعتمدت الدراسة على المنهج التأريخي لوصف تطـور تجربـة التكامـل الاوروبي، وكذلك تم اعتماد المنهج التحليلي- الوصفي الذي يقوم على تحليل طبيعة التحولات السياسـية والاقتصـادية التـي طالـت دول اوروبـا الشرقيـة، واخيراًاعتُمِـد المـنهج الاستنباطي لتوضيح ماهية آلاثار التي افرزها التوسيع الاوروبي شرقاً.

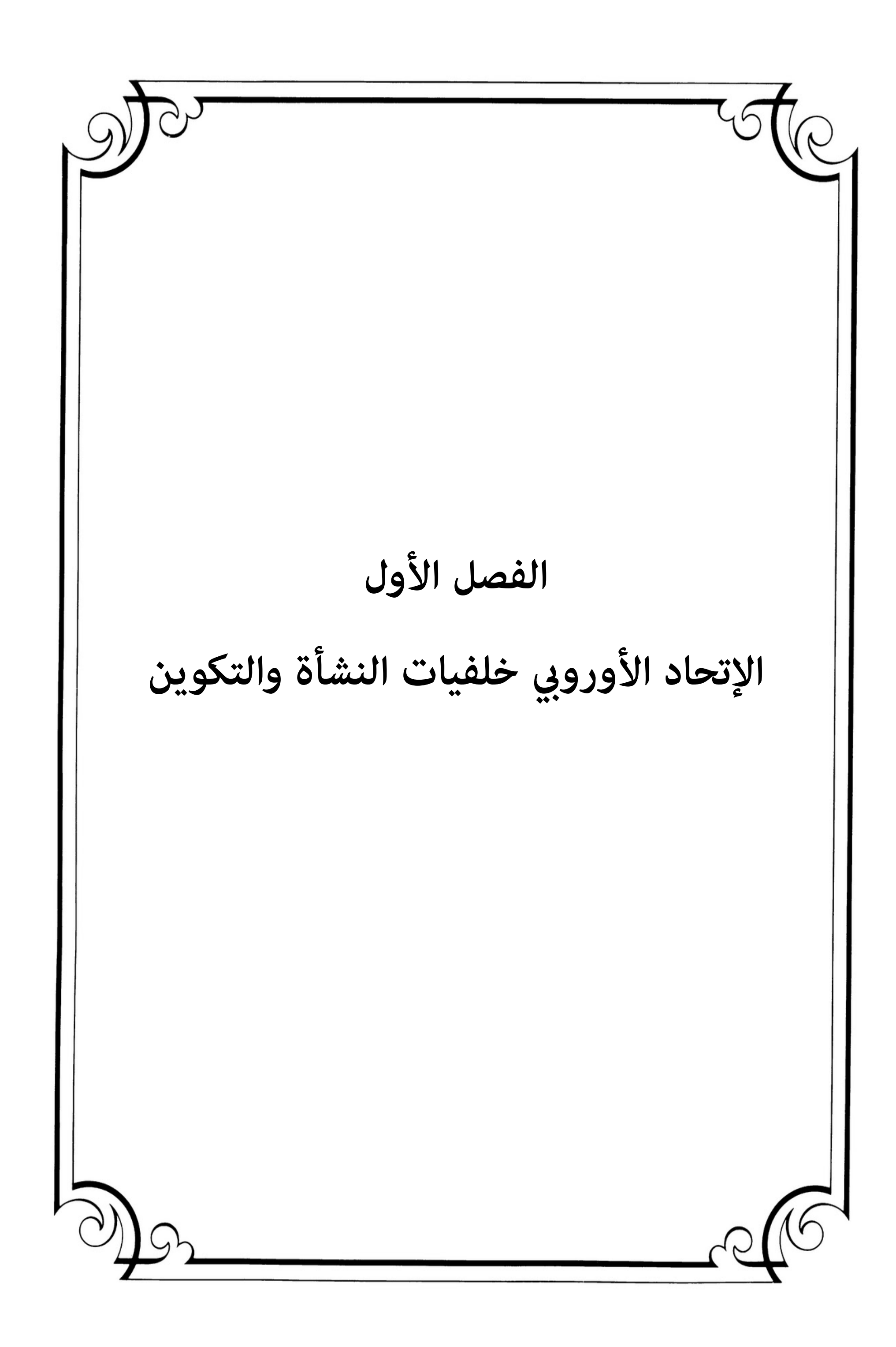
6. هيكلية الدراسة.

تتوزع هيكلية الدراسة – فضلاً عن المقدمة والخاتمة – على ثلاثة فصول، يبحث الفصل الاول في خلفيات النشأة والتكوين للاتحاد الاوروبي، وقد تضمن هـذا الفصـل ثلاثة مباحث، شمل اولها: دراسة نظريات التكامل والنشأة، وثانيهـا: آليـات التكامـل الاقتصادي الاوروبي، وثالثها: اثر عملية الوحدة الالمانية على الوحدة الاوروبية.

اما الفصل الثاني، فيبحـث في التحـولات والاليـات التـي مهـدت لتوسـيع نطـاق العضوية في الاتحاد الاوروبي، وقد احتوى هذا الفصل على ثلاثة مباحث ايضاً، يبحث الاول منها في دور الحرب الباردة في تقسيم اوروبا الى معسكرين متضادين (سياسـياً واقتصادياً)، ويبحث الثـاني في التحـولات السياسـية والاقتصـادية التـي شـهدتها دول اوروبا الشرقية وهي في طريق الانضمام للاتحاد الاوروبي، ويبحث الثالث في الآليـات والاشتراطات الخاصة بضّم دول اوروبا الشرقية للاتحاد الاوروبي.

الفصل الثالث والاخير من هذه الدراسة، تناول الآثار الداخلية والخارجية لتوسيع الاتحاد الاوروبي شرقاً، وتوزع هـو الاخـر عـلى ثلاثـة مباحـث، الاول: الاثار السياسية الناجمة عن توسيع الاتحاد الاوروبي، والثاني: الاثار الاقتصادية

لتوسـيع الاتحـاد الاوروبي، واخـيراً (المبحـث الثالـث) فيبحـث في الاثـار السياسـية والاقتصـادية لتوسـيع الاتحـاد الاوروبي عـلى الصـعيد العـالمي (الولايـات المتحـدة الامريكية وروسيا ودول جنوب المتوسط انموذجاً).



الفصل الأول

الإتحاد الأوروبي خلفيات النشأة والتكوين

الفصل الأول

الإتحاد الأوروبي خلفيات النشأة والتكوين

تمهيد:

لقد شهدَ القرن الماضي عدداً من التطورات التي استوجبت إعادة النظر في الأسس التي تحكم العلاقات الدولية، فتوالي حربين عالميتين خلال اقل من ربع قرن وما نتج عنهما من دمار، ادى الى تغيير في الخارطة السياسية للعالم. بعد الحرب العالمية الثانية حدث تطور كبير في البيئة الدولية نتيجة لأتساع نطاق النظام الأشتراكي خارج حدود الإتحاد السوفيتي، واستكمال معظم المستعمرات السابقة استقلالها السياسي وانضمامها إلى بقية دول العالم الثالث في السعي إلى التنمية وما يتطلبه ذلك من كسر القيد الذي يربطها بالمركز الرأسمالي ومع تنامي خطى الثورة التقانية، تزايدت كثافة الاتصالات الاجتماعية والثقافية والمادية، وتعاظمت أبعاد ظاهرة تدويل الإنتاج. وفي مواجهة هذه التطورات ظهرت ثلاثة أنواع من الدعاوى [(1)].

(1) **الدعوة الأولى**، هي الاعتماد المتبادل الذي نادى به جون كينيدي عام 1962 لكسر حدة التصدي للهيمنة الرأسمالية العالمية، وكان غورباتشوف قد طرح الدعوى ذاتها عام 1985 من اجل التصدي للمشاكل التي تهدد المجتمع العالمي بمجموعه.

(2) **الدعوى الثانية**، هي التعاون بين المجموعات المنتمية إلى العوالم الثلاثة، فالدول الرأسمالية سعت إلى تنسيق سياساتها تجاه قضايا ذات أهمية

---

(1) محمد محمود الأمام، **التكامل الاقتصادي: الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي**، عن كتاب الأعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي (مقاربة نظرية)، أعمال الندوة الفكرية للجمعية العربية للعلوم الاقتصادية، القاهرة (15-1989/16)، تحرير ظاهر حمدي كنعان وإبراهيم سعد الدين عبد الله، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 1990، ص224.

لأستقرارها الاقتصادي والأمني أما الدول الاشتراكية فعمدت إلى تنسيق شؤونها السياسية والأمنية وشكلت البلدان النامية مجموعة عدم الأنحياز التي برزت في السبعينات.

(3) **أما الدعوة الثالثة** فتطمح إلى التجاوز على قضايا ذات اهميات مشتركة والتحول بالتجمع الذي يضم الأطراف المعنية إلى وضع أقرب ما يكون إلى الاندماج في كيان واحد وهو ما يعرف بالتكامل الإقليمي.

المبحث الأول: التكامل الأوروبي: دراسة النظريات والنشأة

قبل أن نسهب في بيان النظريات المفسرة للتكامل ومدى انطابقها على التجربة الأوروبية، نجد انه من الضروري بمكان توضيح الغاية المتوخاة من وراء تناول الإطار النظري للتكامل في الوقت الذي نتحدث فيه عن مسيرة الوحدة الأوروبية وتطورها.

في الواقع إن الأتحاد الأوروبي لم يكن ليصل إلى ما بلغه اليوم من وحدة اقتصادية - ويقترب من تحقيق الوحدة السياسية - لولا اعتماده على الجانب التكاملي "الأندماجي" بشقيه التكامل الرأسي (تعميق المؤسسات الأوروبية القائمة وتطويرها) والتكامل الأفقي (التوسع بضم دول جديدة إلى الأتحاد الأوروبي)، وتطبيقه للنظرية الوظيفية التي طورها أر نست هاس - كما سنرى لاحقاً- وصارت تسمى بـ "الوظيفية الجديدة".

المطلب الأول: نظريات التكامل.

يعرف التكامل الدولي (International Integration)، بأنه عملية ينتج عنها بروز كيان فوق قومي (Subra- National Entity) تنتقل إليه مسؤولية أداء الاختصاصات الوظيفية التي كانت تتولاها الحكومة الوطنية [1].

وبما أن الأتحاد الأوروبي ليس بدولة فدرالية ولا كونفدرالية لأن الوحدات المكونة له لم تفقد وجودها القانوني المستقل كدول وما زال بوسعها ممارسة صلاحياتها السيادية على المسرح الدولي على الرغم من أنها قد تنازلت عن بعضٍ من هذه الصلاحيات لمصلحة المؤسسات الاتحادية. والأتحاد الأوروبي ليس منظمة دولية حكومية إقليمية تقليدية لأن هذا النوع من المنظمات الدولية يقوم في العادة على " تعاون " اختياري بين دول أعضاء يندر أن تتنازل له عن أي قدر ولو ضئيل من سيادتها الوطنية بيد أن الأتحاد الأوروبي يملك من الأدوات والآليات ما يمكنه من تحويل ما يقره من سياسات وبرامج وقواعد عمل ملزمة يتعين على الدول الأعضاء تطبيقها وإحترامها.

وإذا كان الأتحاد الأوروبي لا يشبه اياً من الفاعلين الدوليين المعروفين والمصنفين في قائمة الدول أو في قائمة المنظمات الحكومية التقليدية إلا أنه يعتبر من حيث الشكل العام على الأقل اقرب ما يكون إلى شكل " المنظمة الإقليمية الحكومية " فهو نتاج عملية جادة لتحقيق شكل ما من أشكال الوحدة بوسائل وأساليب غير تقليدية مزجت بين النهج "التعاوني " والنهج "التكاملي " أو "الأندماجي " بجرعات اختلفت بأختلاف الظروف والمراحل التأريخية [2].

---

(1) إسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية (دراسة تحليلية مقارنة)**، (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1987)، ص 380.

(2) حسن نافعه، **الأتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2004)، ص ص165-167.

بعد توضيح الشكل العام للأتحاد الأوروبي نتجه لتوضيح النظريات المفسرة للتكامل وهي نظريات سياسية ونظريات اقتصادية، النظريات السياسية تشمل:

أولاً: النظرية الفدرالية.

وبموجبها ينتقل التجمع الإقليمي مباشرة إلى اتحاد تتولى شؤونه سلطة تحل محل سلطاته القطرية في الشؤون الأتحادية [1]، حيث تقوم الدول الداخلة في عملية التكامل والأندماج بالتخلي عن سيادتها لصالح حكومة فدرالية وأن يتم توزيع السلطات بين الحكومة الفدرالية والحكومات الإقليمية في المجالات المختلفة ولعل الولايات المتحدة الأمريكية هي اشهر مثال على ذلك.

ولقد وجدت التجربة الفدرالية صدى لها في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية عندما دعى (ونستون تشر شل) في خطاب له في زيورخ عام 1946، إلى إنشاء اتحاد فدرالي في أوروبا، أو ما أطلق عليه "الولايات المتحدة الأوروبية " وان كان قد تخلى عن هذه الفكرة بعد عودته مرة أخرى للحكم عام 1951. [2]

ثانياً: النظرية الأتصالية.

لقد كان لعالم السياسة الأمريكي الجنسية والألماني الأصل (كارل دويتش) إسهام كبير في فكر التكامل والوحدة من حيث تركيزه على دور المعاملات الاتصالية والاقتصادية في إيجاد علاقات الصداقة أو العداء بين الجماعات

(1) محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي**، مصدر سبق ذكره، ص 226.

(2) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، **صنع القرار في الأتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية**، ط2، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص ص17-18.

السياسية فقد قدم تعريفاً للتكامل وضح فيه أن التكامل حالة يسعى فيها الناس إلى حل منازعاتهم بالطرق السلمية بـدلاً مـن اللجـوء إلى العنـف والحـرب، بغيـة خلـق حقائق تعبر عن شعور الأفراد بالحاجة إلى الروابط القوية بينهم للوصـول إلى هـدف عام وهو التطور السلمي للجماعة السياسية. وقد بين دويتش الكيفية التي يـتم بهـا وضـع معـدلات أسرع للتطـور بالمعـاملات الاتصـالية والاقتصـادية بحيـث تنتقـل المجتمعات من مرحلة الأمتزاج إلى مرحلة المجتمـع التعـددي فتحـتفظ كـل وحـدة مشتركة باستقلالها الشرعي وصولاً إلى مرحلة المجتمع الأمني.[1]

ثالثاً: النظرية الوظيفية.

يمكـن القـول أن الأتحـاد الأوروبي أعتمـد في تجربتـه التكامليـة عـلى النظريـة الوظيفية أكثر من غيرها من النظريات سالفة الذكر، وكثيراً ما تُستخدم هذه النظرية لتفسير تطور الأتحاد الأوروبي.

فلقد كان (ديفيد ميتراني) من أهم دعـاة المدرسـة الوظيفيـة التـي ظهـرت بـين الحــربين العــالميتين والتــي أملــت في أن يتجــه العــالم إلى الأتحــاد عــلى دفعــات (Federalism by Installments).[2]

وتقوم فكرة ميتراني على ضرورة الفصل بين الجوانب السياسـية والجوانـب الوظيفية في عملية الأنـدماج والتركيـز عـلى الأنـدماج الـوظيفي في القطاعـات الفنية المختلفة وهنا يقدم ميتراني مثالا بعصبة الأمم التي انهارت بعد الحـرب

(1) عبد المنعم سعيد، **الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة**، سلسـلة الثقافـة القوميـة (5)، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص 18-19.

(2) محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي**، مصدر سبق ذكره، ص 227.

العالمية الثانية في حين استمرت منظمة العمل الدوليـة (وهـي منظمـة وظيفيـة) في أداء عملها. [1]

إلا أن نظرية ميتراني قد تعرضت للنقد من قبل (أر نست هاس)، وخاصـة فـيما يتعلق بإمكانية الفصل بين الأمور السياسية والأمور الفنية بما فيها الأمور الاقتصـادية حيث أكد في عبارته الشهيرة أن "التفرقة بين الأمور السياسية والأمور الفنيـة، أو بـين رجل السياسة والخبير الفني هي مسألة غير قائمة لأن الأمور الفنية عـادة مـا تصـبح كذلك نتيجة لقرار سياسي سابق "، وقدم هاس مفهوماً جديداً هـو مفهـوم الأنتشـار (spillover)، لتفسير التداخل بين الأندماج السياسي والأندماج الفني. [2]

فحين تبدأ العملية التكاملية وتنجح بدمج أحد القطاعات الفنية الرئيسـة. فـأن النجاح الذي تحقق ما يلبـث أن يغـري ويجـذب قطاعـات أخـرى، وبالتـالي تتوسـع العملية التكاملية لتضم قطاعات وميادين أخرى من النشاط إلى أن تصبح القطاعات جميعها منخرطة في العملية التكاملية بقوة. [3]

هذه الإضافة للنظريـة الوظيفيـة شـكلت نقطـة الأنطـلاق التاريخيـة في مسـيرة الوحدة الأوروبية، بعد أن تبناها (جان مونيه) رئيس قسـم التخطـيط الاقتصـادي في الحكومة الفرنسـية - كـما سنوضـح ذلـك لاحقـاً- وصـار يُطلـق عليهـا بــ"الوظيفيـة الجديدة "، وغالباً ما تستخدم هذه النظرية لتفسير تطور الأتحاد الأوروبي.

---

(1) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مصدر سبق ذكره، ص18.

(2) المصدر نفسه، ص ص 18-17.

(3) حسن نافعه، **الأتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً**، مصدر سبق ذكره، ص 132.

أما النظريات الاقتصادية: فقد ازدهرت في مرحلة لاحقة لأزدهار النظريات السياسية، فبعد أن استقرت الجماعة الأوروبية في مسارها وتحقق الهدف المرجو من إنشائها ألا وهو منع قيام حرب أوروبية جديدة بين الدول الأعضاء، أضحت المكاسب الاقتصادية هي المحرك الأساس لتطور عملية التكامل والاندماج، وفي إطار هذه النظريات الاقتصادية يتم تقسيم مستويات التكامل إلى المراحل الآتية: [1]

1. منطقة التجارة الحرة: وتقوم على أساس إزالة التعريفات الجمركية والحصص أمام حركة التجارة، مع احتفاظ كل دولة برسوم جمركية خاصة بها في مواجهة الدول غير الأعضاء.
2. الاتحاد الجمركي: إضافة لتحرير التجارة الخارجية وضع تعريفة جمركية مشتركة بين الدول الأعضاء في مواجهة الدول غير الأعضاء.
3. السوق المشتركة: وتشمل إضافة للعنصرين السابقين حرية حركة عوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء مثل رأس المال والعمل..الخ.
4. الأتحاد الاقتصادي: ويشمل فضلاً لما تقدم تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.
5. التكامل الاقتصادي الشامل: وهي أعلى مراحل الاندماج الاقتصادي، وتشمل فضلاًعن العناصر السابقة توحيد السياسات المالية والاقتصادية وخلق مؤسسات فوق قومية.

---

(1) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مصدر سبق ذكره، ص ص20-21 وكذلك د. عبد المنعم سعيد، مصدر سبق ذكره، ص22.

بعد استعراض النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي (السياسية والاقتصادية) نخلص إلى أن التكامل الأوروبي اعتمد بشكلٍ أساسي على نموذج التكامل الوظيفي (Functional Integration) والذي يقوم على رفض الاندماج الدستوري الكامل بين الوحدات القومية الأعضاء في هذه التجارب التكاملية، وانما يفضل عليها التقدم التدريجي على طريق التكامل وذلك بالتركيز على قطاعات معينه.

المطلب الثاني: تطور مسار عملية التكامل الأوروبي.

أولاً: الإطار التأريخي لحركة الوحدة الأوروبية.

إن فكرة الوحدة الأوروبية ظهرت في بادئ الأمر بدافع من الرغبة في توحيد الغرب المسيحي "المؤمن " في مواجهة الشرق المسلم "الكافر "، كان ذلك في نهاية القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر الميلادي، فكان الدافع وراءها دينياً بحتاً غير أن ثبات واستمرارية مسيرة الوحدة الأوروبية التي اتسمت بقدرتها على التكيف مع التطورات الهائلة التي مرت بها أوروبا (مثال ذلك دخول الدول الأوروبية في صراعات دموية أنهكت أوروبا وأدت إلى انتقال ثقل النظام الدولي إلى خارج حدود القارة الأوروبية)، أسهمت في تخلي الفكرة الأوروبية عن ردائها الديني لتتدثر بعباءة علمانية. [1]

وفي عام 1693 دعا المفكر البريطاني (وليام بن) إلى إنشاء برلمان أوروبي، أعقبته دعوة المفكر الفرنسي (برودون) إلى إقامة اتحاد فدرالي أوروبي، منطلقاً من رؤيته للقرن العشرين الذي رآه عصراً لاتعيش فيه إلا الاتحادات الفدرالية الكبرى [2].

(1) حسن نافعه، **الأتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً**، مصدر سبق ذكره، ص 175.

(2) عبد المنعم سعيد، مصدر سبق ذكره، ص 26.

ولعل أبرز الجهود التي بذلت بعد الحرب العالمية الأولى (1914-1918) كانت دعوة الكونت النمساوي (كودينهوف كاليرجي) عام 1923، إلى إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية على غرار النموذج الأمريكي، كذلك دعوة وزير الخارجية الفرنسي (ارستيد بريان) في خطاب له أمام عصبة الأمم في 7 أيلول/سبتمبر 1929 دعى فيه إلى إقامة " اتحاد أوروبي فدرالي " بين دول أوروبا الأعضاء في عصبة الأمم. [1]

إن الطروحات المذكورة آنفاً لم تخرج عن كونها مجرد دعوات لم تتحول إلى واقع ملموس، إلا إنها لم تكن عديمة الجدوى، فقد تمكنت هذه الطروحات من إلقاء الضوء على طبيعة العقبات والمعضلات التي تعترض طريق الوحدة الأوروبية واصبح هناك وعي متزايد بضرورة إيجاد حلول عملية لهذه العقبات والمعضلات إذا ما أُريد لحركة الوحدة الأوروبية أن تنطلق وتتقدم.

ثانياً: تجارب التكامل الاقتصادي.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، شهدت القارة الأوروبية حالة من الضعف والتمزق والخراب الاقتصادي والاستنزاف النفسي والمعنوي، فركام التدمير وجثث القتلى تملأ الشوارع، ولم يكن يربط دولها سوى بعض الاتفاقيات التي أفرزتها ويلات الحرب والتي تنظّم العلاقة بين تلك الدول وخاصة فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا (التي قُسمت إلى جزأين شرقي وغربي مختلفين سياسياً وعقائدياً ويفصل بينهما جدار برلين) غير أن أوروبا المثخنة بالجراح بدأت تعيد قراءة دروس التاريخ حتى توصلت إلى حقيقة ساطعة مفادها أن طريق الحرب والقوة وانتهاج سياسات لاعقلانية وغير متوازنة

---

(1) رياض الصمد، **العلاقات الدولية في القرن العشرين**، ط2، ج1 (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1983) ص 173.

اصبح طريقاً لايمكن السير عليه ولا يفضي إلا لمزيد من الضحايا وأن طريـق التعـاون الاقتصادي المرتكز على المصالح المتبادلة والتنمية الشاملة هو الحل الكفيل بإخراجها من هذا الواقع المرير، على وفق منهج ديمقراطي يأخذ بنظر الأعتبار احترام الإنسـان وكرامته ويراعي التنوع الثقافي "الديني والعرقي " وهو التنوع الذي شكل عامل قوة لا ضعف وهذا ما أثبتته السنوات اللاحقة. (1)

وهكذا ظهرت على الساحة الأوروبية مجموعـة مـن المحـاولات التكامليـة التـي فرضت نفسها على ميادين العمل الاقتصادي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية نذكر أبرزها: (2)

❖ **اتحاد البينلوكس (Benelux)** (*) **:**

كان اتحاد البينلوكس هو المحاولة الأولى لتوحيد أوروبا اقتصادياً بعد الحرب العالمية الثانية، فقـد ضـم هـذا الاتحـاد الإقليمـي كـلاً مـن (بلجيكـا- وهولنـدا- ولوكسمبورغ)، كشـكل مـن أشـكال الاتحـاد الجمـركي (customs union) عـلى وفق معاهدة عُقدت بين حكومات الـدول الـثلاث في المنفـى بلنـدن عـام 1944، أثناء الحرب العالمية الثانية، ولم يصادق عليها من قبل برلمانـات هـذه الـدول إلا في صيف 1947، وكان الهدف الأساسي من إنشاء هذا الاتحـاد هـو إلغـاء القيـود

---

(1) ناظم عبد الواحد الجاسور، **الوحـدة الأوروبيـة والوحـدة العربيـة (الواقـع والتوقعـات)**، (عمان: دار مجدلاوي للنشر، 2001)، ص 13.

(2) وسن أحسان عبد المنعم، الاتحاد **الاقتصادي والنقدي الأوروبي وانعكاساته على الاقتصـاد العربي (الأبعاد السياسـية والاقتصـادية)**، رسـالة ماجسـتير " غـير منشـورة " كليـة العلـوم السياسية، جامعة النهرين، حزيران 2001، ص8.

(*) تـدل كلمـة البينلـوكس عـلى الأحـرف الأولى للـدول الـثلاث التاليـة (Belgium-Netherland-Luxambourg).

الكمية والرسوم الجمركية على التجارة الداخلية بين الدول الثلاث مع تطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه الدول غير الأعضاء في الاتحاد.

ولقد نجح الاتحاد في تحقيق أهدافه، الأمر الذي دفع بحكومات الدول الثلاث إلى توسيعه من خلال اتفاقية جديدة تغطي المجالات الاقتصادية والتجارية عقدت في لاهاي عام 1958.

❖ **المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي (OEEC)**

نتيجة للظروف القاسية التي عاشتها اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية طرحت الولايات المتحدة الامريكية مشروع مارشال (Marshall plan) في حزيران/ يونيو1947 لمساعدة دول اوروبا في اعادة بناء اقتصادياتها التي دمرتها الحرب، والواقع ان هذا لم يكن الهدف الوحيد للولايات المتحدة الامريكية من مشروع مارشال، فبعد أن حصلت الاحزاب الشيوعية على كثير من التأييد داخل الاوساط الاوروبية وخاصة في فرنسا وايطاليا بعد ان توجه (20%) و (25%) من اصوات الناخبين الى هذه الاحزاب في اول انتخابات اجريت بعد الحرب العالمية الثانية، أبدت الولايات المتحدة الامريكية مخاوفها من انتشار المد الشيوعي في أوروبا الغربية، وقد بلغ حجم التمويل المتاح لمشروع مارشال (13) بليون دولار.

لقد وضع الامريكيون شروطهم الواجب على دول اوروبا الغربية تطبيقها لتنفيذ مشروع مارشال وهي: [1]

1. ضرورة اتفاق الدول الاوروبية فيما بينها حول الكم المطلوب من المساعدة والجزء الذي ستحتاجه كلٌ منها.

(1) عبد المنعم سعيد، مصدر سبق ذكره، ص31.

2. يجب على الدول الاوروبية ان تعمل بجدية لأزالة العوائق كافة التي تعترض سبل التجارة فيما بينها.
3. على هذه الدول ان تضمن الاعتماد على نفسها بحلول عام 1952.
4. ان تعمل الدول الاوروبية على انشاء منظمة دولية كجهاز تنسيق لتسهيل تنفيذ اهداف هذا المشروع.

وقد وجدت المبادرة الامريكية صداها لدى معظم بلدان القارة الاوروبية حيث عقد مؤتمر ثلاثي في باريس في حزيران/ يونيو 1947 بطلب من بريطانيا لمناقشة الخطوط العريضة لمشروع مارشال وقد ضّم هذا المؤتمر كلاً من (بريطانيا- وفرنسا- والاتحاد السوفياتي"سابقاً") بيد ان الاتحاد السوفيتي مالبث ان اعترض على المشروع تخوفاً منه على اوروبا الشرقية من خضوعها للنفوذ الغربي.

وبعد مؤتمر باريس الثلاثي قامت فرنسا وبريطانيا بأرسال دعوات لجميع الدول الأوروبية بأستثناء اسبانيا للحضور الى مؤتمر اوروبي عام يعقد في باريس في تموز/يوليو 1947 ورغم رفض بلدان اوروبا الشرقية الحضور للمؤتمر الا انه عقد بالفعل وحضرته ست عشرة دولة أوروبية غربية (*)، تمخض عنه انشاء المنظمة الاوروبية للتعاون الاقتصادي. [1]

(*) الدول هي (فرنسا- بريطانيا- النمسا- الدنمارك – اليونان- ايرلندا – أيسلندا- إيطاليا – بلجيكا- لوكسمبورغ – النرويج – هولندا – البرتغال – السويد – سويسرا وتركيا) ثم انضّمت بعد ذلك كلٌ من اسبانيا والمانيا.

(1) اسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسية الدولية (المفاهيم والحقائق الاساسية)**، ط2 (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية 1985)، ص ص 518-519.

وبعد إن أنشئت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، اخذت هذه الاخيرة على عاتقها تقديم لائحة الاحتياجات الاوروبية للولايات المتحدة الامريكية، والملفت للنظر انه مع حلول عام 1951 ازداد الانتاج الاوروبي بحوالي الثلث على ماكان عليه عند بدايته، بالرغم من ان البعض يعزو نجاح مشروع مارشال بالدرجة الاولى الى القدرات الاوروبية وان مشروع مارشال لم يكن سوى عامل مساعد. (1)

في 30 أيلول/سبتمبر1961 اسست منظمة جديدة هي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) والتي جاءت استكمالاً لدور المنظمة الاولى (OEEC) وكان هدفها الاساس تحليل السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء، تكونت من جمعية عمومية يمثلها مجلس اعلى، ينتخبون كل سنة رئيساً تكون مهمته اعداد التقرير السنوي للمنظمة ورفعه بعد ذلك الى المجلس الاوروبي ومن لجنة تنفيذية مكونة من سبعة أعضاء منتخبين من قبل المجلس الاعلى، وتعقد اجتماعاً كل اسبوع، اما نشاط المنظمة فيمكن تصنيفه في اربعة ابواب الانتاج والانتاجية، المبادلات، المصاعب والنشاطات، الاولان هما الاكثر اهمية فيما يتناول الباب الثالث مسائل التوزيع والرابع يدرس تخفيض مظاهر الاختناق التي تعرقل بعض عناصر الانتاج. (2)

(1) وسن احسان عبد المنعم، مصدر سبق ذكره، ص10.

(2) فرانسوا جورج دريفوس، رولان ماركس وريمون بوادوفان، **موسوعة تاريخ اوروبا العام (اوروبا من عام1789 حتى ايامنا)**، ج3، ط1، ترجمة حسين حيدر (بيروت: منشورات عويدات، 1995)، ص ص500-501.

❖ **ميثاق بروكسل: المدخل الأمني.**

اتفقت فرنسا وبريطانيا ودول البينيلوكس على انشاء تحالف أمني بضغط من الولايات المتحدة الامريكية، حيث تم التوقيع على ميثاق بروكسل في 17آذار/ مارس1948 وقد ارسى ميثاق بروكسل حجر الأساس لقيام حلف دفاعي كان من المفترض ان يستمر لخمسين عاماً. وقد نصت المادة الرابعة من الميثاق على انه " في حالة تعرض أي من الاطراف المتعاقدة لهجوم مسلح في اوروبا فأن الاطراف المتعاقدة الاخرى سوف تقوم بتقديم المساعدة العسكرية وانواع المساعدة الاخرى للطرف المتعرض للهجوم. [1]

إن ميثاق بروكسل نص صراحةً على أن نظامه قابل للتشغيل ليس فقط في حالة وقوع العدوان من دولة أو اكثر من الدول الأعداء في الحرب العالمية الثانية، وانما أيضاً في حالة وقوع عدوان اياً كان مصدره على أي من الدول الأعضاء. ولذلك حصل الاتفاق في 20تشرين الأول/اكتوبر1954 على توسيع حلف بروكسل لتنضّم أليه كل من ألمانيا وإيطاليا وعلى تعديل ميثاقه بما يسمح بتغيير اسم الحلف من " حلف بروكسل " إلى "اتحاد أوروبا الغربية ". [2]

إن ضغط الولايات المتحدة المستمر على الدول الأوروبية لإيجاد تحالف آمني فيما بينها، لم يكن في الواقع بدافع حرص الولايات المتحدة الأمريكية على آمن الدول الأوروبية بقدر ماكان تمهيداً لاقامة تحالف آمني أوسع تقوده هي

---

(1) عبد المنعم سعيد، مصدر سبق ذكره، ص 35.

(2) حسن نافعه، **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً**، مصدر سبق ذكره، ص 126.

عبر ضفتي الأطلسي وقد تم لها ذلك في 4 نيسان/ابريل1949 حينما وُقعت الاتفاقيـة المنشأة لحلف شمالي الأطلسي (NATO) [*].

❖ **مجلس أوروبا كمدخل لإنشاء جمعية برلمانية.**

على الرغم مـن إنشـاء المنظمـة الأوروبيـة للتعـاون الاقتصـادي، والتوقيـع عـلى معاهدة بروكسل ظل الإحباط مسيطراً على التيـارات والحركـات المناديـة بالوحـدة الأوروبية حتى نهاية عام 1948، ففي الواقع إن المنظمة الأولى لم تكن في واقعهـا إلا أداة لادارة مشروع مارشال وليس لتحقيق التكامل الأوروبي في المـال الاقتصـادي وان معاهدة بروكسل كانت قد وجُـدت لتمهيـد الطريـق لإنشـاء منظمـة حلـف شـمال الأطلسي، وكانت التيارات الأوروبية تتطلع وتضغط من اجل مبادرة أوروبية خالصـة لتكون نقطة انطلاق في سبيل تحقيـق حلـم الوحـدة الأوروبيـة بعيـداً عـن تـدخل الولايات المتحدة الأمريكية. [1]

في أيار/مايو1948 عُقد مؤتمر في لاهاي سُـمي بــ"مـؤتمر أوروبـا " اسـتطاع هـذا المؤتمر أن يولد ضغوطاً باتجـاه تأييـد الاقـتراح الـذي كـان مطروحـاً آنـذاك لإنشـاء جمعية برلمانية أوروبية تكون وظيفتها الرئيسة بحث الأمور ذات الأهميـة المشـتركة لدول أوروبا، وبعد مناقشات مستفيضة وقعت على الاتفاقية المنشأة "لمجلس أوروبا " في 5ايار/مايو1949 من جانب عشر دول هـي: بريطانيـا، فرنسـا، دول البينلـوكس، الدنمارك، ايرلندا، إيطاليا، النرويج والسويد. [2]

(*) ضّم هذا الحلف كلاً مـن (الولايـات المتحـدة الأمريكيـة – كنـدا- بلجيكـا – الـدنمارك – فرنسا – أيسلندا – إيطاليا – لوكسمبورغ – هولنـدا – الـنرويج – البرتغـال وبريطانيـا) ثـم انضّمت أليه كلٌ من تركيا واليونان عـام 1954 وفي عـام 1955 أصبحت ألمانيـا الإتحاديـة عضواً عاملاً فيه.

(1) حسن نافعه، المصدر السابق، ص 128.

(2) إسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسـة الدوليـة (المفـاهيم والحقـائق الأساسـية)**، مصدر سبق ذكره، ص 525.

ومنذ إنشاء هذا المجلس فقد تحددت أهدافه بالآتي: [1]

- الحفاظ على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- تحسين الأوضاع المعيشية في الدول الأعضاء.
- التنسيق بين السياسات الاقتصادية والتجارية والثقافية لدول المجلس.
- تعميق المفهوم الأوروبي حول الهوية المشتركة.

لقد اهتم مجلس أوربا اهتماماً خاصاً بحقوق الإنسان وحرياته الأساس لسببين الأول التجربة المروعة التي مرت بها أوربا خلال الحرب العالمية الثانية لذلك عملوا على منع تفشي الدكتاتورية في غرب أوربا ولقناعتهم بأنه ما دام هناك احترام لحقوق الإنسان فأن الديمقراطية مضمونة وخطر الدكتاتورية والحرب بعيد عن أوربا. [2]

أما السبب الثاني لاهتمام مجلس أوربا بحقوق الإنسان وحرياته الأساس فهو الصراع الأيدلوجي بين الشرق والغرب الذي أحاط بإنشائه. إذ لم يكن اقتناع قادة حركة الوحدة الأوربية بحقوق الإنسان نظرياً بل كان رد فعل للتهديد الماثل ألا و هو التوسع السوفيتي في دول شرق أوربا وبث نظرياته، وخلال المدة الواقعة بين مؤتمر لاهاي عام 1948 وإنشاء مجلس أوروبا 1949، كان الشيوعيون قد استولوا على السلطة في تشيكوسلوفاكيا تبعها اندلاع الحرب الأهلية اليونانية ومن ثم حصار برلين، هذه الأحداث بلورت لدول أوروبا الغربية خطر الديكتاتورية ومشاريعها وبرامجها مما جعلهم يدركون

---

(1) وسن إحسان عبد المنعم، مصدر سبق ذكره، ص12.

(2) نعوم تشومسكي، **حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة عمر الأيوبي، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1984)، ص 84.

قيمة الديمقراطية ومدى أهميتها في هذه المرحلة المهمة من تاريخ مسيرة الوحدة الأوروبية.

المطلب الثالث: نشأة الجماعات الاقتصادية الأوروبية.

نريد بالجماعات الاقتصادية هنا كلاً من جماعة الفحم والصلب الأوروبية (ECSC) والجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) وجماعة الطاقة الذرية (EURATOM)، وكمايلي:

أولاً: جماعة الفحم والصلب الأوروبية (ECSC).

بقيام جمهورية ألمانيا الاتحادية في أيلول/سبتمبر1949، يكون قد برز شريك جديد لدول أوروبا الغربية يسعى لأن يكون له دور في تقرير مصيره اولاً ومصير القارة الأوروبية ثانياً، فلقد بات واضحاً إن ألمانيا الغربية آخذة في الانتعاش الاقتصادي نتيجة لجهد الشعب الألماني فضلاً عن المساعدة الأمريكية المكثفة، كل ذلك كان مصدر قلق بالنسبة لفرنسا التي كان عليها أن تبحث عن طريق لمواجهة "المعجزة الاقتصادية الألمانية" ومنعها من التحول إلى تهديد لفرنسا وللسلام في أوروبا، فكان السؤال المطروح أمام السياسيين الأوروبيين هو ماذا نفعل بألمانيا ؟. [1]

في واقع الأمر لم يكن من السهل تصور إمكانية العثور على حل سحري لهذه المعضلة، إلى أن جاء (جان مونيه) [*]، ومعه الحل مستنداً إلى النظرية

---

(1) عبد المنعم سعيد، مصدر سبق ذكره، ص 40.

(*) جان مونيه: ولد في 9 تشرين الثاني 1888 ودخل عالم السياسة بمحض المصادفة. ارسل الى الحكومة الفرنسية خلال الحرب العالمية الأولى دراسة في اعادة النظر في نظام التموين وعينه الجنرال ديغول مسؤولاً عن خطة الاصلاح الفرنسية في عام 1945 لاعادة البلاد للوقوف ثانية على اقدامها الاقتصادية. وكان له تأثير في العالم الغربي. فخلال الحرب العالمية الاولى كان هو الذي نظم بنيان

الوظيفية – المذكورة آنفاً- عن طريق اختيار أحد القطاعات الاقتصادية المهمة ووضعه تحت سلطة أوروبية مشتركة، ولقد وقع الاختيار على قطاع الفحم والصلب لأنه القطاع الذي تعتمد عليه الصناعات العسكرية وهو الضمان الوحيد الذي يمكّن فرنسا من التغلب على عقدة خوفها المزمنة والمستعصية من ألمانيا [1]، وعلى هذا الأساس فعندما يصبح القطاع الذي يشكل عصب الصناعة العسكرية الألمانية تحت سلطة أوربية مشتركة وتكون فرنسا جزءاً منها وكذلك الحال بالنسبة لألمانيا. عند ذلك تعود ألمانيا لممارسة سياستها وإزالة العقبات كافة التي تعيق تقوية علاقاتها بالمجتمع الدولي كافة وتكون شريكاً متساوياً مع فرنسا في قيادة مسيرة الأتحاد الأوروبي.

تبنى روبرت شومان " وزير الخارجية الفرنسي " فكرة مونيه، فقام بأرسال رسالة إلى أد يناور " المستشار الألماني " عام 1950، تضمنت مقترح إنشاء اتحاد للفحم الحجري والحديد بين فرنسا وألمانيا، على ان يكون مفتوحاً للدول الأوروبية الأخرى، وكان جواب اديناور على رسالة شومان بالموافقة، فعقدت ستٌ من الدول الأوروبية – التي قبلت بمشروع شومان – هي كلٌ من: فرنسا- ألمانيا- الاتحادية- إيطاليا- هولندا- بلجيكا ولوكسمبورغ، اتفاقية

الامداد المشترك لقوات الحلفاء وعمل وكيلاً للمدير العام لعصبة الامم ثم مصرفياً معروفاً في الولايات المتحدة واوربا الغربية والصين وكان الداعي الاول لاقامة "الهيئة الاوربية للفحم والصلب" ورئيساً لهذه الهيئة من عام 1952-1955 ثم اسس بعد ذلك اللجنة الساعية الى اقامة الولايات المتحدة الاوربية" فظل رئيساً لها حتى عام 1957 ويعتبر "ابو اوربا وتوفي عام 1979، للمزيد من التفاصيل انظر: مجلة اللقاء الالمانية، **اباء الوحدة الاوروبية**، 1993، ص 5.

(1) The Future of Europe, Deutschland, No 62001 22 October 2001, P.42.

باريس في 18نيسان/ابريل1951، وبموجب هذه الاتفاقية اصبح الاسم الرسمي لهذا التجمع (European Cool and Steel Community) (ECSC).[1]

وكانت معاهدة باريس تهدف إلى إنشاء سوق مشتركة في الفحم والصلب عن طريق إلغاء قيود الاستيراد والتصدير وقيود التجارة، وكذلك تطوير السياسات المشتركة للدول الاعضاء في صناعات الفحم والصلب.

اما أهم الأجهزة العاملة في اطار جماعة الفحم والصلب فهي:[2]

- ❖ السلطة العليا: التي كانت تتكون من تسعة اشخاص مستقلين يمثلون حكومات الدول الاعضاء الست (بواقع عضوين لكل من فرنسا والمانيا وايطاليا وعضو واحد لكل من هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ) ولقد كانت السلطة العليا هي المؤسسة التنفيذية الأساسية فيما يتعلق بأتخاذ القرارات وتكون قراراتها ملزمة للدول الاعضاء.
- ❖ مجلس الوزراء: ويتكون من ممثل واحد عن كل حكومة من الدول الاعضاء، وكانت وظيفة المجلس تتمثل با لتوفيق بين نشاطات الدول والسلطة العليا.
- ❖ الجمعية العامة (البرلمان) : وتتكون من وفود تختارهم برلماناتهم الوطنية ولها سلطات اشرافية فضلاً عن مراقبة السلطة العليا.

---

(1) علي محافظة، **المانيا والوحدة الاوروبية (1945-1995)**، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 31.

(2) وائل احمد علام، **البرلمان الأوروبي (دراسة للجهاز الشعبي في الأتحاد الأوروبي)**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1998)، ص ص 8-9.

❖ محكمة العدل: تكونت محكمة العدل للجماعة من تسعة قضاة لتطبيق نصوص المعاهدة، وشكل انشاء المحكمة حدثاً مهماً في طريق الوحدة القانونية والسياسية في اوروبا.

ثانياً: الجماعة الاقتصادية الاوروبية وجماعة الطاقة الذرية الاوروبية.

كادت تعقيدات السياسة ان توقف مسار العملية التكاملية الاوروبية، فبعد ان اخفق اتحاد اوروبا الغربية في تحقيق الاهداف التي كانت وراء انشائه، اذ لم يكن يتمتع بأي سلطات فوق قومية، اضافة لكونه لم يزود بصلاحيات لتنسيق السياسات الدفاعية والامنية بين الدول الاوروبية، كذلك ان بنيته المؤسسية اصابها ضعف كبير منذ البداية، فان مشروع (رينيه بيليفان) (*) للدفاع الاوروبي فشل هو الاخر.

لقد اصيب انصار الوحدة الاوروبية بالإحباط، فقرروا العودة الى الاقتصاد لاصلاح ما افسدته السياسة، بمعنى التوسع في التجربة الناجحة لمجمع الفحم والحديد، فعُقد اجتماع لوزراء خارجية الدول الست الأعضاء في مدينة مسينا الايطالية في حزيران/يونيو1955

(*) اقترح رينيه بيليفان (رئيس الوزراء الفرنسي) انشاء جيش اوروبي موحد تشارك فيه كل الدول الأوروبية بما فيها ألمانيا، وكانت الفكرة المطروحة هي انشاء (جماعة دفاع اوروبية) تتضمن انشاء ست فرق عسكرية اوروبية وتخضع لقيادة سلطة اوروبية مشتركة تعمل تحت امرة القائد العام لقوات حلف شمال الاطلسي، ووقعت معاهدة انشاء جماعة دفاع اوروبية في أيار/مايو1952، ولقد كان الشعور السائد في الاوساط الاوروبية هو ان تحقيق التكامل في مجال الدفاع لابد وان يعقبه تكامل سياسي، لان الجيش ليس سوى اداة عسكرية في يد سلطة سياسية، غير ان المشروع الرامي الى اقامة منظمة الدفاع الاوروبي، اصيب بأنتكاسة نتيجة لرفض البرلمان الفرنسي التوقيع على معاهدة الجماعة الاوروبية للدفاع في 30ايار/مايو1954 وبأغلبية 319 صوتاً ضد 264 صوتاً وهكذا فشل مشروع الدفاع الاوروبي للمزيد من التفاصيل انظر: جورج عزيز، **جبهة اوربا الغربية بدأت تنهار لتعزيز الوحدة الاوربية**، جريدة الاهرام، رقم الفايل 2/14، 15 تشرين الاول، 1956.

فقرروا تبني المقترح الذي تقدمت بـه دول البينيلـوكس والقـاضي بتعيـين لجنـة لدراسة انشاء سوق اوروبية مشتركة وتجمع للطاقة الذرية.

وبالفعل تم تأليف لجنة ترأسها وزير خارجية بلجيكـا (بـول هـنري سـباك)، مهمتها بذل الجهود لتحقيق أقصى حد من التنسيق والتكامل بين الدول السـت الأعضاء فيما يخص الاقتصاد والطاقة عن طريق إنشاء سوق اقتصـادية مشـتركة وسوقا أخرى مشتركة للطاقة الذرية، وقـد دعيـت بريطـاني لحضـور اجتماعـات اللجنة بأعتبارها عضواً عاملاً في اتحاد أوروبا الغربيـة اضـافة لتوقيعهـا اتفاقيـة انتساب في جماعة الفحم والحديد عام 1945، لكنهـا مالبثـت أن انسـحبت مـن اللجنة (*)، وقررت اللجنة المضي قُدماً في أعمالها، فقدمت مقترحاتها على هيئـة تقريرعرف ب" تقرير سباك" ناقشـتها الـدول الاعضـاء وانتهـى بـا لتوقيـع عـلى معاهدة روما في 25 اذار/مارس1957 التي تمخضـت عـن منظمتـين اقتصـاديتين

(*) بعد أن انسحبت بريطانيا من لجنة سـباك، عـادت في تمـوز/يوليـو1956لتـؤثر عـلى المنظمـة الاوروبية للتعاون الاقتصادي لقبول مشروع بريطاني يقضي بأنشاء منطقة للتجـارة الحـرة بـين دولها، وبعـد ان انهـت المنظمـة الاوروبيـة دراسـة قامـت بهـا في كـانون الاول/ديسـمبر1956 للمشروع البريطاني توصـلت الى أنـه مـن الممكـن انشـاء منظمـة للتجـارة الحـرة مـع السـوق المشتركة في الوقت نفسه، لكن تبين فـيما بعـد ان غايـة بريطانيـا مـن وراء هـذا المشروع هـو عرقلة قيام سوق اوروبية مشتركة، وانهاتفضل اقامة منطقة حـرة للتجـارة في السـلع المصـنعة حصراً لأن ذلك يمنحهـا ميـزة في سـوق الجماعـة الاوروبيـة المشـتركة، وأمـا بخصـوص السـلع الزراعية فقد استبعدها المشروع البريطـاني، ومعنـى ذلـك ان الـدول المنتجـة للسـلع الزراعيـة وبالخصوص فرنسا وايطاليا لن تلقى المعاملة التفضيلية نفسها في السوق البريطانية، الامر الذي حدا بدول الجماعة الست الى رفض المشروع البريطاني جملة ًوتفصيلاً، فأتجهت بريطانيا نحو اقامة منطقةً للتجارة الحرة مع كل من (النرويج- السويد – الدنمارك - النمسا - وسويسرا) ثم لحقت البرتغـال بالمناقشـات في شـباط/فبرايـر1959، وفي 4 كـانون الثـاني/ينـاير1960 وُقعـت اتفاقيـة اسـتوكهولم لأنشـاء الرابطـة الأوروبيـة للتجـارة الحـرة (European Free Trade Association) (EFTA) وبذلك تكون اوروبا الغربية قد انقسمت الى كتلتين تجاريتين، الاولى تضم دول الجماعة الاقتصادية الاوروبية والاخرى تضّم دول الرابطة الاوروبية للتجارة الحرة.

هما الجماعة الاقتصادية الاوروبية (السوق الاوروبية المشتركة) وجماعة الطاقة الذرية.

1. الجماعة الاقتصادية الاوروبية (السوق الاوروبية المشتركة).

لقد كان هدف الدول الاوروبية الست التي وقعت على معاهدة روما 1957 والخاصة بانشاء المجموعة الاقتصادية الاوروبية، هو اقامة سوق اوروبية مشتركة تدريجياً تؤدي في النهاية الى حرية انتقال السلع والاشخاص والخدمات ورؤس الاموال بين الدول الاعضاء في مدة تتراوح بين (12-15) عاماً [1] - سنأتي على توضيح ذلك في المبحث الثاني من هذا الفصل - وفعلاً توصلت الدول الست الى اقامة السوق الاوروبية المشتركة.

ولقد تكونت السوق الاوروبية المشتركة من الهيئات الآتية:

- ❖ **السلطة العليا**: تكونت من تسعة اشخاص تعين الحكومات ثمانية منهم ومن ثم يقومون بانتخاب عضو تاسع، بحيث لا ينتمي اكثر من عضوين للدولة الواحدة ومدة العضوين ست سنوات، وتتولى السلطة العليا دراسة السوق واتجاهات الاسعاروايضاً تقوم بإعطاء تنبؤات تأشيرية للانتاج والاستهلاك والصادرات والواردات. [2]
- ❖ **المجلس**: يتشكل من وزير واحد لكل دولة، ويتلقى توجيهاته من حكومته، وقد تشكل هذا المجلس بناءً على اقتراح تقدمت به دول البينيلوكس.

---

(1) كارل دويتش، **تحليل العلاقات الدولية**، ترجمة محمد محمود شعبان، (القاهرة: الهيئة المصرية للكُتاب، 1983)، ص255.

(2) محمد محمود الامام، **تطور الاطر المؤسسية للاتحاد الاوربي**: الدروس المستفادة للتكامل العربي، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، 1998)، سلسلة بحوث ودراسات (349)، ص 91.

❖ **اللجنة الاستشارية**: تتكون من اربع مجموعات يعينهم المجلس لمدة سنتين هي المنتجين- العمال – المستهلكين والتجار وتتشاور السلطة العليا معهم فيما يتعلق بقضايا التسويق والاسعار.

❖ **الجمعية او البرلمان**: يُنتخب اعضاء البرلمان الاوروبي من برلمانات الدول الاعضاء وعددهم 78 عضواً (18 لكل من فرنسا والمانيا وبريطانيا و10 لهولندا وبلجيكا و4 للوكسمبورغ) وفي 30 اذار/مارس 1962 قررت ان يصبح اسمها (البرلمان الاوربي) بدلاً عن (الجمعية البرلمانية الاوروبية)، وتكون مهمتها مراقبة عمل الجماعة ومناقشة التقرير السنوي الذي تقدمه السلطة العليا في جلسة علنية [1].

❖ **محكمة العدل**: تتكون محكمة العدل الأوروبية من سبعة قضاة تعينهم الحكومات لمدة ستة سنوات، ويحدث تجديد جزئي كل 3 سنوات مع اعادة التعيين لمدة اخرى. ويتجدد العدد بعدد الدول الاعضاء مع زيادة عضو اذا لزم ليكون العدد فردياً. ويضاف اليهم تسع مدعين عامين ويعين القضاة من بينهم رئيساً للمحكمة.

2. جماعة الطاقة الذرية الأوروبية.

لقد كان الهدف من وراء إنشاء جماعة الطاقة الأوروبية إقامة سوق مشتركة بين الدول الست الأعضاء في مجال الطاقة النووية وذلك عن طريق الغاء الحواجز التي تعترض تجارة المواد النووية وبما يسمح بحرية حركة رأس المال والاستثمار في المشاريع النووية، ولقد تكونت جماعة الطاقة الاوروبية من الاجهزة الآتية:

---

(1) محمد محمود الأمام، **تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي**، مصدر سبق ذكره، ص 95.

❖ **المفوضية:** تتكون من خمسة اعضاء من جنسيات مختلفة تعينهم الدول الأعضاء لمدة أربع سنوات، وتقوم المفوضية بتنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس الوزراء، ويقع على عاتقها مسؤولية التفتيش واجراء البحوث.

❖ **مجلس الوزراء:** ويتشكل من وزير ممثلاً عن كل دولة من الدول الأعضاء، ويعد المجلس هو الجهاز المسؤول عن وضع سياسات الجماعة، اما عن آلية أتخاذ القرار داخل المجلس فتكون بالأغلبية البسيطة وبالأغلبية المشروطة وبالإجماع، وللمجلس الحق في ان يعترض على المبادرات التي تتقدم بها المفوضية.

❖ **الجمعية البرلمانية:** وهي نفسها للجماعات الثلاث (الحديد والصلب، السوق الاوروبية المشتركة وجماعة الطاقة الذرية)، لكن الاختلاف هنا يكمن في كون معاهدة (اليوراتوم) تطالب المفوضية بأستشارتها في عدد من الامور المهمة.

❖ **محكمة العدل:** وتشبه محكمة العدل في الجماعتين السابقتين من حيث التشكيل لكنها تتمتع بصلاحيات أوسع.

الملاحظ أن هيئات الجماعات الأوروبية الثلاث متشابهة الى حدٍ بعيد سواءً من حيث التشكيل أو من حيث الصلاحيات مع بعض الاختلافات البسيطة، ولقد استمر الانفصال في هيئات الجماعات الثلاث إلى أن توحد المجلس والسلطة العليا ومحكمة العدل، بدءاً من تموز/يوليو1967 في منظمة أوروبية واحدة حملت اسم الجماعة الأوروبية (European Community).[1]

---

(1) وائل احمد علام، مصدر سبق ذكره، ص 10.

المطلب الرابع: الأتحاد الأوروبي (European Union).

لقد أعقب إنشاء الجماعة الأوروبية تطورات عديدة غيرت في تركيبتها وأهدافها، أسفرت في نهاية المطاف عن إنشاء الأتحاد الأوروبي، ولعل ابرز هذه التطورات:

أولاً: القانون الأوروبي الموحد (The single European Act).

في شباط/فبراير1986، وقعت الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية، على القانون الأوروبي الموحد، الذي احدث تعديلات على معاهدات الجماعات الثلاث، ففي هذا القانون:

1. أُقرت إمكانية وجود تعاون سياسي أوروبي.
2. أُنشئت المحكمة الابتدائية لمساعدة محكمة العدل الأوروبية.
3. أُقرّ مبدأ الأغلبية المطلقة لتكون كافية عند التصويت داخل المجلس الاوروبي، بدلاً من مبدأ الاجماع الذي طالما عرقل عمل الجماعة الاوروبية.[1]

ثانياً: معاهدة ماستريخت (Maastricht Treaty) [*].

لانغالي اذا قلنا ان معاهدة ماستريخت شكلت نقلةً نوعية في مسار الوحدة الاوروبية، فهذه المعاهدة التي وُقعت في مدينة ماستريخت بهولندا في

(1) راجية ابراهيم صدقي، **الجماعة الاوروبية (مشروع اوروبا 1992)**، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد (99) يناير1990، ص102.

(*) وتشتمل هذه المعاهدة على سبعة اقسام، يتضمن القسم الاول منها النصوص العامة المتضمنة للاهداف والمبادئ الرئيسة للاتحاد الاوروبي اما الاقسام الثانية والثالثة والرابعة فتشمل التعديلات في اتفاقيات الجماعات الاوروبية الثلاث وتضمن القسم الخامس النصوص المتعلقة بالسياسات المشتركة للامن والسياسة الخارجية والقسم السادس الامور المتعلقة بالعدالة والشؤون الداخلية وتضمن القسم السابع الاحكام الختامية وتم الاشارة للمواد بالحرف وتوجد بروتوكولات واعلانات ملحقة بالمعاهدة.

شباط/فبراير1992 عُدت حدثاً مهماً في تاريخ الوحدة الاوروبية، لانها انشأت كياناً جديداً حل محل الجماعة الاوروبية اطلق عليه تسمية الأتحاد الأوروبي [1] والذي الغى ولأول مرة الحدود السياسية بين دوله وشعر المواطن الاوروبي بحرية التنقل والعمل في أي دولة يستقربها بأنها وطنه [2]، ولعل ابرز انجاز يمكن ان يسجل لمعاهدة ماستريخت، انها وضعت جدولاً زمنياً للوحدة الاقتصادية والنقدية، كما وضعت عدة شروط لازمة لاتمام عملية التحول الى نظام العملة الواحدة (اليورو) ويمكن اجمالها بالاتي: [3]

1. اقصى حد للتضخم يجب ان لايتعدى 1.5% من نسبة التضخم في افضل ثلاث دول اعضاء.
2. ان لايتجاوز العجز الحكومي 3% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP).ولا يزيد الدين العام عن 60% من الناتج المحلي الاجمالي.
3. ان لايزيد معدل سعر الفائدة عن 2% مقارنة بأداء افضل ثلاث دول اعضاء في المجال. [4]
4. ثبات اسعار الصرف حول معدلات التذبذب المتفق عليها لمدة سنتين.

كما تبنت معاهدة ماستريخت اقتراحاً تقدمت به لجنة السياسات الاقتصادية والمالية يتضمن خطة من ثلاث مراحل للتوصل الى نظام نقدي

---

(1) وائل احمد علام، مصدر سبق ذكره، ص13.

(2) ناظم عبد الواحد الجاسور **اوروبا مابين قرنين (البحث عن هوية اوروبية محددة)**، نشرة اورواق اوروبية، مركز الدراسات الدولية، العدد (30)، السنةالثانية، اذار2000، ص2.

(3) نيرمين السعدني، **اليوروالمؤسسات واشكاليات الاصدار**، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية)، العدد (134)، اكتوبر1998، ص253.

(4) غسان العزي، **سياسة القوة مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى**، ط1، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتأليف، 2000)، ص243.

اوروبي موحد وكانت بريطانيا من اشد المعارضين لهذه الخطة وقد سُمح لها ومن يحذو حذوها من الدول الاعضاء بعدم المشاركة مؤقتاً في نظام النقد الاوروبي دون ان يؤثر ذلك على عضويتها في الأتحاد الأوروبي، وبالفعل أُقرت هذه الخطة في مؤتمر القمة الاوروبية المنعقد في ماستريخت، وكانت المراحل كالاتي: [1]

المرحلة الاولى:

التي بدأت عام 1990 ولم يُنص على تاريخ محدد للانتهاء منها، وتم خلالها وضع الاسس اللازمة لتحقيق الوحدة النقدية والاقتصادية وتم خلالها ايضاً التصديق على معاهدة ماستريخت من قبل الدول الاعضاء وتعين على هذه الدول ان تتخذ اجراءات محددة تتعلق بأزالة كافة القيود التي تحد من قابلية عملاتها للتحويل الى العملات الاخرى.

المرحلة الثانية:

والتي امتدت من 1كانون الثاني/يناير1994حتى 31 كانون الاول/ديسمبر 1998 حيث انها بدأت مع انشاء مؤسسة النقد الاوروبي، لتتولى تغطية المرحلة الانتقالية التي تسبق استكمال الاتحاد النقدي اذ تعمل هذه المؤسسة على تعزيز التعاون بين البنوك المركزية وتم خلال هذه المرحل الاتفاق على ميثاق لضمان تحقيق ميزانيات حكومية مستقرة وفرض عقوبات على الدول التي يتجاوز عجز الميزانية فيها الحد المسموح به بعد انضمامها للوحدة النقدية وخلال هذه المرحلة تم الاتفاق على اطلاق اسم اليورو (EURO) على

---

(1) حميد الجميلي، **الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوروبي (الابعاد والانعكاسات عربياً)**، (بغداد: مجلة الحكمة)، العد (11)، السنة الثانية، 1999، ص ص (83-84).

العملة الموحدة المقترحة وتم ايضاً الاعلان عن اسماء الدول المشاركة في العملة الجديدة [*].

المرحلة الثالثة:

بدأت هذه المرحلة في الاول من كانون الثاني/يناير1999 وخلالها أُنشئ البنك المركزي الأوربي وتم طرح اليورو كعملة حسابية فقط (بمعنى انه يمكن للمصارف ان تصدر دفاتر شيكات باليورو ويمكن لزبائنها البدء بأجراء عملياتهم مستخدمين هذه الشيكات اوبطاقات الائتمان دون ان يتمكنوا من الدفع باليورو نقداً) على ان يُطبق خلال فترة ثلاث سنوات من بدء سريان التعامل الأوربي باليورو وحتى مطلع 2002 مبدأ"لا منع ولا الزام " في التعامل بالعملة الموحدة بمعنى ان التاجر لا يمكنه اجبار الزبائن على الدفع باليورو ولكن يمكنه ان يرفض ان يدفعوا له بهذه العملة، اما بالنسبة لاسواق السندات والبورصات فهي لن تستخدم سوى العملة الموحدة شريطة أن تلتزم الدول الداخلة في الوحدة النقدية افراداً وحكومات بأستعمال اليورو كعملة وحيدة في التداول اليومي بدءاً من كانون الثاني/يناير2002. [1]

(*) الدول هي (النمسا- فنلندا- فرنسا- المانيا- ايرلندا- ايطاليا –لوكسمبورغ- هولندا – البرتغال واسبانيا) ولأن بريطانيا والدنمارك كانتا قد تم استثناءهما لعدم رغبتهما في تنفيذ الاجراءات المنصوص عليها بالنسبة الى المرحلة الثالثة بينما الدولتان اللتان لم تمكّنهما اوضاعهما الاقتصادية والمالية من تنفيذ الشروط اللازمة لانضمامهما وهما السويد واليونان غير ان السويد سرعان ماالتحقت بمنطقة اليورو، للمزيد من التفاصيل انظر: ستار جبار الجابري، **تدويل اليورو (قضية اوروبا الساخنة)**، نشرة اوراق اوروبية، (بغداد: مركز الدراسات الدولية)، العدد (96)، السنة الرابعة، بغداد2002، ص2.

(1) غسان حداد، **الاتحاد النقدي الاوروبي ومعاهدة ماستريخت**، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد (32)، السنة الثالثة، بغداد، 2000، ص 4.

لقد كانت سنوات 2000 و 2001 بمثابة مرحلة اختبار لمدى قبول اليورو في الاوساط الاوروبية بديلاً عن العملات الوطنية، وما ان اطل عام 2002 حتى طُرحت العملة الاوروبية للتداول في بلدان الاتحاد الاثنى عشر، وفي الساعات الاولى لطرح اليورو بدا الأمر مذهلاً ولايكاد يبدو حقيقياً فاليورو اصبح حقيقة واقعة وسرعان ما أعتادوا عليه، ولم يؤدِ طرحه الى ارتفاع في الاسعار ولم يحدث أي ارتباك في الحياة الاقتصادية. (1)

وهكذا تحولت العملات الخاصة بالدول المشتركة في الوحدة النقدية الى مجرد عملات تذكارية واكتملت جهود ادماج السياسات النقدية للدول الاوروبية بقيادة البنك المركزي الاوروبي.

لم يكن الهدف من معاهدة ماستريخت مجرد تغيير الاسم من الجماعة الاوروبية الى الأتحاد الأوروبي، بل التدليل على دخول حركة الوحدة الاوروبية مرحلة جديدة لاتقتصر فقط على الاندماج الاقتصادي بل تستهدف ايضاً المضي قُدماً في طريق

الوحدة السياسية، وذلك حينما دعت الى بناء سياسة خارجية موحدة لدول الأتحاد الأوروبي من خلال تأكيدها: (2)

1. صيانة القيم المشتركة والمصالح الاساسية للاتحاد الاوروبي.
2. صيانة استقلال الاتحاد والدفاع عنه وعن حدوده الخارجية امام أي اعتداء تتعرض له أي دولة من دول الاتحاد.
3. الدفاع عن أمن الاتحاد والدول الاعضاء.

---

(1) سرمد امين، **اليورو مهمات المستقبل الكبيرة**، مركز الدراسات الدولية، نشرة اوراق استراتيجية، العدد (97)، السنة الرابعة، بغداد2002، ص ص 1-2.

(2) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مصدر سبق ذكره، ص 132.

4. تعزيزالديمقراطية ودولة القانون واحترام حقوق الانسان.

ثم جاءت بعد ذلك معاهة امستردام عـام 1997 لتضـع بعـض التعـديلات عـلى معاهدة ماستريخت ولقد تركزت معاهدة امستردام حول ضرورة تنسيق السياسـات الوطنية للدول الاعضاء في مجال التوظيف وكذلك النص على حماية حقوق الانسـان الاساسـية ومحاربـة اي نـوع مـن التمييـز والسـعي لانشـاء منطقـة للتجـارة الحـرة واخيراًمد السلطات التشريعية للبرلمان الاوروبي من خـلال التوسـع في تطبيـق اجـراء المشـاركة في اتخـاذ القـرار الـذي بمقتضـاه يقـر البرلمـان والمجلـس معـا النصـوص التشريعية.

المبحث الثاني: آليات التكامل الاوروبي

المطلب الأول: السوق المشتركة: (common market).

ان معاهـدة رومـا عـام1957التـي انشـأت الجماعـة الاقتصـادية الاوروبيـة قـد هدفت الى انشاء سوق مشتركة واتخذت في سبيل تحقيق هـذا الهـدف العديـد مـن الاجراءات، كألغاء القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة بـين الـدول الاعضاء كذلك وضع تعريفة جمركية موحدة امام واردات الجماعـة مـن الـدول غـير الاعضاء فضلاً عن وضع رسوم الصادرات والرسوم الاخرى كرسوم الشـحن والتفريـغ. اما موضوع الغاء رسوم الواردات بين الدول الاعضاء، فلقد حددته اتفاقية رومـا بـان يكون تدريجياً ولفترة انتقالية من 1970/1/1 [(1)]، وبالفعل أُزيلت الرسوم الجمركيـة في عام 1968 اي قبل عام ونصف من الموعد المحدد لها.

(1) جان فرانسـوا دونيـو، **السـوق المشـتركة الاوروبيـة**، ترجمـة بهـيج شـعبان، ط1، (بـيروت: منشورات عويدات، 1973)، ص ص 58-62.

غير ان السهولة التي ميزت الشق الخاص بازالة التعريفات الجمركية والغاء القيـود الكمية، قابلتها مصاعب فيما يتعلق بازالة الشق الاخر من القيود والمعوقات غير الكمية وغير الجمركية التي تعترض حرية التجارة، فلقـد ابتـدعت الـدول الاعضـاء في الجماعـة الاوروبية مجموعة من العوائق الفنية بحجة الصحة العامة وحماية المستهلك[*].

وباستخدام حجج مماثلة استطاعت دول الجماعة ان تحد مـن صـادرات الـدول الاعضاء الاخرى اليها. [1]

وعـلى الـرغم مـن تحقيـق الاتحـاد الجمـركي عـام 1968، الاان هيكـل الصـناعة الاوروبية منذ منتصف السـبعينيات يعكـس واقـع السـوق المجـزأة المفتتـة فأوروبـا لاتزال عاجزة عن تحقيق الاستخدام الامثل لاجمالي امكاناتها ومواردها الجماعيـة [2]، فانخفضت قدرة السوق الاوروبية على منافسة المنتجات الامريكية واليابانية، فالمانيا وهي اكبر سوق في الجماعة كانت تمثل حـوالي نصـف قـدرة السـوق اليابانيـة وربـع السوق الامريكية.

وإزاء هــذا التــدهور في اداء الســوق المشــتركة الــذي يبعــث القلقحيــال مستقبلها، كان لابد من تحرك دول الجماعة الاوروبية لكي تعيد النظرفي اسـلوب عملها، بعدما اتضح انه رغم ماتحقق من تقدم في اقامة السـوق المشـتركة لازال استمرار العوائق امام حريات الانتقال يؤدي خسائر كبيرة قدَرتها

(*) فعلى سبيل المثال، المانيا كانت تمنـع بيـع البـيرة المصـنوعة في بلـدان اخـرى بحجـة عـدم نقاوتها، كما ان ايطاليا كانت تشترط في العجائن المصدرة اليها ان تكون مصنوعة من انواع معينة من الدقيق.

(1) محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، مصدر سبق ذكرة، ص 30.

(2) راجية ابراهيم صدقي، مصدر سبق ذكرة، ص103.

المفوضيةالاوروبية في بداية الثمانينات بحوالي200بليـون ايكـو [•] ومـع تفـاقم هـذه الظروف رأت الجماعة انه لابد من العثور على علاج لهذه الأزمـة والا ظلـت متعـثرة خلف كل من الولايات المتحدة واليابان، في هذه الاثناء تولدت رؤية مشتركة فحواها ان الاسراع بأقامة سوق اوروبية موحدة حقيقية بين الدول الاعضاء في الجماعة يمكن ان يؤدي الى خلـق سـوق تجاريـة موحـدة ذات قـدرة انتاجيـة اكـثر كفـاءة وطاقـة استيعابية ضخمة بدون حواجز حدودية وتدعيم الوزن النسبي للجماعـة الاوروبيـة في الاقتصاد العالمي.[1]

وكان الرجل الذي حرك الدول الاوروبية الاعضاء نحو الاهتمام بهذا المشروع هو جاك ديلور [**]، الذي عهد الى مفوض السوق الداخلية كوكوفيلد [***]، بمهمة وضـع برنامج قابل للتنفيذ وتحديد جدول عملي لتحقيق غاية مهمة، الا وهي قيـام سـوق اوروبية موحدة لاتعوقها اية حواجز وقد تجسد هذا المشروع في وثيقتين اسياستين:

اولهما: الكتاب الابيض الذي حـدد برنـامج عمـل متكامـل واطـار زمنـي دقيق لتنفيذ مشروع السوق الموحدة فقد اشتمل هـذا الكتـاب عـلى (300) اجراء أُختصرت الى (279)، ويهدف تطبيقها الى ضمان اقامة السوق الموحـدة قبل انتهاء 1992/12/31.كانت تلك الاجراءات تـدور حـول تحقيـق ماسـمي

(•) وحدة النقد الاوروبية، تم اعتمادها عام1979، وهي مأخوذه من الاحرف الاولى للكلمات التاليه"European currency unity".

(1) راجية ابراهيم صدقي، مصد سبق ذكره، ص103.

(**) وزير مالية فرنسا سابقا، عـين اوائـل 1980 رئيسـا للجنـة الاوروبيـة (الجهـاز التنفيـذي الرئيس للجماعة الاوروبية).

(***) احد المفوضين الحكوميين السابقين اضافة لكونه محاسب ومحام فقد نجح في مهمتـه لخلق السوق الداخلية نجاحا فاق كل التوقعات.

بـ (الحريات الاربع)، حرية انتقال الاشخاص ورأس المال والسلع والخـدمات، وكـذلك ازالة الحواجز بين الدول الاعضاء، فضلاً عن توحيد الانظمة القانونية الخاصـة بـادارة البنوك والمواصلات والهجرة وحققت الجماعة 25% من اجراءات هذا الكتاب بنهاية عام 1988، وقد أُزيلت العقبات التي تعترض حرية حركـة السـلع والبضـائع وتـم في 1988/1/1 استبدال الاستمارات الكثيرة التي تصل في بعـض الاحيـان الى 70 اسـتمارة اللازم ملؤها قبل عبور الحدود باستمارة واحدة سميت بالوثيقـة الاداريـة الموحـدة، وكذلك ازالة العقبات التي تحد من حرية حركة الافراد (اتفاقية شنغن) (*).

اما ثانيهما: وهو القانون الاوروبي الموحد (الذي سبقت الاشارة اليه).

هكذا توحدت اسواق الـدول الاوروبيـة الاعضـاء في سـوق موحـدة تعـد سـوقاً داخليـة للجميـع بعـد مضي (35) عامـاً عـلى انشـاء الجماعـة ولقـد ادى النجـاح في تحقيق السوق المشتركة الى تدعيم وتثبيت ماتحقق من نجاح من جهـة، وسـاهم في احداث نقلة نوعية الى الامام في حركة التكامل والاندماج الاوروبي.

(*) (shengen treaty) هي الاتفاقية التي تم بمقتضاها ازالة العراقيـل والقيـود امـام حريـة انتقال الاشخاص والخدمات بين خمس من بلدان الجماعة (ماعدا ايطاليا) في مدة اقصـاها منتصف 1992 وهذا يعني تحقيق السوق الموحدة قبل موعـدها بنصـف عـام، اي في اول كانون الثاني 1993. وكان من المفترض ان يتم التوقيع على هذه الاتفاقية خلال عـام 1988. الاان ذلك تاجل نتيجـة مجموعـة مـن الظـروف، منهـا مسـائل داخليـة تتعلـق بمجريـات الوحدة الالمانية وقد اصبحت الوثيقة جاهزة في كانون الاول/ديسمبر 1989، وقد تـم هـذا الاتفاق بسبب مجموعة من عوامل التقارب منها: (1) ان هذه الدول تمثـل مـدى جغـرافي مفتوح (2) ان مستوى نموها الاقتصادي والاجتماعي متقارب (3) انها اضافة لايطاليا تعتـبر من الاقطار المؤسسة للجماعة الاوروبية.

المطلب الثاني: السياسات المشتركة (common policies).

يراد بها السياسات التي نصت معاهدة روما بمقتضاها على ان تتنازل الدول الاعضاء عن سيادتها في مجالات معينة لصالح مؤسسات الجماعة الاوروبية، اما اهم تلك السياسات فهي:

أولاً: السياسة الزراعية.

تعد الزراعة من اهم القطاعات التي اهتمت بها العمليةالتكاملية الاوروبية، فقد نصت معاهدة روما على ضرورة بلورة سياسة مشتركة في قطاع الزراعة وطالبت في المادة 43 بعقد مؤتمر زراعي في مو عد لايتجاوز عامين من دخول المعاهدة حيز التنفيذ، وعقد المؤتمر بالفعل في ستريزا بايطاليا خلال الفترة من 3-11 /7/ 1958، وفيه وُضعت اللبنات الاولى لسياسة زراعية اوروبية مشتركة تحل محل السياسات الوطنية[1].

وتستهدف تلك السياسة زيادة الانتاجية واستقرار الاسعار مع الحفاظ على مستوى دخل مناسب للمزارع الاوروبي، ووضع نظام مشترك للاسعار حيث يقوم وزراء الزراعة كل عام بوضع اثمان محددة للمنتجات الزراعية وهو مايسمى بالاسعار المستهدفة (target price) فاذا انخفض السعر الحقيقي للمنتجات الزراعية عن السعر المستهدف، فان الجماعة تتدخل بشراء الفائض من المحصول للعودة الى السعر المستهدف وهو مايسمى باسعار التدخل (inter vention prices) اما الاسعار الحدودية (threshold prices) فهي الاسعار التي تستخدم كاساس لتحديد مقدار الاتاوة او الرسوم التي يتعين فرضها على

(1) محمد محمود الامام، **تطور الاطر المؤسسية للاتحاد الاوروبي: الدروس المستفادة للتكامل العربي**، مصدر سبق ذكرة، ص 264.

الواردات الاوروبيـة مـن السـلع والمنتجـات الزراعيـة، حمايـة لهـا وللمحافظـة عـلى اسعارها عند السعر المستهدف. [1]

ولقـد شرعـت الجماعـة الاوروبيـة بانشـاء صـندوق الارشـاد والضـمان الزراعـي الاوروبي (EAGGF) في 1962/1/14 وبـدأ العمـل في 1964 وبيـنما تمـارس شـعبة الارشاد تمويل العمليات اللازمة لتحسين هياكل الانتاج والتسويق فان شعبة الضمان تقوم بتحقيق استقرار الاسعار. [2]

بـالرغم مـن النجاحـات الكبـيرة التـي حققتهـا السياسـة الزراعيـة المشـتركة – كتسجيلها لمعدلات نمو سنوية تزيد في المتوسط، بمقدار النصف عـن معـدلات النمـو السنوي العام، وهو ما سـاعد عـلى امـداد المسـتهلك الاوربي بحاجتـه مـن المنتجـات الزراعية وبسعر مستقر الى حد كبير، ومكن دول اوربية زراعية، كفرنسا من تحقيـق زيادة في صادراتها الزراعية، وحولت القطاع الزراعـي مـن قطـاع تقليـدي الى قطـاع حديث – الا ان هذه السياسة ظلت مثارا لخلافـات لم تتوقـف وتحولـت بعضـها الى ازمات كادت أن تهدد مسيرة التكامل الاوربي، وقد تمحورت حول ثلاث قضايا رئيسة:

1. **القضية الاولى**: ان تطبيق السياسة الزراعيـة المشـتركة كلـف الجماعـة 70% من ميزانيتها وهو الامر الذي لاشك في انه حرمها مـن المـوارد الضروريـة في مجـالات التكامل الاخرى. [3]

وهذا ما اثار دولاً تسهم في ميزانية الجماعة ولاتشكل الزراعة فيها قيمة كبرى، كبريطانيا[*]

---

(1) محمد محمود الامام، **تجارب التكامـل العالميـة ومغزاهـا للتكامـل العـربي**، ط1، (بـيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص555.

(2) محمد محود الامام، **تطور الاطر المؤسسية للاتحاد الاوروبي**، مصدر سبق ذكرة، ص 267.

(3) عبد المنعم سعيد، مصدر سبق ذكره، ص121.

(*) فالزراعة لاتشكل لناتج بريطانيا المحلي سوى 2% وتقترح بريطانيـا ان يكـون هنـاك حـد اعلى لعبء الميزانية الصافي الـذي يجـب ان تتحملـه كـل دولـة عضـو وحسـب ازدهارهـا النسبي، لكن عدد غير قليل من الشركاء الاوروبيين لايرون واقعيـة في هـذا الموقـف، الامـر الذي اثار عدم رضى رئيسة الوزراء البريطانية (مارغريت تاتشر) التى ترى ان بلادها تـدفع اكثر مما تحصل عليه، فطالبـت بـان يُـرد اليهـا ماتدفعـه مـن امـوال زائـدة (I want my money back) الامر الذي اثار النزاع بين الشركاء الاوروبيين الامر الذي تم الاتفـاق بشـأنه في 30 اذار/مايس بعد ان قرر وزراء خارجية السوق الاوروبيـة مـنح بريطانيـا (16) مليـار فرنك للعامين (1980-1981).للمزيد انظـر: عزيـز الـدفاعي، **السـوق الاوروبيـة المشـتركة: التناقضات والعلاقة مع الكيان الصهيوني**، (بغداد: دار الشؤون الثقافية 1990)، ص19.

2. **القضية الثانية**: هي ان الدول المستوردة للسلع والمنتجات الزراعية كانت الاكثر تحملاً للاعباء المالية، الناجمة عن تنفيذ السياسة الزراعية المشتركة والاقل استفادة من تلك السياسات كالمانيا وايطاليا، بينما كانت الدول المنتجة للسلع والمنتجات الزراعية هي الاقل تحملا للاعباء المالية والاكثر استفادة من تلك السياسات كفرنسا.

3. **القضية الثالثة**: وتخص المشكلات الناجمة عن اتباع سياسة الحماية الزراعية.التي استخدمتها الجماعة الاوروبية لغرض المحافظة على اسعار معقولة للمنتجين الاوروبيين فسياسة دعم الصادرات الزراعية مثلت احدى المشكلات الرئيسة مع الدول الاخرى التي تقوم بتصدير منتجاتها كالولايات المتحدة الامريكية واستراليا وكندا، ولقد بلغ حجم الدعم الذي قدمته الجماعة الى المزارعين الاوروبيين (300) ملياردولار سنويا للابقاء على اسعار منتجاتها الزراعية في الحدود الاقتصادية.[1]

نتيجة لذلك ظهرت حركة داخل الجماعة لاصلاح هذه السياسة، عام 1992 وقد جرت خلال سلسلة جولات من المفاوضات الزراعية في جولة اوروغواي التابعة للكات والتي كانت السياسة الزراعية اهم محاورها وقد انصب الاصلاح فيها على عدة موضوعات منها تحديد السعر من خلال آليات

(1) وسن احسان عبد المنعم، مصدر سبق ذكره، ص98.

السوق من دون تدخل الجماعة والاحتفاظ بجزء من الاراضي دون زراعة مع تعويض المزارعين اوتحويله الى مناطق غابات والاهتمام بنوعية المنتجات بدلاً من كميتها، تلت حركة الاصلاح هذه اجندة 2000 (agenda 2000) التي تبنتها قمة برلين 1999 والتي تركزت حول فكرة اساسية مفادها الارتقاءبالمناطق الريفية وتحويلها الى مناطق تعج بالحياة وهي سياسة لم تكن موجهة للمنتجين الزراعيين فقط بل ايضاً المستهلكين. (1)

اما فيما يتعلق بأعباء الميزانية فنجد انه في الفترة الواقعة (1979 – 2000) قد انخفض الانفاق الاوروبي على السياسة الزراعية المشتركة من 70.0% الى 44.50%. (2)

ثانياً: سياسة المواصلات.

لقد كان قطاع النقل والمواصلات من بين قطاعات ثلاثة فقط -الى جانب قطاعي الزراعة والتجارة -نصت معاهدة روما على ضرورة بلورة سياسة مشتركة حيالها، ولعل ذلك عائد الى الدور الذي يلعبه هذا القطاع، الذي يتولد عنه مايقرب من 70% من الناتج الاجمالي للجماعة، فضلاً عن كونه يوفر 10 ملايين وظيفة، كذلك لايمكن اغفال العلاقة الوثيقة بين قطاع النقل وبين التنمية الاقتصادية، فاختيار مواقع الطرق البرية او خطوط السكك الحديد او الموانئ النهرية يؤدي الى زيادة كبيرة في النشاط الاقتصادي للمناطق التي يمر بها. (3)

لذلك وضعت معاهدة روما خمسة اسس رئيسة لتطبيق السياسة المشتركة المستهدفة للنقل وهي: حرية المستخدمين في اختيار وسائل النقل، مساواة جميع

(1) حسن نافعه، **الأتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً**، مصدر سبق ذكره، ص ص 326-327.

(2) المصدر نفسه، ص299.

(3) حسن نافعه، المصدرالسابق، ص336.

وسائل النقل بالنسبة للضرائب والرسوم الاجتماعية والاعانات، قـدرة جميـع وسـائل النقـل عـلى تغطيـة تكاليفهـا، تحمـل المسـتخدمين تكـاليف تطـوير وصـيانة البنيـة الاساسية اللازمة للنقل وتنسيق الاستثمارات بيد ان تمسـك الـدول بسياسـاتها عرقـل الوصول الى سياسة مشـتركة للنقـل [1]، وادى هـذا الوضـع الى قيـام البرلمـان الاوروبي والمفوضية الاوروبية بتقـديم شـكوى الى محكمـة العـدل الاوروبيـة ضـد حكومـات الدول الأعضاء، وأصدرت المحكمة قراراً دعت فيـه الـدول الاعضـاء الى تحقيـق تلـك السياسة، ولم تدن المحكمة الحكومات، لأن المعاهدة لم تنص على توقيتـات محـددة لأتمام تلك السياسة على عكس الزراعة. [2]

وجاءت معاهـدة ماسـتريخت1992 لتضـيف ثلاثـة مجـالات جديـدة للسياسـة المشتركة للنقل:

الأهتمام بقضايا الأمان والوصول الى المنـاطق النائيـة والـربط مـع شرق ووسـط اوروبا تمهيداً لانضمامها للأتحاد الاوروبي.

ومن المشاريع التي انجزت بعد معاهدة ماستريخت هـو فـتح نفـق قنـاة بحـر المانش الذي يربط فرنسا بالمملكة المتحدة. [3]

ثالثاً: السياسة التجارية المشتركة.

وقد اعتمدتها الجماعة الاقتصـادية الاوروبيـة كآليـة مهمـة لتحقيـق هـدفها في الوحدة الاقتصادية ومن دون شك فـأن اقامـة الاتحـاد الجمـركي عـام1968بـين دول الجماعة الاوروبية جعلها كتلة واحدة في علاقاتها التجارية مع بقية دول العالم.

---

(1) محمد محمود الامام، **تجارب التكامـل العالميـة ومغزاهـا للتكامـل العـربي**، مصـدر سـبق ذكره، ص556.

(2) محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، مصدر سبق ذكره، ص33

(3) وسن إحسان عبد المنعم، مصدر سبق ذكره، ص ص 109_110.

ومع تحول الاتحاد الجمركي الى سوق اقتصادية موحدة بدأت الدول الاعضاء في الجماعة الاوربية تفقد تدريجيا صلاحياتها وسلطاتها في مجال رسم وتنفيذ السياسة التجارية لصالح مؤسسات تكاملية، أخذت على عاتقها ادارة العلاقات التجارية مع العالم الخارجي بأسم الدول الاعضاء، وفي ما يتعلق بتنظيم حركة التجارة الخارجية، فأن مؤسسات التكامل الاوربي تبذل اقصى ما تستطيع لمد جسور تجارية مع دول العالم الخارجي، ومن الاتفاقيات التي تقوم الجماعة بعقدها مع الدول غير الاعضاء في اطار السياسة التجارية ما يعرف بأتفاقيات الارتباط والتي تقسم الى قسمين:

1. القسم الخاص بألاتفاقيات مع المستعمرات الاوربية القديمة، والهدف منها تحسين شروط التبادل التجاري لصالح تلك الدول غير الاعضاء، وتقديم المساعدات لها.ومن هذه الاتفاقيات:

- ❖ اتفاقية ياوندي (الكاميرون) وقعت هذه الاتفاقية عام 1963 بين دول المجموعة الاوربية الست وثمان عشرة دولة أفريقية (*) تضمنت انشاء منطقة تبادل حرة، وحرية انتقال الخدمات والتجارة ورأس المال.
- ❖ اتفاقية لومي (توغو) عقدت عام 1975، اي بعد انضمام بريطانيا وايرلندا والدنماركشملت مستعمرات بريطانية واصبحت تعرف ب (ACP) (افريقيا، الكاريبيو الباسفيكي) ضمت 46بلداً مع دول الجماعة التسع، تضمنت مساعدة التنمية الزراعية والتعاون الثقافي والأدارة المشتركة للتفضيلات التجارية، وقد بلغ حجم التخصيصات

(*) الدول الأفريقية هي: السنغال، مالي، موريتانيا، فولتا العليا، داهومي، ساحل العاج، النيجر، الفابون، الكونغو، تشاد، مدغشقر، افريقيا الوسطى، توغو، الكاميرون، زائير، الصومال، بوراندي ورواندا.

المالية لهذه الاتفاقية 3.5مليار أيكو[1].وتم تجديد هذه الاتفاقية بعد ذلك ثلاث مرات في الاعوام 1989.1984.1979، للتأقلم مع المطالب المتزايدة لدول العالم الثلاث.

2. الاتفاق الذي يؤهل الدولة الطرف فيه الحصول على عضوية الجماعة الأوروبية، كأتفاق الارتباط مع اليونان 1962التي حصلت على العضوية عام 1981، بينما تركيا التي عقدت اتفاق ارتباط عام1964، لم تحصل للآن على عضوية الأتحاد الأوروبي، كذلك الاتفاق مع دول اوروبا الشرقية الذي بدأ1989مع بولندا، المجر، تشيك، سلوفاكيا، بلغاريا ورومانيا وجميع هذه الدول اصبحت اعضاء في الاتحاد (كما سنرى لاحقاً).

فضلاً عما تقدم عقدت الجماعة اتفاقيات مع الدول المتوسطية بدأت عام1995في إطار مايسمى بـ"عملية برشلونة".[2]

رابعاً: سياسة المنافسة.

حتى تصل دول الجماعة الاوروبية الى تحقيق السوق الاوروبية الموحدة، كان لابد من اتباع سياسة مشتركة في مجال المنافسة، ويعد نظام الجماعة الاوروبية في مجال المنافسة من اكثر النظم الاقليمية تقدماً.

وكان لابد - لضمان سيادة المنافسة في السوق المشتركة- من وضع الاحكام التي تضمن عدم قيام الحكومات بتقييد المنافسة او اضطراب التجارة، وفي هذا الاطار تحظر الاتفاقيات المنظمة لسياسة المنافسة قيام الحكومات للدول الاعضاء في الجماعة، بدعم شركات معينة او قطاعات انتاجية معينة، الامر

(1) مايكل بلاكويل، **اتفاقية لومي الثالثة السعي الى فعالية اكبر**، مجلة التمويل والتنمية، (واشنطن: صندوق النقد الدولي)، سبتمبر 1985، ص31.

(2) محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، مصدر سبق ذكره، ص33.

الذي يؤدي الى وضع غير عادل في المنافسة [1] وقد اتخذت اجراءات عديدة تتمثل في وضع اجراءات ضد سياسة الاغراق لتوفير اكبرالفرص للتنافس مع الشركات اليابانية و الامريكية.

وبعد ان وصلت مسيرة التكامل الاوروبي مرحلة السوق الموحدة1993، واجهت الولايات المتحدة واليابان تحدياً خطيراً تمثل في اغلاق الاسواق الاوروبية من جهة، وفي امكانية المنافسة الهائلة التي تتيحها السوق الاوروبية الموحدة، الامر الذي دفع الولايات المتحدة الى اقامة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) مع كندا والمكسيك، وتوجهت اليابان نحو تعزيز روابطها الاقتصادية مع الدول الآسيوية.

خامساً: السياسة الأجتماعية.

على الرغم من اعتمادها الجانب الاقتصادي في مسيرتها التكاملية لم تغفل الجماعة الاوروبية الجانب الاجتماعي، فلقد تعرضت معاهدة روما للجانب الاجتماعي، خصوصاً ما يتعلق بحرية انتقال الافراد والعمال والضمان الاجتماعي للعمال المهاجرين، كذلك سياسة التوظيف والتدريب المهني.ولعل ابرز ما قررته في هذا الشأن إنشاء صندوق اجتماعي اوروبي، بغية خلق فرص عمل وتحقيق انتقالية العمال بين المهن والدول داخل الجماعة، وقد بدأ هذا الصندوق اعماله في 1961. [2]

وبعد ان اتضح عجز السوق المشتركة عن معالجة الاوضاع الاجتماعية وعن مواجهة ارتفاع معدلات البطالة، تنبه المجلس الاوروبي لهذه المشكلات الاجتماعية عام1972حين اكد ضرورة اعطاء دفعة للوجه الانساني للجماعة

---

(1) وسن إحسان عبد المنعم، مصدر سبق ذكره، ص ص101-102.

(2) محمد محمود الامام، **تطور الاطر المؤسسية للأتحاد الاوروبي، الدروس المستفادة للتكامل العربي**، مصدر سبق ذكره، ص279.

مع ضرورة ارساء سياسة اجتماعية بالدرجة نفسها التي تسعها الجماعة بها لتحقيق الإتحاد الاقتصادي، ولذلك تبنت الجماعة عام 1974برنامجاً للعمل الاجتماعي يتعامل مع مشكلات العمالة والمناطق الاقل نمواً عن طريق اصدار عدد من التوجيهات للدول الاعضاء، ولقد تركز عمل الجماعة على ثلاثة مجالات اساسية هي: العمالة وظروف العمل والمعيشة ومشاركة العمال والموظفين في إدارة شركاتهم.[1]

وبقيام معاهدة ماستريخت وتصديق الدول الاعضاء عليها جرى الاهتمام بالبناء الاوروبي من خلال تبنيها العديد من المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها الجماعة كالحد من البطالة وتنظيم عملية هجرة العمالة الاجنبية.

المطلب الثالث: مؤسسات الإتحاد الأوروبي.

يكمن نجاح الإتحاد الأوروبي في أسلوبه الفريد في العمل فهو ليس مجرد اتحاد فدرالي، او مجموعة من الدول التي اتفقت فيما بينها على التعاون المشترك، إنما يتكون من مجموعة من الدول المستقلة التي تتمتع بكامل سيادتها، والتي سخرتها بشكل مشترك وجماعي لتحقيق اهداف لم تكن لتتحقق لو انها عملت بشكل فردي.

إن تسخير سيادة هذه الدول بشكل عملي يعني ان بعض قواها تفوض في اتخاذ القرار لمؤسسات الإتحاد، والتي انشأت بأتفاق دول الإتحاد الأوروبي، فمعاهدة باريس المنشئة للجماعة الاوروبي للفحم والصلب هي التي وضعت حجر الاساس وشكلت العمود الفقري للبنية المؤسسية للجماعات الاوروبية ثم للأتحاد الاوروبي بعد ذلك.

(1) عبد المنعم سعيد، مصدر سبق ذكره، ص169.

لقد أدت مؤسسات الإتحاد الأوروبي دوراً مهماً في تقوية بنية الإتحاد وتطوره ورسم سياسة وضع قراراته، ونذكر ابرز هذه المؤسسات:

أولاً: المجلس الأوروبي.

يعد اعلى مؤسسة في الإتحاد الأوروبي وهو عبارة عن اجتماعات قمة لرؤساء دول وحكومات الإتحاد الأوروبي وحتى عام 1974لم يكن هذا المجلس واحداً من المؤسسات الرئيسة للجماعة الاوروبية، إذ إن اجتماعاته كانت تتم حسب رغبات الدول الاعضاء، ولم يصبح هيئة مستقلة إلافي عام 1974، وتقرر ان يعقد المجلس اجتماعاته بصورة منتظمة ولمدة ثلاث مرات سنوياً[1]، الا انه عدل واعطي رسمياً صيغة قانونية في قانون اوروبا الموحدة 1986، واصبحت اجتماعات المجلس تعقد مرتان في العام بدلاً من ثلاث، وهو لا يتدخل بشكل مباشر في عملية الادارة اليومية للاتحاد الاوروبي ولكنه يضع السياسة العامة للاتحاد، ويلاحظ انه يندر ان يتخذ المجلس الاوروبي قرارات ملزمة، وانما يكتفي قي الغالب ببلورة توجهات وسياسات وبرامج عامة.

ثانياً: مجلس الوزراء.

يتكون من ممثلين عن الدول الاعضاء في الإتحاد، وتعقد اجتماعاته في كل من بروكسل ولوكسمبورغ، وعضوية هذا المجلس غير ثابتة بحسب طبيعة الموضوع محل البحث، فأذا كان الموضوع يتعلق بالزراعة اجتمع وزراء الزراعة، وفي حالة الميزانية يجتمع وزراء المالية....الخ.

---

(1) احمد نوفل، **تحديات الإتحاد الأوروبي في النظام العالمي**، (الأردن: جامعة اليرموك، 2002)، ص339.

يعد مجلس الوزراء الجهاز الرئيسي لأتخاذ القرارات واصدار التشريعات كما انه المؤسسة التي تقوم الدول الاعضاء فيها بالتعبير عن مصالحها القطرية وتحاول الوصول الى اتفاق فيما بينها [1]

لقد ازداد عدد اعضاء المجلس بعد انضمام دول جنوب وشرق اوروبا للاتحاد الاوروبي، انظر الجدول (1) :

الجدول (1)

آلية توزيع الاصوات داخل المجلس التي اقرتها اتفاقية نيس.

الدول	عدد الأصوات
ألمانيا-فرنسا-بريطانيا-ايطاليا	**29**
اسبانيا-بولندا	**27**
رومانيا	**14**
هولندا	**13**
اليونان-التشيك-بلجيكا-هنغاريا-البرتغال	**12**
السويد-بلغاريا-النمسا	**10**
سلوفاكيا-الدنمارك-فنلندا-ايرلندا-ليتوانيا	**7**
لاتفيا-سلوفينيا-استونيا-قبرص-لوكسمبورغ	**4**
مالطا	**3**

المصدر: سندس عباس حسن، **قمة نيس ومستقبل الأتحاد الأوروبي**، دوروية متابعات دولية، العدد (3) السنه الخامسة، بيت الحكمة، بغداد 2001، ص3.

(1) محمد محمود الإمام، **تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الاوروبي**، مصدر سبق ذكره، ص189.

ثالثاً: البرلمان الأوروبي.

يمثل البرلمان الاوروبي الواجهة الديمقراطية الاوروبية امام العالم الخارجي، حيث تمثل فيه الاحزاب السياسية الاوروبية من اقصى اليمين الى اقصى اليسار. [1]

لقد بدأ الاقتراع المباشر لاعضاء البرلمان الاوروبي في عام 1979 [2] حيث ينتخب المواطنون في دول الاتحاد الاوروبي ممثليهم في البرلمان الاوروبي وتجري الانتخابات بطريقة الاقتراع السري كل خمس سنوات [3]. ونواب البرلمان لايمثلون دولهم وانما يمثلون الاتجاهات والتيارات السياسية الموجودة في البرلمان وهي (أ) الكتلة الاشتراكية (ب) الكتلة الديمقراطية المسيحية الممثلة بحزب الشعب الاوروبي (ج) كتلة البرلمانيين الديمقراطيين الاصلاحيين د-الكتلة الشيوعية (هـ) كتلة الخضر. [4]

ولقد خضع عدد اعضاء البرلمان الى تغييرات عديدة نتيجة التوسعات التي شهدها الأتحاد الأوروبي ولقد حدد مشروع الدستور الاوروبي [*] الحد الاقصى

---

(1) ناظم عبد الواحد الجاسور، **الأتحاد الأوروبي: دولة التكوين الهيكلي والنسب التمثيلية في اجهزته ومؤسساته**، اوراق اوروبية، (بغداد: مركز الدراسات الدولية)، العدد (2)، حزيران 1999، ص3.

(2) Gerard kiffer and daived miller , **relations between the European parliament and the national parliaments** ,in valentine Herman ,rinus van scheudelen (ed) the European parliament and the national parliaments ,Saxon house ,England ,1979 p32.

(3) www.almania-info.diplo.de/vertretretung/gais/ar/03/archiv/ausstellung

(4) احمد نوفل، مصدر سبق ذكره، ص ص (340-341).

(*) الدستور الاوروبي: تشكلت لجنة برئاسة فاليري جيسكار ديستان "الرئيس الفرنسي الاسبق"، ونيابة جوليانو اماتو"رئيس الوزراء الايطالي الاسبق"في كانون الاول\ديسمبر 2001، لصياغة دستور موحد لاوروبا، وفي عام 2004 اتمت اللجنة اعداد مسودة الدستور وعندما تم طرحه للاستفتاء

لعدد مقاعد البرلمان الاوروبي وهو732مقعداً ومقاعد اضافية197مقعـداً تـوزع عـلى الدول المرشحة للعضويةعلى النحو الآتي:

بولنـدا50-رومانيـا33-التشـيك20-بلغاريـا17-سـلوفاكيا13-ليثوانيـا12-لاتفيـا8-سلوفينيا7-قبرص6-مالطا5. [1]

اما فيما يتعلق بوظـائف البرلمـان الاوروبي فـأن مهامـه بـدأت استشـارية لكنهـا مالبثت ان تطورت بصدور القانون الاوروبي الموحـد 1986 فصـار يتمتـع بصـلاحيات ثلاث هـي: [2]

عارضته كل من فرنسا وهولندا وتجمد مشروع الدسـتور لأن لـوائح العمـل بـه تسـتوجب موافقة جميع الدول الاعضاء.اما اهم مانص عليه الدستور الجديد فيمكن ايجازه بالأتي:

المفوضية الاوروبية: وفقاً للتعديل المقترح في مشروع الدستور ستتشـكل المفوضـية اعتبـاراً من الاول من تشرين الثاني\نوفمبر 2009من 15مفوضاً، من ضمنهم رئيس المفوضية ووزير خارجية الأتحاد الأوروبي، اما الثلاثة عشر الاخرين فسيتم اختيارهم بالتناوب بـين مرشـحي الدول الاعضاء، وفقاً لنظام سيتم الاتفاق عليـه مسـتقبلاً، ويحـق لـرئيس المفوضـية تعيـين مفوضيين آخرين دون ان يكون لهم حق التصويت.

البرلمان والرئاسة: تقرر ان يكـون للبرلمـان سـقف ثابـت بحيـث لايزيـد عـدد اعضـائه عـن 750نائباً (732نائباً حالياً) حتى اذا انظمت دول جديـدة للاتحـاد كـما نـص الدسـتور عـلى الغاء مبدأ الرئاسة الدورية للاتحاد والتي مدتها سـتة اشـهر، عـلى ان يـتم انتخـاب الدولـة التي تمثل الاتحاد ككل وتشغل هذا المنصب مدة سنتين ونصف السنة.

واذا كان الدستور الاوروبي قد حقق خطوات ايجابية فأنه ما زالت هناك عقبات كبيرة امام ظهـور اوروبـا السياسـية الموحـدة ففـيما يتعلـق بمسـائل الضرائـب والعدالـة والسياسـة الخارجية، سيتم العمل بحق الاعتراض الفيتو الذي سيحد من القرارات الاوروبيـة في اتخـاذ القرار،

اضف الى ذلك ان هذا الدستور لابـد وان تصـادق عليـه جميـع الـدول الاعضـاء بـالاجماع، للمزيد انظر:

Constitution project.www.tiesweb.org..

(1) A map of Europe and info. about eu member states www.e-ur opava.gov.

(2) فرح ضـياء حسـين الصـفار، **المركـز الدسـتوري للاتحـاد الاوروبي**، اطروحـة دكتـوراة "غـير منشورة"، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد 2006، ص173.

1/ صلاحية ادخال تعديلات على مشروعات القوانين المقترحة.

2/ حق الاعتراض اي وقف وتعطيل صدور بعض المشروعات.

3/سلطة اصدار آراء تتعلق بالمصادقة على معاهدات الانضمام او المشاركة.

رابعاً: المفوضية الاوروبية.

تعد احدى المؤسسات الرئيسة في عملية صنع القرار في الاتحاد الاوربي حيث شهدت تطورا طويلا لعملية التكامل والاندماج الاوربي ففي زمن الجماعة الاوربية للفحم والصلب أطلق عليهاسم (السلطة العليا) وقد تبدل اسمها الى المفوضية (commission) في معاهدة روما. [1]

تعد المفوضية الذراع التنفيذي للاتحاد الاوربي، حيث تأخذ على عاتقها مصالح الاتحاد الاوربي من خلال تمتعها بأستقلال تام عن الحكومات، وتمارس المفوضية وظائف وصلاحيات ذات ابعاد متعددة تشمل:

1.المبادرة: حيث تنفرد بأ قتراح تشريعات جديدة للمحافظة على قوة الدفع في البناء الاوربي. [2]

2.التنفيذ: تمتلك سلطة واسعة في مجال تنفيذ القرارات التي يتوصل اليها المجلس الوزاري للدول الاعضاء.

3.الرقابة: تقوم بالسهر على تطبيق احكام المعاهدات الاساسية.

---

(1) محمد محمود الامام، **الجوانب المؤسسية والادارية، للتكامل الاقتصادي العربي**، ط1، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، 1998)، ادارة البحوث والدراسات، سلسلة بحوث ودراسات (347)، ص448.

(2) محمد محمود الامام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، مصدر سبق ذكره، ص541.

4. التمثيل: في ما عدا الامور المتعلقة بالسياسة الخارجية والامن فهي جهة تمثل الاتحاد وتقود المفاوضات الاقتصادية والتجارية الدولية.

خامساً: محكمة العدل الاوربية.

تمثل الجهاز القضائي للاتحاد الاوربي، تتكون من قاضٍ واحد من كل دولة ممن عرفوا بالكفاءة والخبرة في الامور القانونية، ويقوم المجلس الوزاري بأختيار اعضاء المحكمة وفقا لترشيحات الدول، ويختار القضاة واحدا من بينهم ليكون رئيساً للمحكمة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وتعقد المحكمة جلساتها بحضور جميع الاعضاءاما اهم اختصاصات ووظائف المحكمة:

1. الفصل في المنازعات التي تنشأ بين اجهزة الاتحاد من ناحية والدول الاعضاء من ناحية اخرى او بين مؤسسات الاتحاد بعضها مع بعض حول صلاحية هذه المؤسسات.[1]

2. تملك سلطة النظر في الدعاوى التي تقدمها احدى الدول الاعضاء المتعلقة بأنتهاك احدى المتطلبات الاجرائية الاساسية او انتهاك المعاهدات.[2]

3. تغيير الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي يبرمها الاتحاد.

وقرارات المحكمة ملزمة لجميع الدول الاعضاء وكذلك مؤسسات الأتحاد الأوروبي، ويقع مقرها في لوكسمبورغ.

---

(1) محمد محمود الامام، **الجوانب المؤسسية والادارية للتكامل الاقتصادي العربي**، مصدر سبق ذكره، ص454

(2) عزيز الدفاعي، مصدر سبق ذكره، ص165.

المبحث الثالث: الوحدة الألمانية وأثرها على الوحدة الأوروبية

شهدت نهاية الثمانينات بدء مسلسل التداعي للأنظمة الشيوعية في اوروبا الشرقية، في بولندا وهنغاريا والمانيا وبلغاريا و (تشيكوسلوفاكيا) عقب انهيار الاتحاد السوفياتي، لتنتهي بذلك حالة الانقسام والفوضى التي شهدتها اوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، هذه التطورات جاءت لتعيد طرح مفهوم "اوروبا الكبرى" الممتدة من الاطلسي غرباً الى جبال الاورال شرقاً.

في العاشر من تشرين الثاني\نوفمبر1989، انهار جدار برلين (*)، الذي كان قد شطر المانيا الى دولتين مستقلتين، الاولى هي جمهورية المانيا الاتحادية ذات النظام السياسي الليبرالي.اما الثانية فهي جمهورية المانيا الديمقراطية ذات النظام الماركسي والتي كانت تحت السيطرة السوفيتية، الأمر الذي هيأ الأرضية المناسبة لأعادة توحيد الالمانيتين.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل إن الجماعة الاوروبية (الأتحاد الأوروبي) استفادت من الوحدة الالمانية لدعم حركتها التكاملية بضم اعضاء من شرق القارة ووسطها؟وسنحاول في هذا المبحث الاجابة عن هذا السؤال.

(*) في 13آب\اغسطس1961، خطت المانيا الشرقية خطوة ذات مدلولات سياسية وعسكرية بعيدة المدى وذلك عندما بدأت بعزل برلين الغربية بالاسلاك الشائكة ثم اسرعت ببناء جدار عازل يفصل شرق المانيا عن غربها، وبررت انشاء الجدار بايقاف الجواسيس والمتمردين من العبور الى المانيا الشرقية، لقد مثل هذا الجدار عنواناً للحرب الباردة اذ لخص على الارض طبيعة العلاقة بين الشرق والغرب والتي لم تصل الى حد التوافق حتى سقوط هذا الجدار. لمزيد من التفاصيل انظر، موسى محمد آل طويرش، **تاريخ العلاقات الدولية من كندي حتى غوربا تشوف، 1961- 1991** (بغداد:، دار الحوراء، 2005)، ص160.

المطلب الأول: الوحدة بين الألمانيتين.

بعد الحرب العالمية الثانية كانت العقبة الاولى بوجه الدول الحليفة المنتصرة هي الاتفاق حول مستقبل المانيا [1]، لأن الاجراءات التي اتخذت بعد الحرب العالمية الاولى اثبتت فشلها، إذ لم تكبح جماح الخطر الالماني فقُسمت المانيا الى قسمين في الاول من ايلول\سبتمبر1948، الاول خاضع للنفوذ الامريكي والثاني خاضع للنفوذ السوفياتي. [2]

ومنذ ذلك الحين ظل موضوع الوحدة الالمانية من الاهداف الرئيسة للسياسة الخارجية في المانيا الاتحادية [3] ولقد عزز وصول هلموت كول الى سدة الحكم (1982-1998) من فرص تحقيق الوحدة الالمانية حيث لقب "بمستشار الوحدة" فلقد استغل هذا الاخير حالة الضعف الداخلي للاتحاد السوفياتي بعد وصول غورباتشوف للحكم، فصاغت بون وواشنطن مبادرة الضمانات التسعة التي ركزت على القضايا الآتية: [4]

- ❖ الإسراع بخطى مفاوضات الأسلحة النووية القصيرة المدى.
- ❖ ضمان عدم امتلاك الألمان لأية أسلحة نووية او بايولوجية اوكيميائية.
- ❖ إبقاء انتشار قوات حلف الناتو خارج حدودالمانيا الشرقية.

---

(1) رياض الصمد، **العلاقات الدولية في القرن العشرين (فترة مابعد الحرب العالمية الثانية)** ج2، ط1 (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1983)، ص75.

(2) المصدر نفسه ص81.

(3) علي محافظة، **المانيا والوحدة العربية**، مصدر سبق ذكره، ص244،

(4) امجد زين العابدين طعمة العبيدي، **الوحدة الالمانية وانعكاساتها المستقبلية على الوطن العربي**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا، الجامعة المستنصرية، 2002، ص ص 55-56.

❖ تخفيض عدد القوات الألمانية في المعاهدة الثانية لخفض القـوات التقليديـة في أوروبا.

❖ السعي لتطوير الأمن في أوروبا.

❖ الانضمام لحلف الناتو بجناحيه العسكري والسياسي.

❖ التوصل لأتفاق حول الحدود الألمانية البولندية.

❖ تحديد فترة انتقالية لانسحاب القوات السوفيتية من أراضي ألمانيـا الشرقيـة. تطوير العلاقات الاقتصادية الألمانية مع السوفيت.

وفي مباحثات ستافروبول اتفق هيلموت كول وميخائيل غورباتشوف على حسم قضية الوحدة وقبول المانيا الموحدة في حلف النـاتو، وبهـذا تكـون قـدا زيلـت أهـم عقبة في طريق اتفاق ألماني ـ سوفيتي حول الوحدة الألمانية.

في الثالـث عشر مـن اذار /مـارس 1990 أُجريـت اول انتخابـات حـرة في ألمانيـا الشرقية، وعُدت هذه الانتخابات بمثابة تصويت لأعادة الوحدة بـين الألمـانيتين، هـذا التصويت لم يكن لأشخاص او لأحـزاب سـواء في ألمانيـا الشرقيـة اوالغربيـة بـل كـان التصويت منصباً لصالح مادة أساسية في دستور المانيا الاتحادية تنص بوضوح على ان الوحدة تتم على أساس استيعاب أراضي المانيا الشرقية في إطار المانيا الغربية.[1]

وفي الأول من تموز/يوليو 1990 شكلت الدولتان وحدة اقتصادية واتفقتا على توحيد العملة النقدية وقد اصبح المارك الالمـاني الغـربي، لأول مـرة، هـو

(1) امجد زين العابدين العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص67.

العملة الوحيدة المتداولة في الشطرين وبالتالي حل نظام الأقتصاد المركزي في المانيا الشرقية.[1]

وفي مؤتمر اوتاوا عام 1990، انعقد اول اجتماع بين وزراء خارجية الدول الأعضاء في حلفي شمال الاطلسي وحلف وارشو، وسمي بـ "مؤتمر السماء المفتوحة"، وهذا بدوره مهدللأنطلاق لمباحثات (2+4) [*] التي اعلنت الدول الكبرى في ختامها عن موافقتها على عملية توحيد الالمانيتين، وتمت الوحدة بالفعل بين الدولتين في 13 تشرين الاول/اكتوبر 1990.[2]

المطلب الثاني: الآثار السياسية والاقتصادية للوحدة لألمانية على ألمانيا الغربية.

ان وحدة المانيا قد أضافت معطيات جديدة للواقع العالمي، فقد أصبحت المانيا عقب الوحدة ثالث قوة اقتصادية في العالم، ويرى هنري كيسنجر " انه من سخريات التاريخ ظهور المانيا اقوى في علاقاتها مع جيرانها بعد كل حرب عالمية مهما كانت عليه قبل تلك الحروب".[3]

الا انه كان لهذه الوحدة ثمنها، فلقد تعين على المانيا الغربية ان تشتري لالمانيا الشرقية البنية التحتية الخاصة والعامة التي تحتاج اليها الرأسمالية لتسيير

---

(1) http//: www.almania-info.diplo.de,2007.

(*) وهي صيغة غير رسمية بين حلفاء الحرب العالمية الثانية الاربع (الولايات المتحدة الامريكية -الإتحاد السوفيتي-بريطانيا وفرنسا) من جهة وبين الالمانيتين من جهة اخرى، تضمنت تسوية المسائل الداخلية الناجمة عن اعادة التوحيد اولاً ثم تنضمان إلى الحلفاء الاربع للتفاوض حول المسائل الخارجية للأمن الاوروبي.

(2) علي محافظة، مصدر سبق ذكره، ص247.

(3) هنري كيسنجر، **هل تحتاج امريكا الى سياسة خارجية: نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2002)، ص28.

شؤونها، فلقد تم تخصيص مئتي مليار دولار لاعادة بناء البنية التحتية (الطاقة الكهربائية والمواصلات) ورصد سبعين مليار دولار للنهوض بنظافة البيئة. [(1)]

كما ان فائض ميزان المدفوعات الالماني تحول بعد الوحدة إلى عجز مالي قدربعشرين مليار مارك وارتفع الدين العام إلى 1.9 الف مليار مارك. [(2)]

وقدرت التحويلات النقدية العامة من المانيا الغربية إلى المانيا الشرقية عام 1991 بحوالي 150 مليار مارك. [(3)]

وقدرت تكاليف الوحدة الالمانية حتى الان مايزيد عن 1500 مليار يورو، ويرى كلاوس شرودر مديرمركز جامعة برلين الحرة " ان جميع الحكومات الالمانية حاولت عدم الكشف بأمانة عن التكاليف المترتبة على الوحدة الالمانية. تفادياً لنشوء مظاهر الحسد والتذمر تجاه الالمان الشرقيين " [(4)].

وعلى الصعيد السياسي ادى انضمام الولايات الجديدة [(*)] إلى مجلس الولايات إلى تغييرات في نسب الاغلبية وبالتالي في موازين القوى لصالح هذا

---

(1) لستر ثرو، **المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وامريكا**، ترجمة د.محمد فريد، ط1، (ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1995)، ص ص (82-84).

(2) نزيرة الأفندي، **الوحدة الألمانية واعادة ترتيب الأوراق**، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، يناير 2001)، العدد (143)، ص ص (178-179).

(3) ميشال البير، **تناطح الرأسماليات في ظل النظام العالمي الجديد**، ترجمة بديع يوسف عطية، ط1، (بيروت: دار الحمراء للطباعة والنشر، 1996)، ص211.

(4) التداعيات السياسية والاقتصادية للوحدة الألمانية، على الرابط التالي: http\\dw-world.de.2007.p2..

(*) لقد انضمت لألمانيا الغربية خمس ولايات تمثل المانيا الشرقية وهي (سكسونيا- براندنبورغ- مكلنبورغ- سكسونيا انهالت وتورنغن).

الحزب او ذاك وهذا من شأنه ان يؤثركثيراً على عمليةتمرير الكثير من القوانين التي تصدرها الحكومة الاتحادية.

وبالمقابل افرزت الوحدة الالمانية آثاراً ايجابية لايمكن اغفالها، فالوحدة جعلت من المانيا القوة الاقتصادية الأولى في الأتحاد الأوروبي، ويوضح الجدولان (2) (3) مؤشرات القوة لدولة المانيا الاتحادية قبل وبعد الوحدة.

الجدول (2)

مؤشرات قوة المانيا الأتحاديةقبل اعلان الوحدة

المؤشرات	العدد
عدد السكان	16.4 مليون نسمه
المساحة	248.708 كم2
الناتج القومي الاجمالي	201.8 مليون دولار
الانفاق العسكري	28.5 بليون دولار
عدد القوات المسلحة	500000 جندي
متوسط دخل الفرد	10.680 الف دولار
حجم الصادرات	398.4 بليون دولار

المصدر: مهند علي عمران، **اثر القوة والقدرة وحرية العمل في الاستراتيجية الشاملة للدولة**، رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2003، ص384.

الجدول (3)

مؤشرات قوة المانيا الأتحادية بعد اعلان الوحدة

المؤشرات	العدد
عدد السكان	78.452مليون نسمه
المساحه	357.041 كم2
الناتج القومي الاجمالي	1.419.9 بليون دولار
الانفاق العسكري	35 بليون دولار
القوات المسلحة	370000 جندي
متوسط دخل الفرد	13998 دولار
حجم الصادرات	354 بليون دولار

المصدر: مهند علي عمران، **اثر القوة والقدرة وحرية العمل في الاستراتيجية الشاملة للدولة**، رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2003، ص384.

المطلب الثالث: دور الوحدة الألمانية في دعم مسيرة الأتحاد الأوروبي.

أولاً: موقف الجماعة الأوروبية من الوحدة الالمانية.

لقد استفاد الأتحاد الأوروبي من تجربة الوحدة الالمانية في دعم مسيرته التكاملية فتوحيد شطريّ المانيا بما تضمنه من تكاليف باهضة لالمانيا الغربية شكل درساً للأتحاد الأوروبي طبقه على دول وسط وشرق اوروبا التي انضمت لعضويته في (2004-2007).

لقد تراوحت المواقف الاوروبية من الوحدة الالمانية مابين الشك والقلق وما بين القبول، فلقد عارضت بريطانيا الوحدة الألمانية علناً على لسان رئيسة

وزرائها مارغريت تاتشر وكذلك فعل الرئيس الفرنسي فرانسو ميتران [1]، الذي دعا إلى عقد مؤتمر قمة طارئ لدول السوق المشتركة آنذاك لبحث الوضع في المانيا واعلن "ان وحدة المانيا امرسابق لأوانه " [2].

ولكن وبعد ان اصبحت الوحدة الالمانية واقعا تحولت المعارضة الأوروبية إلى تأييد، لان الاوروبيين كانوا قد فوجئوا بالسرعة الهائلة لحركة لم يكونوا قادرين على كبح جماحها، ولقد جهدت الدبلوماسية الألمانية لأزالة القلق -خصوصاً-الفرنسي عبر تأكيدها تعلقها بالمجموعة الاوروبية [3]، كما جاء على لسان المستشار السابق هيلموت كول، الذي صرح "ان المخاوف مفهومة بسبب تأريخنا، ولذا فأنني اطلع جيراننا، اننا جميعاً بنا حاجة لأوروبا وان المانيا بها حاجة إلى أوروبا اكثر من سواها من الدول الاوروبية". [4]

هذه التصريحات طمأنت قادة المجموعة الاوروبية وهدأت من مخاوفهم حول عملية الوحدة الالمانية.

ثانياً: اثر الوحدة الالمانية على الجماعة الاوروبية.

عُد انهيار جدار برلين حلاً لالمانيا بتوحيدها، بيد انه خلق مشكلة بالنسبة للجماعة الاوروبية، وذلك بسبب الامكانات الهائلة التي باتت المانيا الموحدة تتمتع بها مقارنة ببقية دول المجموعة الاوروبية. [5]

---

(1) علي محافظة، مصدر سبق ذكره، ص247.

(2) امجد زين العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص54.

(3) ميشال البير، مصدر سبق ذكره، ص210.

(4) نقلاً عن كاظم هاشم نعمه، **اية المانيا يريد الأوروبيون**، نشرة مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (2)، تشرين الثاني /نوفمبر1992، ص 4.

(5) محمد جواد علي، **المانيا الأكثر كقوة في اوروبا**، نشرة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (34)، 1999، ص6.

طُرحت المسألة الألمانية للنقاش في بروكسل، وقد وصف ديلور رئيس المفوضية الاوروبية آنذاك المانيا الشرقية ب"العضو غيرالمرئي في المجموعة الاوروبية"واشار إلى ان المطلوب الآن وبالحاح رسم خطة استراتيجية جديدة لمجموعة الاوروبية حتى لايتجاوز الوضع الالماني مجمل الوضع الاوروبي خشية تشكيل قوة اقتصادية وسياسية المانية ضاربة في اوروبا الوسطى والشرقية على حساب مشروع الوحدة الاوروبية.[1] ولاشك ان الوحدة الالمانية عززت من ثقل ودور المانيا داخل الإتحاد الأوروبي، فالمانيا الموحدة هي اكبر عضو في الإتحاد الأوروبي من حيث عدد السكان فضلاً عن كونها اضحت تمتلك اضخم واقوى اقتصاد في اوروبا.

ان المانياعقب الوحدة قد وضعت الإتحاد الأوروبي امام تساؤل مفاده من يقود اوروبا؟ فأعادة توحيد المانيا غير على نحو هائل المقاييس الحقيقية للسياسة الأوروبية ولم تعد المانيا شريكاً صغيراً لفرنسا بل اصبحت قوة كبرى بكافة المقاييس.[2]

فإذا كانت الجماعة الاوروبية في الماضي محصورة مابين مطرقة التوجه الفرنسي الداعي إلى جعل "اوروبا اوروبية"وسندان التوجه البريطاني الرامي إلى جعل" اوروبا اطلسية" فإن بزوغ المانيا جعل الموقف اكثر تعقيداً بظهور التوجه الالماني الهادف إلى "استقلالية أوروبا".[3]

---

(1) مجلة كل العرب، العدد، 379، 1999/11/27.
(2) زبيغنيو بريجينيسكي، **رقعة الشطرنج الضخمة**، مصدر سبق ذكره، ص63.
(3) إبراهيم ابو خزام، **العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين**، (طرابلس: مكتبة طرابلس العلمية العالمية، 1997)، ص285.

ولتهدئة المخاوف الأوروبية من هيمنة تفرضها المانيا موحدة جعل المستشار هلموت كول من نفسه المدافع الرئيس عن معاهدة ماستريخت 1992. [1]، التي حددت الافتراضات الاساسية للوحدة الاوروبية حول المحور الألماني الفرنسي ولقد اراد كول من هذه المعاهدة تأكيد التزام بلاده بالانتماء الاوروبي وجاء تصريحه "ان المانيا بحاجة إلى اوروبا كما يحتاجها الاخرون " وكذلك تصريح وزير خارجيته غينشر بأن" الهدف هو انشاء المانيا أوروبية وليس اوروبا المانية ". [2]

ولقد ازداد الدور الالماني بعد توليها رئاسة الأتحاد الأوروبي عام 1994 والتي وجهت اهتمامها صوب قضيتين جوهريتين:

- ❖ عقد اتفاقيات اوروبية مع دول وسط وشرق وشمال شرق اوروبا.
- ❖ اتخاذ خطوات عملية لضمّ دول شرق اوروبا للأتحاد الأوروبي تدريجياً. [3]

ثالثاً: الاهتمام الألماني بشرق اوروبا.

قبل الحرب الباردة لم تكن المانيا قادرة على التدخل او التأثير في دول اوروبا الشرقية، لأنها كانت مدركة ان تدخلها سينطوي على استفزاز للأتحاد السوفياتي، لذا حكمت العلاقة بين البلدين مضامين الاتفاقات المعقودة

(1) هنري كيسنجر، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية**، مصدر سبق ذكره، ص39.

(2) حارث محمد العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ص48- 49.

(3) امجد زين العابدين، مصدر سبق ذكره، ص ص (77- 78).

معها[1]، ضمن اطار سياسة الانفتاح على الشرق التي تبناها المستشار فيلي براندت (1969-1974) [2] واستمر عليها من جاء بعده.

ان اهتمام المانيا بهذه المنطقة دون غيرها من دول اوروبا عائد إلى مجموعة من الخصائص الجيواستراتيجية التي انطوت عليها المانيا الموحدة:

- ❖ ان المانيا تقع في قلب القارة الاوروبية.
- ❖ انها تمثل الجسر الذي يربط شرق القارة بغربها.
- ❖ اصبحت تمثل قوة اقتصادية فاعلة.
- ❖ ان دول اوروبا الشرقية تتطلع لدور الماني محوري لأدماجهم بالعالم الغربي (الأتحاد الأوروبي).
- ❖ ان النموذج الديمقراطي الالماني اكثر ملاءمة لدول شرق اوروبا، لان هذا النموذج بني على انقاض ديكتاتورية عسكرية، وهذا يضمن عدم عودة مثل هذه الديكتاتورية.[3]

ان التحرك الالماني النشط نحو الشرق الأوروبي يحمل في طياته ابعاد استراتيجية من شأنها ان تؤدي إلى تغيير كبير في موازين القوى في اوروبا.[4]

---

(1) خالدة شادي، **القوة الألمانية الصاعدة والنظام الدولي الراهن**، (سوريا: مجلة الفكر الاستراتيجي العربي)، يوليو 1992، ص54.

(2) عبد الخالق عبد الله، **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1989)، ص78.

(3) آن ماري لوجلونيك، **معنى القوة الألمانية**، في كتاب زكي العابدي واخرون، المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة سوزان خليل، ط1، (القاهرة: دار سينا للنشر، 1994)، ص62.

(4) معتز محمد سلامة، **الدور الألماني في اوروبا**، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركزالدراسات السياسية والاستراتيجية)، العدد (122)، يوليو 1995، ص179.

وبالفعل اخذت المانيا في تنشيط دورها السياسي في وسط وشرق اوروبا عبر دعمها للإصلاحات الاقتصادية لهذه الدول (سنوضح ذلك في الفصل الثاني)، فقد بدأت بتقديم المساعدات والمنح المالية لجمهوريتي كرواتيا وسلوفينيا على الرغم من المعارضه الأوروبية التي وجدت في ذلك عودة إلى السياسة الالمانية القديمة.[1]

ولقد انصبت توجهات السياسة الخارجية الالمانية حيال قضيتين اساسيتين هما:

1. روسيا ومايمكن ان تلعبه من دور في مجمل الأوضاع في اوروبا وما القمة الثلاثية (الفرنسية-الروسية-الالمانية) في 26 اذار/ مارس1998 الا دليلاً واضحاً على اهمية هذا الدور بالنسبة لألمانيا.[2]
2. اتخاذ خطوات عملية لضمّ دول شرق اوروبا إلى الأتحاد الأوروبي تدريجياً.[3]

ولقد ضغطت المانيا للشروع بتوسيع الأتحاد الأوروبي بالرغم من معارضة فرنسا في بادئ الامر،[4] وهو ماشكل تقاطعاً في مساعي الطرفين، وتسعى المانيا للتركيز على تعميق الأتحاد الأوروبي (تطوير مؤسساته القائمة) بجانب توسيعه بضمّ دول جديدة، الأمر الذي عبر عنه كول بقوله (نحن لانجد أي تناقض بين

(1) خالدة شادي، مصدر سبق ذكره، ص 54.

(2) عاصم محمد عمران، **الخيارات الإستراتيجية الألمانية في اوروبا**، نشرة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد، 1999، (34)، ص11.

(3) معتزمحمد سلامة، مصدر سبق ذكره، ص178.

(4) زبيغنيو بريجينيسكي، **رقعة الشطرنج الضخمة**، مصدر سبق ذكره، ص65.

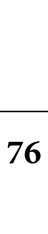
توسيع الأتحاد الأوروبي وتعميقه ذلك انهما مهمتان يجب القيام بهما جنباً إلى جنب). [1]

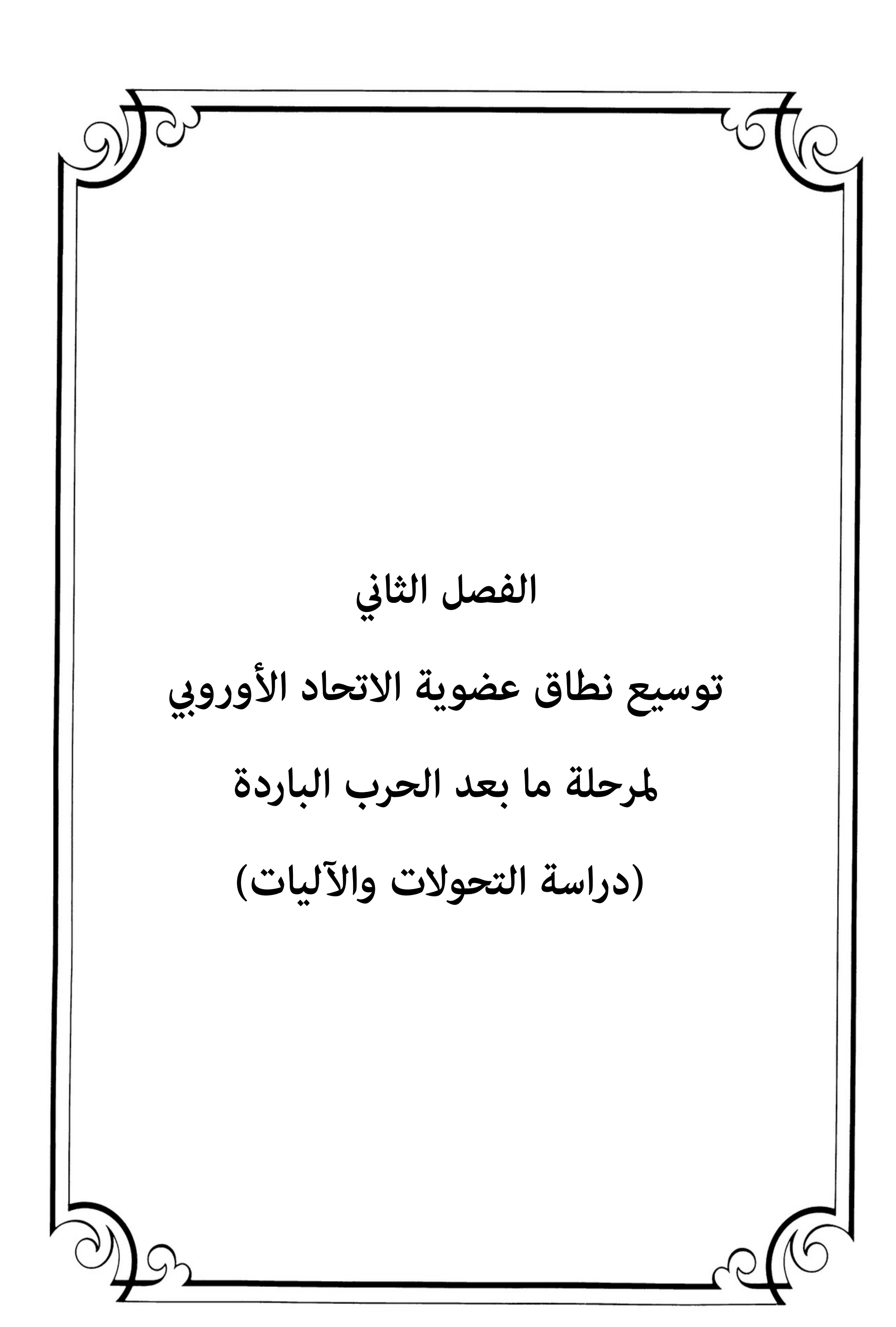
ان الهدف الاستراتيجي لألمانيا من توسيع الأتحاد الأوروبي نحو الشرق ينطوي على شقين:

الاول.اعادة هيكلة الثقل الالماني داخل الأتحاد الأوروبي لموازنة النفوذ الفرنسي في اوروبا الغربية.

الثاني.اعادة هيكلة موازين القوى في القارة الاوروبية.

(1) مهند علي عمران، مصدر سبق ذكره، ص327.



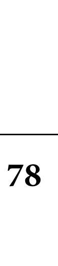


الفصل الثاني

توسيع نطاق عضوية الاتحاد الأوروبي

لمرحلة ما بعد الحرب الباردة

(دراسة التحولات والآليات)



الفصل الثاني

توسيع نطاق عضوية الاتحاد الأوروبي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة

(دراسة التحولات والآليات)

تمهيد:

ما إن خمدت نيران الحرب العالمية الثانية حتى بدأت حرب أخرى من نوعٍ مختلف بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي وأصبح العالم بأسره أسيراً لما تقرره هاتان الدولتان اللتان برزتا غداة الحرب أكثر قوة اقتصادياً وعسكرياً [1]، بخلاف فرنسا وبريطانيا اللتين أثقلت كاهلهما الحرب مادياً وبشرياً.

لقد تعددت الآراء حول الجذور التاريخية للحرب الباردة، فبينما يرى قسم إنها بدأت منذ عام 1917 وهو تاريخ ميلاد الشيوعية [2] يرى القسم الآخر أنها بدأت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة عام 1945، وهناك رأي ثالث يرى إنها بدأت عام 1949 [3].

السنوات الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية كانت مليئة بالخلافات والصراعات بين القوتين العظميين، وقد كانت أوروبا هي الميدان الأول لهذه الصراعات [4]، فالحرب الباردة بدأت نتيجة لسلسلة من الأزمات الأوروبية كانقلاب تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا عام 1948 وحصار برلين في العام نفسه،

(1) عبد الخالق عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 71.

(2) إبراهيم أبو خزام، مصدر سبق ذكره، ص 145.

(3) عبد الخالق عبد الله، المصدر السابق، ص 69.

(4) تشارلس اوليرتش، **الحرب الباردة وما بعدها**، ترجمة د. فاضل زكي محمد، (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1976)، ص 126.

فضلاً عن قضية الأمن الأوروبي وقضية الحدود وتقسيم أوروبا كلها نقاط خلاف بين الإتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية لم يكن بالإمكان التوصل الى اتفاق بشأنها [1]، فالولايات المتحدة الأمريكية أدركت بأن الخطاب السياسي للإتحاد السوفييتي ينطوي على دفع الشعوب الآسيوية والأفريقية لإعتناق أيديولوجيته الشيوعية، وفي المقابل أدرك الاتحاد السوفييتي ان تناقضه آيديولوجياً مع الولايات المتحدة الأمريكية يفرض عليه الاستمرار بالصراع، وكنتيجة لهذا التناقض الآيديولوجي بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي ساد سوء الفهم والتشكيك في صدق النوايا وعدم الثقة ورغبة الطرفين في المواجهة [2].

في 12 آذار / مارس 1947 وجه الرئيس الأمريكي آنذاك هاري ترومان رسالته الى الكونغرس والتي تضمنت القطيعة مع السوفييت عندما أعلن أن الولايات المتحدة الأمريكية مصممة على تقديم المساعدات العسكرية الى الحكومة اليونانية والحكومة التركية للوقوف بوجه النفوذ السوفييتي في هاتين الدولتين [3] وهو ما عرف بمبدأ ترومان.

سنتناول في هذا الفصل دور الحرب الباردة في شطر اوروبا الى قسمين متصارعين تتزعم الولايات المتحدة الامريكية احدهما (اوروبا الغربية)، ويتزعم الاخر الاتحاد السوفيتي (اوروبا الشرقية)، وكيف تطور هذا التخندق ليأخذ مناحي سياسية – امنية (حلف الناتو) و (حلف وارسو) واقتصادية (السوق الاوروبية المشتركة) و (منظمة الكوميكون).

(1) المصدر نفسه، ص 127، وكذلك عبد الخالق عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 71.
(2) عبد الخالق عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 71.
(3) رياض الصمد، **تاريخ العلاقات الدولية**، ج 2، مصدر سبق ذكره، ص ص 127 – 128.

بعد ذلك سنستعرض التحولات السياسية والاقتصادية التـي طالـت دول اوروبـا الشرقية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وكيف مهدت هذه التحولات لضمّ هذه الدول للاتحاد الاوروبي، بعد استيفاءها لجملة مـن الشروط التـي وضـعها الاتحـاد الاوروبي لضمها.

المبحث الأول: دور الحرب الباردة في تقسيم اوروبا الى معسكرين متضادين

إن الإعلان عن مبدأ ترومان كان الخطـوة الأولى في شـطر العـالم الى معسـكرين رأسمالي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية وأشتراكي يتزعمـه الأتحـاد السـوفييتي [1] ولم تكد تمضي ثلاثة شهور على اعلان مبـدأ ترومـان حتـى اعلنـت الولايـات المتحـدة الامريكية عن مشروع مارشـال لعـام 1947، وبـالرغم مـن ادعـاء الولايـات المتحـدة الامريكية ان هدف المشروع هو النهوض بأقتصاديات الدول الأوروبية التـي دمرتهـا الحرب، إلا ان واقع هذا المشروع كان ينطـوي عـلى هـدف مـزدوج، احتـواء الخطـر الشيوعي عن طريق القضاء عـلى الفقـر والحرمـان باعتبارهـا تهيـئ الأرض الخصـبة لنمو الشيوعية وكذلك ربط الاقتصاد الاوروبي بالاقتصاد الأمريكي [2].

إن مشروع مارشال كان موجهاً لجميع الدول الأوروبية بما فيها الاتحاد السوفييتي وليس لأوروبا الغربية وحدها، ولكنـه بالمقابـل تضـمن شروطـاً من الصعب على الدول الاشتراكية قبولها من ضمنها وضـع الـدول القابلـة

(1) المصدر السابق، ص 127.

(2) إبراهيم أبو خزام، مصدر سبق ذكره، ص 146.

للمساعدة الأمريكية تحت المراقبة الأمريكية وهذا ما لا يمكن للإتحاد السوفييتي ولا حتى الدول الدائرة في فلكه قبولها [*].

لقد تجسد رد الفعل السوفييتي حيال هذه التطورات على مستويين: الأول عقد مؤتمر باريس في 12 تموز / يوليو 1947 للتباحث حول مشروع مارشال إذ عدّ هذه المؤتمر مشروع مارشال (ظاهرة من ظواهر التسلط على اوروبا الغربية) وانه من ادوات تنشيط النظام الرأسمالي العالمي، أما المستوى الثاني فتمثل بقيام الاتحاد السوفييتي بإنشاء مكتب الاعلام الشيوعي (الكومنفورم) لتحقيق اتصال وتعاون وثيقين بين الدول الاوروبية [1].

ومما تقدم نستخلص ان العالم عموماً وأوروبا على وجه الخصوص انقسم عسكرياً – سياسياً واقتصادياً الى قسمين يقود أحدهما الاتحاد السوفييتي وتتزعم الولايات المتحدة الأمريكية الآخر، وعليه فإننا سنعمد الى إبراز هذه التقسيمات وما افرزته من آثار على انقسام اوروبا الى شرقية وغربية.

المطلب الاول: الانقسام السياسي -الأمني لدول اوروبا الشرقية.

لقد اعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1947 عن استراتيجية جديدة لمجابهة الاتحاد االسوفييتي عرفت بسياسة الاحتواء (Policy of Containment) والتي طرحها السفير الأمريكي في الاتحاد السوفييتي آنذاك جورج كينان [2]

(*) لقد انضمت لألمانيا الغربية خمس ولايات تمثل المانيا الشرقية وهي (سكسونيا- براندنبورغ- مكلنبورغ- سكسونيا انهالت وتورنغن). حينما رغبت تشيكوسلوفاكيا بقبول المساعدة الامريكية استولى الشيوعيون على مقاليد الحكم فيها في شباط / فبراير 1948.

(1) محمد منذر، **مبادئ العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة**، ط 1، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، ص ص 150 – 151.

(2) اسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية**، مصدر سبق ذكره، ص 213.

واقترح ان تعمل الولايات المتحدة الامريكية على اقامة مناطق نفوذ تابعة لها في الاقاليم المجاورة للإتحاد السوفييتي بغية احتوائه [1] وتطبيقاً لهذه السياسة قامت الولايات المتحدة الامريكية بمساعدة يوغوسلافيا بعد ان انشقت حكومتها الشيوعية عن الاتحاد السوفييتي عام 1948 بسبب محاولات السوفييت السيطرة على سياسة يوغوسلافيا الخارجية، فمن الناحية الآيديولوجية كان يتحتم على الولايات المتحدة الامريكية أن لا تساعد يوغوسلافيا كونها تبنت النظام الشيوعي الاشتراكي، أما من ناحية توازن القوى فكان على الولايات المتحدة ان تدعم يوغوسلافيا بغية اضعاف الاتحاد السوفييتي وتطويقه [2] بجدار ضاغط من الاحلاف والقواعد العسكرية للحؤول دون اختراق السوفييت لخط التقسيم الفاصل بين المعسكرين. [3]

ولأجل ذلك بنت الولايات المتحدة الامريكية منظومة الاحلاف في اوروبا الغربية على وفق مبدأ الاحتواء لتنهض بمهمتين:

❖ الحد من توسيع النفوذ السوفييتي وتطويقه بأحلاف واتفاقيات امنية لتقيد حركته الخارجية، إذ انه في عقد الخمسينيات من القرن الماضي لم يجد الاسطول السوفييتي أي ميناء من موانئ البحر المتوسط ليلجأ اليه. [4]

---

(1) نقلاً عن: **Alistair Buchan, united states foreign policy and the future** , in Richard Rose Crance (ed) , America as an ardenary Country , Cornal University Press , UK , 1976 ,P 23.

(2) محمد إحسان، **الصراعات الدولية في القرن العشرين**، (اربيل: منشورات آراس، 2000)، ص ص 148 – 149.

(3) محمد منذر، مصدر سبق ذكره، ص 158.

(4) ناظم عبد الواحد الجاسور، **المانيا الموحدة وتوسيع حلف الناتو**، دورية قضايا دولية، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية)، العدد 41، 2000، ص 81.

❖احتواء مصادر الخطر المختلفة على المصالح الامريكية ليس من خلال عزلها، بل من خلال ربطها بالمصالح الامريكية ومنح هذا الارتباط بعداً تحالفياً يؤمنّ الدور المتفوق للولايات المتحدة.

ومن أجل ذلك أُنشئ حلف شمال الاطلسي (North Atlantic Treaty Organization) والمعروف بـ (NATO) في 4 نيسان / ابريل 1949 [(*)] وضمّ هذا الحلف عند تأسيسه كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا وايطاليا ولوكسمبورغ وكندا والبرتغال والدنمارك وآيسلندا والنرويج، ثم انضمت اليه فيما بعد كل من المانيا الغربية وتركيا واليونان. [(1)]

ان الميثاق الاطلسي في واقعه ليس سوى ميثاق عسكري كونه لم يتطرق الى ضرورة قيام تعاون بين الدول الاعضاء إلا في المادة الثانية فيه [(**)] فهو ليس إلا الوجه الاخر لمشروع مارشال، فالمساعدة العسكرية التي يقدمها الحلف والمساعدة الاقتصادية التي يقدمها مشروع مارشال يشكلان مظهرين مختلفين لمساعدة واحدة.[(2)]

لقد ظلّ حلف الناتو يعكس هيمنة الولايات المتحدة الامريكية بوصفها تمثل الطرف الذي ينهض بالمسؤولية الاساسية في توفير الحماية للأعضاء

(*) ان معاهدة حلف شمال الاطلسي كانت امتداداً لمعاهدة بروكسيل عام 1948، للمزيد انظر ص 11 من هذه الرسالة.

(1) اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، ط 5، (الكويت: ذات السلاسل، 1987)، ص 346.

(**) تنص هذه المادة على (يعمل اطراف المعاهدة على توثيق العلاقات الدولية السلمية والودية، كما انهم سيعملون على تحقيق التعاون الاقتصادي فيما بينهم) للمزيد انظر: حمدي حافظ، **المشكلات العالمية المعاصرة**، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، بلا تاريخ)، ص 754.

(2) رياض الصمد، **العلاقات الدولية**، ج 2، مصدر سبق ذكره، ص 140.

الآخرين سواء من خلال مظلتها النووية او من خلال تواجد (300) ألف جندي أمريكي في الاراضي الأوروبية [1] ولقد كان الرئيس الفرنسي الأسبق شارل ديغول قد نبه الى ان الولايات المتحدة الامريكية ربما تكون قد بالغت في تضخيم الخطر السوفييتي بغية السيطرة على اوروبا الغربية وتحويلها الى منطقة نفوذ امريكية [2]

لذلك قرر ديغول الانسحاب من الحلف في مارس / آذار 1966 [3]، ولقد انتعشت العلاقات الفرنسية – السوفييتية خلال المدة 1964 – 1968 ولعل ابرز ملامحها زيارة ديغول لموسكو عام 1966، ولقد ادرك الاتحاد السوفييتي بأن تقوية علاقاته مع فرنسا تعد احدى حلقات اضعاف الغرب الرأسمالي، بيد ان هذه العلاقة ما لبثت ان توترت بعد الغزو السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا عام 1968 [4].

ولما أضحى كيان الحلف مهدداً نتيجة لمثل هذه القرارات (انسحاب فرنسا) وافقت الحكومات الخمسة عشر الأعضاء في حلف الناتو على مبادرة تقدم بها وزير خارجية بلجيكا (بيرل هارمل) عام 1966 نصت على تشكيل لجنة لدراسة اوضاع الحلف وقدمت اللجنة تقريرها في كانون الاول / ديسمبر 1967 الى المجلس الوزاري للحلف والذي تضمن العديد من التوصيات والمقترحات المهمة التي كان من ابرزها:

---

(1) حارث محمد حسن، **المنظور الأوروبي الجديد لحلف الناتو**، دورية قضايا دولية، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية)، العدد 41، 2000، ص 34.

(2) حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً**، مصدر سبق ذكره، ص 147.

(3) اسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية**، مصدر سبق ذكره، ص 270.

(4) محمد احسان، مصدر سبق ذكره، ص ص 148 – 149.

ان حلف الناتو منظمة ديناميكية نشيطة اثبتت مقدرتها على ملاءمة اوضاعها مع متغيرات الوضع الدولي، كذلك اشار التقرير المذكور انه على الحلف ان ينهض بمسؤوليتين رئيستين في الوقت نفسه، اولهما ضرورة الابقاء على قوة عسكرية كافية تحت تصرفه، أما ثانيهما فهي العمل على الاحتفاظ بأعلى درجة من علاقات التضامن السياسي بين اعضائه.[1]

في 25 كانون الثاني / يناير 1954 عقد في برلين مؤتمراً ضمّ وزراء خارجية الدول الأربع الكبار (الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي وفرنسا وبريطانيا) بادر وزير الخارجية السوفييتي مولوتوف الى طرح مشروع يحدد المبادئ الاساسية التي من المفترض ان تحكم شطري اوروبا، ولقد انصب المشروع حول التعايش السلمي بين الدول الاوروبية على اختلاف انظمتها ومنع التهديد بإستخدام القوة، لكن المشروع قوبل بالرفض من الدول الاوروبية كونه يستبعد كلاً من امريكا وكندا.[2]

وبعد ان انضمت المانيا الغربية الى حلف شمال الاطلسي عام 1955 وتمت الموافقة على اعادة تسليحها كقاعدة دفاعية للأمن الغربي في اوروبا اقدم الاتحاد السوفييتي على تشكيل حلف وارسو أو ما يعرف رسمياً بأسم (معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة) في 14 أيار / مايو 1955 [3]، وضمّ

(1) اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، مصدر سبق ذكره، ص ص 350 – 351.

(2) عصام شريف، **مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي**، (بغداد: مركز البحوث والمعلومات، 1985)، ص ص 7 – 9.

(3) محمد عزيز شكري، **الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1978)، ص 55.

هذا الحلف فضلاً عن الأتحاد السوفييتي كـلّ مـن البانيـا وبلغاريـا تشيكوسـلوفاكيا والمانيا الديمقراطية والمجر وبولندا ورومانيا. [1]

وبقيام حلف وارسو كان الاتحاد السوفييتي قد تحول لترتيباته الدفاعية مع دول اوروبا الشرقية من الصيغة التعاقدية الثنائية الى الصيغة الجماعية. [2]

وفضلاً عن ما تقدم ذكره فإن الاسباب الكامنة وراء انشاء حلف وارسـو تشـتمل على [3]

❖ان هذا التنظيم العسكري الجماعـي قـد اضـفى مسـحة مـن الشرعيـة عـلى الوجود السوفييتي في اوروبا الشرقية، كما انـه يبـدد الانطباعـات التـي نجمـت عـن تطبيق اسلوب التسلط المباشر الذي مارسه الحكم الستاليني.

❖رغبة الاتحاد السوفييتي في ايجاد منظمة عسكرية عـلى غـرار حلـف شـمال الاطلسي يستخدمها كأداة تدعم مركز الاتحاد السوفييتي في المساومات الدبلوماسـية الجارية بين المعسكرين.

ويلاحـظ ان معاهـدة حلـف وارسـو كانـت قـد حصرت مسـؤوليات الحلـف في النطاق الاوروبي البحت (المادة الرابعة) [*] وهذا الاعتبار جعل من غير الممكـن لأيـة دولة شيوعية من خارج القارة الاوروبية ان تنظم اليه.

---

(1) صالح جواد الكاظم، **دراسة في المـنظمات الدوليـة**، (بغـداد: مطبعـة الارشـاد، 1975)، ص 447.

(2) اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، مصدر سبق ذكره، ص 365.

(3) محمد عزيز شكري، المصدر السابق، ص 57.

(*) لقـد انضـمت لألمانيـا الغربيـة خمـس ولايـات تمثـل المانيـا الشرقيـة وهـي (سكسـونيا- براندنبورغ- مكلنبورغ- سكسونيا انهالت وتورنغن). عنـد وقـوع هجـوم مسـلح في اوروبـا على اية دولة او اكـثر مـن الـدول الموقعـة عـلى هـذه المعاهـدة مـن جانـب ايـة دولـة او مجموعة من الدول الاخرى يقدم كل طرف من اطراف هذه المعاهـدة المسـاعدة الفوريـة الى الدولة او الدول التي يقع عليها الهجوم، للمزيد انظر حمدي حافظ، مصدر سبق ذكره، ص 758.

ولم يلبث حلف وارسو ان دبّت بوادر الضعف بين اعضائه لاسباب تعلق بعضـها بكون حلف وارسو كـان بالاسـاس كيـان مصـطنع انشـأه الاتحـاد السـوفييتي لـدعم موقفه من الحرب الباردة ضد الولايات المتحدة الامريكية وكذلك الهزيمـة الاعتباريـة والعسكرية التي مني بها الاتحاد السوفييتي في ازمة كوبا عام 1962. [*]

ونتيجة لذلك تدهورت العلاقـة بـين الاتحـاد السـوفييتي ودول اوروبـا الشرقيـة الاعضاء في حلف وارسو، وبدا طابع القلق لهذه العلاقة يطفو على السطح على شكل توترات وانتفاضات داخلية في عدد مـن بلـدان اوروبـا الشرقيـة هـدفت الى تحقيـق مستوى اكثر من الارادة القومية المستقلة فنشبت هـذه التـوترات في بولنـدا والمجـر عام 1956 ثم في تشيكوسلوفاكيا عام 1968، فضلاً عن الاتجاه الاستقلالي لرومانيا [1]

وسنعمد الى تبيان هذه الاحداث فيما يأتي:

أولاً: بولندا والمجر عام 1956.

في بولندا دفعت الانتقادات داخل اجهزة الحزب الشيوعي البولندي ضد اساليب القيادة والشك في حكمة تقليـد بولنـدا الاعمـى للإتحـاد السـوفييتي

(*) لقـد انضـمت لألمانيـا الغربيـة خمـس ولايـات تمثـل المانيـا الشرقيـة وهـي (سكسـونيا- براندنبورغ- مكلنبورغ- سكسونيا انهالت وتورنغن). ترجع جذورها الى التدخل السـوفيتي في كوبا منذ 1961 عن طريق المساعدات الاقتصادية والعسكرية الضخمة التي هـدفت الى اضعاف سياسة الاحتواء، فقام الاتحاد السوفيتي بنشر قواعد لاطـلاق الصـواريخ في الاراضي الكوبية وبعد ان كشفت الولايات المتحدة الامريكية هذا الامـر تمثـل ردهـا بفـرض حصـار بحري حول الشواطئ الكوبية، وكاد الامر ان يصـل الى حـرب نوويـة شـاملة بـين الطـرفين، للمزيد انظر: حمدي حافظ، مصدر سبق ذكره، ص ص 736-737.

(1) السـيد امـين شـلبي، **محـاولات التجديـد ومسـتقبل الاوضـاع في اوروبـا الشرقيـة**، مجلـة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية)، العـدد 98، أكتـوبر 1989، ص 31.

وكذلك الاعتراف بأن مستوى المعيشة قد تدهور في العامين 1955 – 1956 هذه الاوضاع ادت الى تدهور الوضع العام في بولندا، بيد ان العامل المباشر في اشعال فتيل الازمة تمثل في تجاهل مطالب عمال عربات السكك الحديد لتحسين ظروف العمل والتي استدعت تدخل قوات الجيش وقد تمكن جومولكا الذي كان ستالين قد اقصاه عام 1949 من اقناع السوفييت بأن التغييرات التي حدثت تهدف لدعم العلاقات بين بولندا والاتحاد السوفييتي. [1]

أما المجر فلقد أدى مجيء آمري ناجي الى سدة الحكم في البلاد كأستجابة لرغبة شعبية ان اعلن أن المجر لن تأخذ بنظام الحزب الواحد، فضلاً عن اعلانه اعتزام المجر الانفصال عن حلف وارسو، فقام الاتحاد السوفييتي بالتدخل العسكري في المجر عام 1956. [2]

ثانياً: رومانيا.

منذ عام 1958 بدأت رومانيا خطوتها الاولى في طريق الابتعاد عن الهيمنة السوفييتية بإجبار الاتحاد السوفييتي لسحب قواته من رومانيا التي كانت موجودة فيها منذ الحرب العالمية الثانية، وفي عام 1963 قامت رومانيا بإتخاذ عدة اجراءات بعيداً عن المظلة السوفييتية منها اقامة علاقات تجارية مع المانيا الغربية وقيامها بإستيراد المعدات والآلات الألمانية الغربية ومن ثم تطور الامر الى اقامة علاقات دبلوماسية معها عام 1967 بالرغم من القرار السوفييتي الذي منع الدول الاعضاء في حلف وارسو من الاعتراف او التعامل مع تلك الدولة (ألمانيا الغربية)، وفي عام 1964 اعلنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الروماني (ان من حق كل دولة اشتراكية ان ترسم لنفسها وتتبنى

(1) المصدر نفسه، ص 32، وكذلك تشارلس اوليرتش، مصدر سبق ذكره، ص 132.
(2) محمد احسان، مصدر سبق ذكره، ص 156.

الاشكال التي تراها صالحة من اجل بناء الاشتراكية وانه لا يمكن ان يكون هناك حزب أب وحزب ابن) اشارة للعلاقة بين الحزب الشيوعي السوفييتي والحزب الشيوعي الروماني، وقررت رومانيا ايضاً منع تعليم اللغة الروسية في المدارس الرومانية. [1]

ثالثاً: الأزمة التشيكوسلوفاكية.

ترجع جذورها الى عام 1968 عندما انتخب الكسندر دوبتشيك سكرتيراً اولاً للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي [2] الذي تبنى برنامجاً إصلاحياً اشتمل على الغاء القوانين التي تحد من حرية الشعب والغاء الرقابة المفروضة على الصحف والمطبوعات الاخرى، وقد رحبت رومانيا ويوغسلافيا بهذه الاصلاحات، الامر الذي اثار مخاوف الاتحاد السوفييتي [3]، وقد عدّ الرئيس السوفيتي آنذاك ليونيد بريجينيف سياسة دوبتشيك بأنها تتعارض مع مبادئ الأخوّة التي ينبغي ان تسود بين الاشقاء الاشتراكيين [4] وتم عقد مؤتمر لدول حلف وارسو في آب / أغسطس 1968 بإستثناء رومانيا أظهر اصرار الاتحاد السوفييتي على اسقاط حكومة دوبتشيك. [5]

وفي 21 آب / اغسطس 1968 انتهزت موسكو فرصة وجود مناورات عسكرية لحلف وارسو على الحدود التشيكية لتقوم بإجتياح الاراضي

---

(1) موسى محمد آل طويرش، مصدر سبق ذكره، ص ص 39 – 41.

(2) السيد امين شلبي، مصدر سبق ذكره، ص 34.

(3) موسى محمد آل طويرش، المصدر السابق، ص 52.

(4) محمد عزيز شكري، مصدر سبق ذكره، ص 63.

(5) اسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية**، مصدر سبق ذكره، ص 677.

التشيكوسلوفاكية [1] وقد أدى التدخل العسكري الى اسقاط دوبتشيك ومجيء سلطة جديدة بزعامة هوساك الذي اعلن التزامه بالتحالف المطلق مع الاتحاد السوفييتي.

أما بالنسبة لعلاقة الاتحاد السوفييتي بالولايات المتحدة الامريكية فيكاد يجمع المحللون على ان الازمة الكوبية سجلت انعطافاً تأريخياً على صعيد العلاقات الدولية [2] وكذلك انتخاب ريتشارد نيكسون رئيساً للإدارة الأمريكية عام 1969 واختياره لهنري كيسينجر مستشاراً للأمن القومي ثم وزيراً للخارجية عام 1973، كلها عوامل ساعدت في تخفيف حدة التوتر الدائر بين المعسكرين.

لقد تبنى كل من الجنرال ديغول والمستشار الالماني فيليب براندت سياسة الانفتاح على الشرق (Ost Politik) والتي رحب بها الاتحاد السوفييتي وشكلت نواة الانطلاق لعقد مؤتمر الحوار والتعاون الاوروبي الذي تم على ثلاث مراحل:

الاولى في هلسنكي على مستوى وزراء الخارجية عقد في المدة 3 – 7 تموز/ يوليو 1973 [3]، الثانية في جنيف على مستوى الخبراء في 28 أيلول/سبتمبر 1972، الثالثة في هلسنكي عام 1975 على مستوى رؤساء

---

(1) موسى محمد آل طويرش، مصدر سبق ذكره، ص 54.

(2) هشام القروي، **التوازن الدولي من الحرب الباردة الى الانفراج**، (تونس: الدار العربية للكتاب، 1985)، ص 58.

(3) المصدر نفسه، ص 89.

الـدول وحضرتـه 33 دولـة (*) وقعـت عـلى الوثيقـة النهائيـة والتـي عرفـت بوثيقـة هلسنكي والتي اشتملت على: (1)

❖ الامتناع عن استخدام القوة او التهديد بها بين شرق وغرب اوروبا.

❖ احترام حقوق السيادة الوطنية.

❖ اقامة علاقات وثيقة للتعاون الدولي – الأوروبي.

❖ توسيع وتعميق التعاون الاقتصادي والعلمي والفني بين الشرق والغرب.

❖ التعهد بعدم انتهاك الحدود الإقليمية القائمة في اوروبا او التعديل فيها.

المطلب الثاني: الانقسام الإقتصادي.

بالرغم من كون الاتحاد السوفييتي انفصل عن النظام الاقتصـادي الـدولي في مدة ما بين الحربين العالميتين، وإتباعه لسياسة الاكتفاء الذاتي التي أعلنها سـتالين بيد أنه لم يكن منعـزلاً تماماً، وقـد احـتفظ بعلاقـات تجاريـة جيـدة مـع الـدول المتقدمة في العالم الغربي منذ بـدء الثـورة البلشـفية عـام 1917 حتـى ثلاثينيـات القرن الماضي (2) ولقد أدت الواردات السوفييتية من المـواد الأوليـة الغربيـة دوراً

(*) لقـد انضـمت لألمانيـا الغربيـة خمـس ولايـات تمثـل المانيـا الشرقيـة وهـي (سكسـونيا- براندنبورغ- مكلنبورغ- سكسونيا انهالت وتورنغن). وتتضمن هذه الدول (المانيـا الغربيـة، المانيا الشرقية، الولايات المتحدة الامريكية، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، قبرص، كندا، الـدنمارك، اسبانيا، فنلندا، فرنسا، اليونان، هنغاريا، آيرلندا، آيسلندا، ايطاليـا، لختشـاين، لوكسـمبورغ، مالطا، موناكو، النرويج، هولندا، بولندا، االبرتغال، رومانيا، المملكـة المتحـدة، سـان مـارينو، الفاتيكـان، السـويد، سـويسرا، تشيكوسـلوفاكيا، تركيـا، الاتحـاد السـوفييتي ويوغوسـلافيا)، للمزيد انظر: د. عصام شريف، مصدر سبق ذكره، ص ص 75 – 76.

(1) عبد الخالق عبد اللـه، مصدر سبق ذكره، ص 81.

(2) جون ادلمان سبيرو، **سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية**، ترجمـة خالـد قاسـم، (الأردن: 1987)، ص 329.

مهماً في التطور السوفييتي، وقد جاء قانون الإعارة والتأجير الأمريكي لينشّط العلاقات الأمريكية – السوفييتية فكان الاتحاد السوفييتي يأتي بعد بريطانيا من حيث الاستفادة من هذا القانون.

قبل ان تنتهي الحرب العالمية الثانية كانت ملامح النصر تلوح في الأفق في دول الحلفاء، فبدأ التفكير في رسم معالم نظام اقتصادي دولي، وكان الاجتماع في بريتون وودز (نيو هامبشير) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1944 بحضور ممثلين عن 44 دولة [(1)] ولقد سعى المسؤولون الأمريكيون للحصول على مشاركة الاتحاد السوفييتي في النظام الاقتصادي الجديد، غير ان الأخير وعلى الرغم من مشاركته في المؤتمر لم يوافق على الوثيقة التي انبثقت عنه [(*)] ولم ينظم لعضوية صندوق النقد الدولي لأنه وجد فيه هيمنة الاقتصاد الامريكي [(2)] ولم تشارك دول أوروبا الشرقية في النظام الأمريكي لما بعد الحرب، وقد دعيت كل من بولندا وتشيكوسلوفاكيا اللتان كانتا الى جانب الحلفاء في الحرب لحضور المؤتمرات النقدية والتجارية الدولية، وهكذا تبنت الدول الغربية نظاماً اقتصادياً خاصاً بها في الوقت الذي كان خلق نظام اقتصادي شرقي جزءاً من سياسة الاتحاد السوفييتي بغية السيطرة على دول أوروبا الشرقية ومن ثم الحصول على البضائع التي يحتاجها بشروط مميزة من هذه الدول فتمكن الاتحاد

---

(1) رمزي زكي، **التاريخ النقدي للتخلف**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافةوالفنون والآداب، 1987)، ص ص 133-134.

(*) لقد انضمت لألمانيا الغربية خمس ولايات تمثل المانيا الشرقية وهي (سكسونيا- براندنبورغ- مكلنبورغ- سكسونيا انهالت وتورنغن). لقد تمخض عن هذا المؤتمر إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير كحل وسط بين الخطة الأمريكية التي قدمها (وايت) والخطة البريطانية ل (كينز)، للمزيد انظر رعد الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، ج2، ط2، (سوريا: دار الرضا للمعلومات، 2001)، ص 113.

(2) رمزي زكي، المصدرالسابق، ص 139.

السوفييتي من اعادة بناء اقتصاديات دول اوروبا الشرقية وأدخل لأول مرة ملكية الدولة لوسائل الانتاج والتخطيط المركزي للنمو الاقتصادي والمبني على الاكتفاء الذاتي.[1]

بعد أن طرحت الولايات المتحدة مشروع مارشال لإعادة اعمار أوروبا ردّ الأتحاد السوفييتي على هذا المشروع بإقامة مجلس المعونة الإقتصادية المتبادلة (Council For Mutual Economic Assistance) والمعروف بإسم (Comecon) مع دول أوروبا الشرقية في 25 كانون الثاني / يناير 1949.[2]

ضمّ الكوميكون في بداية تأسيسه كل من الاتحاد السوفييتي وبلغاريا وهنغاريا وبولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا، ثم انضمت اليه فيما بعد ألبانيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وجمهورية منغوليا الشعبية [3] وقد هدفت منظمة الكوميكون الى تدعيم التعاون الاقتصادي بين الدول الشرقية بمعزل عن الغرب وتنظيم تبادل خبرة التطوير الاقتصادي وتقديم المساعدة العلمية - الفنية المتبادلة، فضلاً عن المساعدة في الخامات و الوقود، يذكر ان التعاون بين دول الكوميكون كان في بادئ الأمر مقتصراً على قطاع التجارة، ثم ما لبث ان تحول بعد ذلك الى التعاون في قطاعات أخرى.

أما أهم الأجهزة العاملة داخل الكوميكون فهي:

1. **مجلس المنظمة:** إذ يتألف من 16 عضواً وهو الذي يرشّح الأمين العام للتعيين ويوجهه في إعداد اجتماع الجمعية وتعيين مواعيد انعقادها، كذلك يقوم

---

(1) جون ادلمان سبيرو، مصدر سبق ذكره، ص ص 330-331.

(2) احمد عباس عبد البديع، **العلاقات الدولية: أصولها وقضاياها المعاصرة**، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1988)، ص263.

(3) أسرا عيلان وآخرون، **سياسة الاتحاد السوفيتي**، (موسكو: دار التقدم ، بلا سنة) ص 63.

بتهيئة الميزانية وله الحق في مناقشة جميع المسائل والموضوعات التي تـدخل ضـمن اختصاص المنظمة واتخاذ توصيات بشأنها. [1]

2. **اللجنة التنفيذية:** تعد الجهاز التنفيذي الأعـلى في الكوميكـون وتشرف عـلى تنفيذ السياسات التي يقرها مجلس الكوميكون، فضلاً عن كونه يشرف على تنسـيق الخطط الإقتصادية للدول الاعضاء والتعاون العلمي والتقني. [2]

3. **اللجان الدائمة:** ويتولى مجلس الكوميكون تشكيلها ويتكون من خبراء فنيـين يتبعون الدول الأعضاء وترتكز مسؤوليتهم على دراسة وتقييم المشروعات التي يقرها المجلس أو تقررها اللجنة التنفيذية، ومن أمثلة هذه اللجان لجان الطاقـة والزراعـة والتجارة الخارجية... الخ. [3]

4. **الأمانة العامة:** وتخضع لرئاسـة الأمـين العـام ويتبـع الأمانـة سـكرتير خـاص بلجنة السلامة البحرية وتهيئ الأمانة العامة العمل للأجهزة سابقة الذكر وتقوم على وضع جدول أعمال دورات مجلس الكوميكون والهيئات الأخرى وتنسيق العمل بـين اللجان الدائمة والمؤقتة وإعداد التقارير وإجراء الأبحاث. [4]

كان النظام النقدي لدول الكوميكون قائماً بالأساس على نظام التسـويات الثنائية لكنه تحول الى نظام متعدد الأطراف منذ عام 1964 عندما قام البنك الدولي للتعاون الاقتصادي [*] بإدخـال الروبـل القابلـة للتحويـل [1] فتشـكلت

(1) حسن العطار، **المنظمات الدولية**، ط1، (بغداد: مطبعة شفيق، 1970)، ص265.

(2) موسوعة ويكبيديا الحرة، على الرابط التالي: http: //ar.wikipedia.org

(3) اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، مصدر سبق ذكره، ص489.

(4) حسن العطار، المصدر السابق، ص ص 265-266.

(*) لقد انضمت لألمانيا الغربية خمس ولايـات تمثـل المانيـا الشرقيـة وهـي (سكسـونيا- برانـدنبورغ- مكلنبورغ- سكسونيا انهالت وتورنغن). انشيء عام 1963 في اجتماع اللجنة التنفيذية ليقوم بعملية

كتلة الروبل التي تكونت من الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية عدا ألبانيا وكوبا وتتميز نقود هذه الكتلة بثبات أسعار الصرف.

إن المعاملات التبادلية بين دول المجموعة تحرر قانونياً في ميزانية العمليات التجارية بالروبل القابل للتحويل، وبعد ذلك يقوم البنك بعملية المقاصة بين الحسابات حتى لو لم يكن هناك رصيد كافٍ لتسوية ذلك الحساب وبالرغم من ان هذه العمليات تتم بالروبل القابل للتحويل إلا ان هذا مجرد تسمية، بمعنى ان الروبل هنا مجرد وحدة محاسبة وبالتالي فإن العجز أو الفائض في الناتج من حسابات الدول الأعضاء لا يكون له مقابل نقدي حقيقي.

أما فيما يتعلق بالمعاملات الخارجية لدول الكتلة فهذا أمر يتعلق بكل دولة على حدة إذ لا توجد وحدة نقدية مضمونة من قبل الجهاز الرئيس للإصدار تسوى بمقتضاها هذه المعاملات، وبالرغم من كون كتلة الروبل قامت في واقع الأمر لغرض السيطرة النقدية على الدول الأعضاء إلا أنها كانت لا تمثل لهم الحماية الكافية بخلاف كتلة الفرنك وهذا ما يفسر اتجاه كل من يوغوسلافيا ورومانيا، الدول المستقلة عن هذه المجموعة آنذاك، الى صندوق النقد الدولي لتمويل احتياجاتهم النقدية بالرغم من موقف الاتحاد السوفييتي المتشدد إزاء ذلك.[2]

المقاصة الجماعية بين الدول الاعضاء، وهو يقدم قروضاً قصيرة الاجل وكذلك يعمل على تنشيط التعاون الاقتصادي بين هذه الدول بمختلف الاجراءات المالية الضرورية في هذا الشأن والتي تدخل ضمن اختصاصه العام.

(1) الشمال والجنوب: **برنامج من اجل البقاء**، تقرير اللجنة المستقلة المشكّلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة فيلي برا ندت، الكويت، 1981، ص170.

(2) المصدر نفسه، ص ص 25-26.

أما عن العلاقة بين منظمة الكوميكون ودول المجموعة الأوروبية فمنذ انطلاق عملية الوحدة الأوروبية تميز موقف المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفييتي بالعداء الشديد والرفض القاطع لهذا الحدث، فقد وجهت موسكو احتجاجاً دبلوماسياً رسمياً الى دول المجموعة الأوروبية الستة آنذاك تحذرهم من اتمام اتفاقية روما التي سيتم بمقتضاها قيام السوق الأوروبية المشتركة [1] إلا أن موقف المعسكر الشرقي ما لبث أن تغير فقد صرّح رئيس الاتحاد السوفييتي آنذاك خروشوف في معرض تجاري اقيم في ألمانيا الشرقية بأن بلاده تنوي القيام بعمليات شراء كبيرة للتقنيات الحديثة وحقوق الاختراع ومصانع بأكملها من الدول الغربية [2] ويوضّح الجدول (4) تطور العلاقات التجارية بين الكوميكون والمجموعة الأوروبية.

ويعود هذا التغيير في توجه الكوميكون حيال المجموعة الأوروبية الى سببين: [3]

- ❖قيام علاقات جيدة بين حكومة براندت في ألمانيا الغربية والاتحاد السوفييتي في انعقاد معاهدتي بون - وارسو وبون - موسكو والتي أعترفت فيها بون للكرملين بالوضع القائم في اوروبا الشرقية وهو ما كان الاتحاد السوفييتي يسعى الى تحقيقه منذ عام 1958.
- ❖ازدياد القوة الاقتصادية للسوق الأوروبية المشتركة خاصة بعد انضمام المملكة المتحدة.

---

(1) اماني محمود فهمي، **الاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية**، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد99، يناير 1990ص 127.

(2) جون ادلمان سبيرو، مصدر سبق ذكره، ص349.

(3) اماني محمود فهمي، مصدر سبق ذكره، ص 127.

الجدول (4)

يوضّح التبادل التجاري بين الكوميكون والسوق المشتركة للمدة 1958 – 1982 / مليون دولار

السنة	الواردات	الصادرات
1958	1067	922
1959	1269	10
1960	1504	1365
1961	1655	1584
1962	1800	1674
1963	2014	1600
1964	2088	1657
1965	2421	1919
1966	2716	2290
1967	2947	2772
1968	3106	3089
1969	3497	3445
1970	3907	3890
1971	4204	4186
1972	4699	4929
1973	6057	6642
1974	8257	10110
1975	8695	11942
1976	11659	12808
1977	12646	13530
1978	13382	13734
1979	16582	14946
1980	20068	16773
1981	22257	17321
1982	26330	17298

المصدر: نقلاً عن: د. عبد المنعم سعيد، **الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص ص 206 – 207.

مع مجيء ميخائيل غورباتشوف الى سدة الحكم في الاتحاد السوفييتي كانت الأوضاع السياسية والاقتصادية قد تردت بشكلٍ كبير في الاتحاد السوفييتي ومعه دول أوروبا الشرقية، إذ ارتفعت ديون الكتلة الاشتراكية من 70.5 بليون دولار عام 1980 الى 74.7 بليون دولار [1].

وسعياً منه لمعالجة الوضع المتأزم تبنّى غورباتشوف مبدأ البيروسترويكا (إعادة البناء) والغلاسنوست (المكاشفة) كمحاولة منه لإنقاذ بلاده أولاً والمنظومة الإشتراكية ثانياً، غير أن سياسة غورباتشوف بدلاً من أن تسهم في إصلاح الأوضاع أسهمت في إنهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه.

لقد كان موقف دول أوروبا الشرقية من الانهيار السوفييتي ان سعت بإصرار وإرادة سياسية على إلغاء وإزالة التنظيمات المؤسسية الاقتصادية والسياسية والدفاعية والتجارية ولعلّ أبرزها منظمة الكوميكون وكذلك منظمة معاهدة الصداقة والتعاون وتبادل المعونة (وارسو) ولقد جاءت خطوات إلغاء تلك التنظيمات تباعاً إذ وُقع اولاً بروتوكول بودابست في 28 حزيران / يونيو 1991 الذي أنهى رسمياً وجود منظمة الكوميكون وتلاه التوقيع على بروتوكول إلغاء حلف وارسو بعد نحو 36 عاماً على قيامه على إثر اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية لحلف وارسو في براغ في الأول من تموز / يوليو 1991. [2]

لقد رافقت إلغاء حلف وارسو ردود أفعال إيجابية من الدول الإشتراكية وبخاصة دول أوروبا الشرقية بوصفه يمثل التجزئة والانقسام الأوروبي ومن ثمّ

---

(1) جون ادلمان سبيرو، مصدر سبق ذكره، ص ص 354-355.

(2) خالد الكومي، **بروتوكول براغ ونهاية حلف وارسو في يوليو سنة 1991**، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، اكتوبر1991)، العدد 106، ص ص 62-65.

البدء بالتطلع نحو الاندماج بأوروبا الموحدة الديمقراطية (الآمنة والسلمية) حسب تعبير فاتسلاف هافل رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا آنذاك الذي وجد أن المخرج من مأزق الفراغ الأمني في أوروبا الشرقية يتمثل في إقامة علاقات جديدة مبنية على الثقة والتعاون بين الدول التي كانت تابعة للمعسكر الاشتراكي السابق من جهة وحلف شمال الاطلسي من جهة اخرى. (1)

لاشك ان الغاء حلف وارسو قد توافق مع رغبة دول اوروبا الشرقية في استعادة مقومات حريتها السياسية ورغبتها في نظم ديمقراطية والابتعاد عن النظم الشمولية والأشتراكية ولم تطالب دول اوروبا الشرقية بالمقابل بإلغاء حلف شمال الاطلسي، إذ دعا فاتسلاف هافل في 31 آذار / مارس 1991 المسؤولين في حلف شمال الاطلسي السماح لدول أوروبا الشرقية بالانضمام للحلف وبدء بالفعل حلف شمال الاطلسي يقبل في عضويته بعض دول أوروبا الشرقية في اطار توسيع دائرته شرقاً. (2)

وفي اطار سعيها لإعادة توحيد شطري أوروبا سعت دول أوروبا الغربية لإستقطاب دول شرق أوروبا وإدماجها في السوق الأوروبية المشتركة بعد استيفائها لشروط العضوية من خلال تطوير دولها الى ديمقراطيات تنتهج

---

(1) طه عبد العليم، **العالم الثالث والانقلاب في اوروبا الاشتراكية**، مجلة الباحث العربي، (لندن: مركز الدراسات العربية، تموز 1990)، العدد 23، ص 31.

(2) خالد الكومي، المصدر السابق، ص65، وكذلك انظر:

Stanley Hoffman" back to enropessimism? Ajermiad too fond of glom and doom" foreign affairs,vol.76.No.1,Jan-Feb1997,p.141.

الآيديولوجية الليبرالية الغربية بشقيها السياسي (تعددية حزبية وانتخابات برلمانية) والاقتصادي (اقتصاد السوق وإلغاء سيطرة الدولة على الاقتصاد) [1].

وهكـذا تبنـت دول أوروبـا الشرقيـة سلسـلة مـن الإصـلاحات السياسـية والاقتصادية وهي في طريق انضمامها للإتحاد الأوروبي سنأتي على توضيحها في المبحث القادم.

المبحث الثاني: التحولات السياسية والإقتصادية التي مهدت لضمّ دول أوروبا الشرقية للإتحاد الأوروبي

دول اوروبا الشرقية التي عانت طويلاً تحت مظلة الاتحاد السوفيتي وسياساته الشمولية ونزعته التسلطية اخذت تتحين الفرص للإفلات من هذه السيطرة، خصوصاً بعد ان تدهورتاوضاعهاالاقتصادية والاجتماعيةوغياب الحافز بين العمال اضافة للامبالاة البيروقراطية ومع مجيء غورباتشوف لسدة الحكم في الاتحاد السوفيتي بدأ يطبق سياسته الاصلاحية المعروفة (البيروستروكيا والغلاسنوست)، وجدت دول اوروبا الشرقية في هذه السياسة طريقها للخلاص وتجسيداً لآمالهم بمستقبل افضل فسارعت اطراف المعارضة في اوروبا الشرقية الى الترحيب بهذه السياسة معلنة انها السبيل (لتحرير دول اوروبا الشرقية) بيد ان البيروسترويكا لم تحقق الامال التي عقدت عليها بعد ان فشلت في تحقيق الاهداف التي رسمت لها، لأن برنامجي (البيروسترويكا والغلاسنوست) افترضا توفر الاستقرار والاجماع اللازمين -وهذا هو الوهم بعينه-وفي واقع الامر ان استقرار الحزب والدولة واجه تحدياً فور الشروع بتطبيق البيروسترويكا فأدى ذلك الى انهيار الاتحاد السوفيتي.

---

(1) لمى مضر جري الامارة، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتاثيرها على سياستها تجاه المنطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003**، ط1، (ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005)، ص37.

تبعاً لذلك وعقب انهيار الاتحاد السوفيتي توجهت انظار دول اوروبا الشرقية صوب الغرب بعد ان اعجبت بتطور انظمته السياسية والاقتصادية والنجاحات المتتالية التي حققتها السوق الاوروبية المشتركه آنذاك، فآلت على نفسهاالشروع بتغييرانماط نظمها القائمة (السياسية والاقتصادية) لتلحق بركب الاقتصاد العالمي الذي تعد من ابرز ادواته العلاقات الاقتصادية المفتوحة.

وتعد اتفاقية التعاون الاقتصادي الاوروبي التي وقعتها دول اوروبا الشرقية مع الاتحاد الاوروبي بمثابة المفتاح لدخولها لعضوية الاتحاد الاوروبي، وهذا الاخير وضع بدوره معايير تؤهل الدولة المرشحة لدخول الاتحاد الاوروبي، لعل ابرزها تطبيق نظام اقتصاد السوق وحرية دخول رأس المال الاجنبي حتى يكون له القدرة في تنمية هذه الاقتصادات وتطبيق الديمقراطية وحماية الاقليات واحترام حقوق الانسان فبدأت دول اوروبا الشرقية تطبق هذه المعايير معتمدة على المساعدات الاقتصادية التي يقدمها الاتحاد الاوروبي لها كبرنامج (phare) فأحدثت تحولات سياسية واقتصادية في نظمها القائمة.

المطلب الأول: أسباب ودوافع التحولات في أوروبا الشرقية.

قبل الولوج في الاسباب التي دفعت ببلدان اوروبا الشرقية باتجاه تبني سياسة التحولات، نجد انه من الضروري إعطاء تعريف لمفهوم التحول [*]

(*) لقد انضمت لألمانيا الغربية خمس ولايات تمثل المانيا الشرقية وهي (سكسونيا- براندنبورغ- مكلنبورغ- سكسونيا انهالت وتورنغن).بعض الدراسات تتناول مفهوم التحول للدلالة على تغييرات الاوضاع في اوروبا الشرقية وبعضها الاخر يستخدم مفهوم الانتقال وهناك اتجاه ثالث يتناول مفهوم الاصلاح.

فالتحول باطاره العام يتمثل في الانتقال من الحكم الاوتوقراطي الى الحرية والمشاركة السياسية (التحول السياسي)، ومن اقتصاد شمولي الى اقتصاد السوق (التحول الاقتصادي)، فضلاً عن وجود جانب ثقافي اجتماعي وفيه ينتقل الفرد من حياة مقيدة الىحياة اكثر انفتاحا.[1]

ان التحولات التي طالت بلدان المعسكر الاشتراكي وبخاصة اوروبا الشرقية، لم تأت من العدم ولم تكن وليدة الصدفة، بقدر ماكانت نتيجة حتمية لجملة من عوامل الضعف في النظام الاشتراكي، ودليلنا هو اعترافات غورباتشوف في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي عام 1986 بقوله"شرعت المصاعب تنخر بقوة في بنية اقتصادنا منذ السبعينيات وتراجعت نسب النمو الاقتصادي بشدة، وبالنتيجة لم تتوفق في بلوغ التنمية الاقتصادية المنصوص عليها في برنامج الحزب الشيوعي..... فأستبد الضعف بالقاعدة المادية للعلم والتعليم والوقاية الصحية والثقافة والخدمات اليومية ". [2]

اما الاسباب الاساسية التي كانت وراء عملية التحول في اوروبا الشرقية فهي: [3]

1. المركزية الشديدة: حيث تدخل السلطة المركزية في مفاصل الحياة كافة، وادت هذه المركزية الى حدوث الخلل السياسي والاقتصادي، كذلك ادت المركزية المفرطة الى حرمان المؤسسات من أي شعور بالحافز ومن

---

(1) الامم المتحدة، **برنامج الامم المتحدة الانمائي**، تقرير التنمية البشرية لعام 1993، نيويورك 1993، ص ص 45-46.

(2) بول كينيدي، **نشوء وسقوط القوى العظمى**، ترجمة مالك البديري، (الاردن: الاهلية للنشر والتوزيع، 1993) ص 744.

(3) عدنان مناتي، **النظام الاقتصادي بين الراسمالية والاشتراكية**، سلسلة افاق، ط1، (بغداد: دار الشؤون الثقافية، 2000)، العدد21، ص ص 48-49.

أي امكانية في ان تحل مشاكلها ذاتياً. وقد اشار العديد من الخبراء الى ان المركزية الشديدة التي رافقت تنفيذ الخطط الاقتصادية اصبحت غير متلائمة ومرحلة التقدم الاقتصادي، فالمركزية الزائدة تؤدي الى فقدان وضياع في الموارد وعرقلة تنفيذ الخطط الاقتصادية.

2. انخفاض معدلات النمو بصورة كبيرة منذ ستينيات القرن العشرين وحتى اواخر الثمانينيات.

3. ارتفاع كبير ومتواتر في معدلات التضخم دون ان ترافقها اية خطوات علاجية الامر الذي ترتب عليه سلسلة متواترة من الانخفاضات في مستويات الدخل والمعيشة

اذا ان مستويات التضخم كانت قد بدأت خلال الثمانينيات بالارتفاع الى الحد الذي وصلت فيه في بلغاريا 2%وفي تشيكوسلوفاكيا 1%وفي بولندا 33%وفي هنغاريا 6، 8%.[1]

4. ضعف روابط التعاون والتبادل التجاري بين دول اوروبا الشرقية نفسها الامر الذي خلق حالة من الفوضى داخل الكوميكون، فتكدست البضائع والسلع في موانئ التصدير في الوقت الذي كانت فيه الدول المصدرة تعاني من شحة واضحة في هذا النوع من الصادرات.

5. الانظمة السياسية الشيوعية الحاكمة كانت معزولة تماماً عن المجتمع فأزدادت الهوة بمرور الزمن، فكان لابد من الشروع بإحداث تغييرات واصلاحات في هيكل هذه النظم.

---

(1) هشام ياس شعلان، **آليات التحول من نظام التخطيط المركزي الى اقتصاد السوق**، ط1، (بغداد: دار الشؤون الثقافية، 2004) ،ص 28.

6. اما العامل المباشر الذي كان وراء سلسلة الاصلاحات التي طالت دول اوروبا الشرقية، هو سقوط جدار برلين عام 1989 الامر الذي فتح المجال امامها لتبني الاصلاح.
7. رغبة دول اوروبا الشرقية الشديدة في الانضمام الى الاتحاد الأوروبي، ولأن الانضمام كان يستلزم استيفاء جملة من الشروط يأتي في مقدمتها تحقيق التحول السياسي والاقتصادي.

المطلب الثاني: طبيعة وخصائص التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها دول أوروبا الشرقية.

ان امكانية انضمام دول اوروبا الشرقية للاتحاد الاوروبي كان بمثابة حافز لها للاصلاح السياسي والاقتصادي، فخلال المدة (1989-1991) اتخذت مجموعة من دول اوروبا الشرقية قرارات تاريخية مهمة بتحويل نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الى نموذج جديد هو اقتصاد السوق والحرية السياسية.

لقد كان لأفكار غورباتشوف الإصلاحية اثر لايمكن إغفاله في إعطاء دفعة اولية للاتجاهات المعارضة الداخلية، فتوطدت العلاقات بين اجنحة المعارضة المختلفة في هنغاريا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا، والتي اجتمعت عام 1987 وأصدرت بياناً مشتركاً رحبت به بسياسة غورباتشوف وهنأت نفسها بالظروف المواتيه التي اتاحتها هذه السياسة وما ان انهار الاتحاد السوفيتي حتى بدأت الخطوات الفعلية لدول اوروبا الشرقية في طريق الاصلاحات، وفي معرض حديثنا عن التحولات، فأننا سنعمد الى تقسيم هذه التحولات على قسمين: اولهما تحولات سياسية وثانيهما تحولات اقتصادية.

أولاً: التحولات السياسية.

لقد صرح غورباتشوف بقوله "طالما ان الاتحاد السوفيتي يتغير فأن جميع الدول الشيوعية الاخرى عليها ان تتبعه " [(1)]، فبعد ان مارس الحزب الشيوعي التسلط على جميع مناحي الحياة في دول اوروبا الشرقية. وبعد ان اصبحت التقاليد الديمقراطية هشه وقصيرة الأمد. [(2)]

فبدأت مسيرة الاصلاحات السياسية في بولندا ومنها الى بقية دول اوروبا الشرقية بصورة موجزة:

1. بولندا.

كانت البداية في بولندا حينما اضرب العمال البولنديون عن العمل بتحريض من نقابة تضامن العمالية [(*)] والتي رفعت شعارات اصلاحية واسعة دعت فيها الى التخلص من سيطرة الشيوعية [(3)]، في عام 1989 عقد اول اجتماع للمحادثات عرفت بمحادثات (الطاولة المستديرة) وفيها قرر الحزب الشيوعي البولندي ادخال نقابة تضامن المعارضة للمحادثات. واستمرت المحادثات ثلاثة اشهر بين المعارضة والسلطة وفيها حاولت السلطة البولندية

---

(1) روبرت ماكنمارا، **مابعد الحرب الباردة**، ترجمة محمد حسين يونس، (عمان: دار الشروق للنشروالتوزيع، 1991)، ص106.

(2) فالح عبد الجبار، **مابعد الماركسية**، ط1 (سوريا: دار المدى للثقافة والنشر، 1998) ص ص 22-28.

(*) لقد انضمت لألمانيا الغربية خمس ولايات تمثل المانيا الشرقية وهي (سكسونيا- براندنبورغ- مكلنبورغ- سكسونيا انهالت وتورنغن). تاسست في بولندا عام 1981، ومارست كفاحها ضد النظام الشيوعي الحاكم في بولندا منذ تاسيسها، بالرغم من اجراءات الحظر والمطاردة والاغتيال، وقد ضمت في صفوفها اكثر من عشرة ملايين عضو، للمزيد انظر: احمد مصطفى العملة، **تداعيات البيروسترويكا في بولندا**، مجلة السياسة الدوليه (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجيه) العدد 96، ابريل 1989، ص ص 214_216.

(3) موسى محمد آل طويرش، مصدر سبق ذكره، ص 215.

اقناع حركة تضامن بتشكيل حكومة وحدة وطنية وتم التوصل اخيراً الى حل يقضي بأجراء انتخابات برلمانية حرة في بولندا [1] وهكذا فازت نقابة تضامن العمالية بزعامة (ليخ فاونسا).

2. هنغاريا (المجر).

بعد تفاقم الاوضاع السياسية في هنغاريا عام 1988، اجبرت قيادة الشيوعيين الى الدخول في مفاوضات رسمية مع المعارضة الهنغاريه وكان جوهر تلك المفاوضات يتركز حول آلية تسليم السلطة للمعارضه وكما هو شأن بلدان اوروبا الشرقية الاخرى وافقت القيادتان (المعرضة والحكومة) على اجراء انتخابات حرة وكانت نتيجة الانتخابات خسارة الشيوعيين وفوز المعارضة. [2]

3. بلغاريا.

يبدو ان الشيوعيين البلغار قد تعلموا من دروس بولندا وهنغاريا فعمدوا الى القيام باصلاحات واسعة النطاق لكن هذه الاصلاحات لم تستمر لان (جيفكوف) امين عام الحزب الشيوعي البلغاري كان قد احبطها. على الجانب الاخر كانت المعارضة البلغارية مشتتة الصفوف في بادئ الامر بيد انه سرعان ما تداركت نفسها فدخلت في مفاوضات مطولة مع الحزب الشيوعي البلغاري كانت نتيجتها التوصل لأتفاق بأجراء انتخابات حرة، اسفرت عن فوز المعارضة، غير ان الشيوعيين احرزوا نجاحاً لايستهان به في هذه الانتخابات مما جعل منهم قوة معارضة مؤثرة. [3]

---

(1) جمهورية بولندا الثالثه- تاريخ بولندا بعد عام 1989، على الرابط التالي:
http: //www.arabia.pi/bolanda/content/vieu/10/77//

(2) سميح عبد الفتاح، **انهيار الامبراطورية السوفيتية**، (عمان: دار الشروق، 1996)، ص ص 139-140.

(3) سميح عبد الفتاح، المصدر السابق، ص ص 141-143.

4. تشيكوسلوفاكيا.

في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1989 تشكل (المنبر المدني) برئاسة فاتسلاف هافل والذي ضمَ أطراف المعارضة التشيكوسلوفاكية، واخذ هذا المنبر المدني ينضم صفوفه لأسقاط النظام لشيوعي الحاكم في تشيكوسلوفاكيا[1]، فتمكنت المعارضة من تنظيم مظاهرات ضخمة انطلقت اواخر عام 1989 وانتشرت لتشمل المدن الاخرى الكبيرة غير العاصمة براغ، رفعت شعار ات تطالب فيها بإسقاط النظام الحاكم. وتحت ضغط هذه الاوضاع دارت مفاوضات (المائدة المستديرة) بين اطراف المعارضة ورئيس الحكومة (لاديسلاف اداميتس) انتهت بتشكيل اول حكومة في تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية[*] ثلث اعضائها من المعارضة وفي عام 1992 وصل فاتسلاف هافل الى قمة السلطة في تشيكوسلوفاكيا.

5.رومانيا.

ان سلسلة الأحداث التي أسقطت حكم شاوشيسكو في أواخرعام 1989 كانت قد بدأت بمظاهرات في مدينة تشيمسوارا في 16 كانون الأول / ديسمبر أحتجاجاً على إيداع قس بروتستانتي في السجن، ثم ما لبثت ان تحولت الى انتفاضة تدخلت القوات المسلحة البلغارية لإيقافها بالقوة وأطلقت النار على

---

(1) المصدر نفسه، ص ص 163-164.

(*) لقد انضمت لألمانيا الغربية خمس ولايات تمثل المانيا الشرقية وهي (سكسونيا- براندنبورغ- مكلنبورغ- سكسونيا انهالت وتورنغن).ان اتحاد الأراضي التشيكوسلوفاكية أعلن في براغ في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 1918، وبقيت تسمية تشيكوسلوفاكيا تطلق على هذا الاتحاد الى ان تم الانفصال بينهما (التشيك و سلوفاكيا) في الأول من كانون الاول /يناير 1993، وتم تشكيل دولتين مستقلتين هما الجمهوريه التشيكية والجمهورية السلوفاكية، للمزيد انظر:

http: //www.factmonster.com/ipka/A0/07456.html

المتظاهرين وسقط آلاف القتلى [1] وتطورت الأحداث بعد ذلك فحاول تشاوشيسكو الهرب غير ان الجيش انحاز الى الشعب ووقف بالضدّ من أجهزة الأمن السرية التي تدعى بـ (سكيوريتات) فألقي القبض على تشاوشيسكو هو وزوجته وتم تقديمهما الى محكمة عسكرية حكمت عليهما بالاعدام في ليلة عيد الميلاد من عام 1990 [2]، ويذكر ان التنظيم الذي قاد الانتفاضة هو تنظيم سري (جبهة الإنقاذ الوطني) هو الذي تسلم حكم البلاد بعد تشاوشيسكو.

6. ألمانيا الشرقية.

لقد ضعفت حكومة هونيكر في المانيا الشرقية نتيجة لجملة من الاحداث عام 1989 كقضية اللاجئين والتي تعلقت بفرار مئات الالوف من المانيا الشرقية الى المانيا الغربية، وتوالت الاحداث لتؤدي الى تحطيم سور برلين وفقدان النظام الحاكم في المانيا الشرقية للتأييد السوفييتي.

لقد كان لمظاهر الترف التي تمتع بها هونيكر، فضلاً عن حاجة المانيا الشرقية للحرية السياسية وحاجتها لمستوى معيشة يرقى لمستوى المعيشة في المانيا الغربية [3]، ان شجعت في انطلاق المظاهرات التي اتسع مدها بفعل التحريض الخارجي ولقد حاول هونيكر استخدام الجيش واجهزة الامن لتفريق المتظاهرين غير انه فشل في ذلك. [4]

في كانون الاول / ديسمبر 1989 قرر الحزب الشيوعي في المانيا الشرقية طرد ايريك هونيكر من زعامة الحزب والدولة في المانيا، وتم اقالة مجموعة من

---

(1) فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**، ترجمة د.حسين الشيخ، ط1، (بيروت: دار العلوم العربية، 1993)، ص202.

(2) موسى محمد آل طويرش، مصدر سبق ذكره، ص217.

(3) سميح عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص ص 149-150.

(4) فرانسيس فوكوياما، مصدر سبق ذكره، ص 203.

الوزراء الذين يمثلون الحزب وتم انتخاب رئيس جديد للبلاد من الداعين للإصلاح والتغيير الجذري في البنية السياسية، اعقب ذلك قرار من المانيا الشرقية بفتح حدودها مع المانيا الغربية ليسقط جدار برلين وليكون ذلك الحدث الأبرز في سلسلة التحولات في اوروبا الشرقية.

ثانياً: التحولات الاقتصادية.

يراد بالتحول الاقتصادي عموماً الانتقال من اقتصاد تُحكم فيه الندرة بواسطة صفوف الانتظار الطويلة، ويتم احتواء العنف فيه بواسطة القوة، الى اقتصاد تحكم فيه الندرة بواسطة الاسعار ويتم احتواء العنف فيه بواسطة المال. (1)

اما المعنى الخاص للتحول الاقتصادي فهو الانتقال من نظام التخطيط المركزي الى نظام اقتصاد السوق، ولتوضيح التحولات الاقتصادية التي طالت بلدان اوروبا الشرقية فأننا سنتناول ابرز الجوانب التي شملتها عملية التحول الاقتصادي ومن ثم نبين الآثار والنتائج التي ترتبت على عملية التحول.

- **أستراتيجة المرحلة الانتقالية لتحول دول أوروبا الشرقية نحو اقتصاد السوق.**

ما أن انطلقت مسيرة التحولات الاقتصادية في اوروبا الشرقية حتى بدأت نقاط الخلاف في داخل الاستراتيجية الشاملة للإنتقال خصوصاً حول آلية التحول التي ستعتمدها بلدان الانتقال العلاج بالصدمة أو الاصلاح بالتدريج (*)

---

(1) جاك أتالي، **آفاق المستقبل**، ترجمة د.محمد زكريا إسماعيل (بيروت: دار العلم للملايين، 1992)، ص 105.

(*) **العلاج بالصدمة** تنفيذ اكبر قدر ممكن من الإصلاحات وبأسرع وقت ممكن بينما **الاصلاح التدريجي** فيراد به تبني اصلاحات جزئية وعلى مراحل في قطاع معين اواقليم معين، للمزيد انظر: هشام ياس شعلان، مصدر سبق ذكره، ص ص 47-48.

الخلافات حول العلاج بالصدمة تعلقت أساساً بتثبيت الاقتصاد الكلي وتحرير الاسعار والتجارة وسرعة عملية الخصخصة، بينما الاصلاح بالتدريج فإنه تركزت نقاط الخلاف فيه حول الإصلاحات التي تعد شروطاً مسبقة للإصلاحات الاخرى. [1]

استراتيجية المرحلة الانتقالية اشتملت على عناصر رئيسة هي التحررية الاقتصادية ومعالجة التضخم والنمو والخصخصة والاستثمار سنأتي على تبيان هذه العناصر.

1. التحررية الاقتصادية: لقد كانت الخطوة الاولى في طريق التخلي عن نظام التخطيط المركزي في دول أوروبا الشرقية تمثلت في تحرير الاقتصاد من خلال رفع القيود الكمية عن المعاملات الداخلية والخارجية وتوسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الكلي [2] تلتها خطوة اخرى تمثلت في تحرير الاسعار [*] إذ ان بلدان اوروبا الشرقية قد اضطرت للتحول من نظام سعر واحد (نظام السعر المنحرف السائد في ظل الشيوعية) الى نظام سعر السوق، وقد بدأت هنغاريا بتحرير اسعارها تدريجياً تلتها بلغاريا ثم تشيكوسلوفاكيا في الوقت الذي كانت فيه رومانيا لازالت تمارس الرقابة السعرية بينما كانت بولندا من اكثر التجارب وضوحاً من حيث التحرير الشامل والسريع بالاسعار وبنسبة 90% لعام 1990.

---

(1) ستانلي فيشر وراتنا ساهاي، **الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال: تقييم اداءها**، مجلة التمويل والتنمية، (واشنطن: صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2000)، ص2.

(2) هشام ياس شعلان، مصدر سبق ذكره، ص 57.

(*) لقد انضمت لألمانيا الغربية خمس ولايات تمثل المانيا الشرقية وهي (سكسونيا- براندنبورغ- مكلنبورغ- سكسونيا انهالت وتورنغن).ان الفرق بين نظام الاسعار في اقتصاد السوق ونظام التخطيط المركزي هو انه في ظل الاول تتحدد الاسعار بفعل قوى السوق، بينما في الثاني، فتتدخل الحكومة، للمزيد انظر: جوزيف ستكلتز، **العولمة ومساؤها**، ترجمة فالح عبد القادرحلمي، ط1، (العراق: بيت الحكمة، 2003)، ص 160.

ولقد حققت دول اوروبا الشرقية تقدماً في مجال التحررية الاقتصادية بيد ان الاثر السلبي لعملية تحرير الاسعار ان أدى رفع الحكومة لرقابتها عن الاسعار الى انفلات التضخّم في هذه الاقتصاديات بشدّة.

2. التضخّم: ادت سياسة التحرير السريع للأسعار كما أسلفنا في الاقتصاديات المتحولة الى تفجّر معدلات التضخم وتحوله من تضخم مكبوت الى تضخم جامح بدأ عام 1992 إذ ارتفعت معدلات التخضم الى نحو 100% في دول أوروبا الشرقية فكانت ارقام التضخم في البلدان المتحولة عالية جداً.[1]

لقد شكّل ارتفاع معدلات التضخم تحدياً كبيراً لإقتصاديات اوروبا الشرقية فباشرت هذه الدول بتقليص التضخم من خلال سياسة التثبيت الاقتصادي والاصلاح الهيكلي [**] وبدأت هذه الدول عام 1992 ببرنامج شامل لتقليص معدلات التضخم وحققت كل من هنغاريا وبولندا والتشيك وسلوفاكيا معدلات تضخم اقل من 50%، وبحلول عام 1998 انخفض متوسط معدل التضخم الى 11% في بلدان اوروبا الشرقية.

---

(1) كارلو كوتاريللي، ترويض التضخم في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، يونيو1999، ص23.

(**) لتثبيت الاقتصادي والاصلاح الهيكلي: هي حزمة من الاصلاحات التي يقدمهعا كل من صندوق النقد والبنك الدوليين للدول المتحولة، فالتثبيت هو من اختصاص صندوق النقد الدولي، الذي يوصي البلدان المتحولة باجراء جملة تعديلات في الهيكل الاقتصادي يكون من شأنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي سعياً للوصول الى الهدف المنشود وهو تحقيق زيادة عالية في معدلات النمو، بينما التكييف الهيكلي (الاصلاح الهيكلي)، فهو من اختصاص البنك الدولي ويعد مكملاً لمرحلة التثبيت الاقتصادي ويهدف الى معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الاقتصادات المتحولة وتعتمد سياسة التكييف الهيكلي على جملة من المتضمنات اهما: أ.تحرير الاسعار ب.تحرير التجارة جـ.التحول في ملكية القطاع العام، للمزيد من التفاصيل انظر: د.سالم توفيق النجفي، **سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي واثرها في التكامل الاقتصادي العربي**، (بغداد: بيت الحكمة، 2002)، ص ص 17-27.

ويبين الجدول (5) الحدود العليا التي بلغها معدل التضخم في بلدان اوروبا الشرقية وكذلك تاريخ الشروع ببرامج التثبيت.

الجدول (5)

برنامج التثبيت والتضخم في اقتصاديات التحول (دول اوروبا الشرقية)

البلد	تاريخ التثبيت	التضخم قبل التثبيت /نسبة مئوية	اقصى حد للتضخم	السنة التي بلغ فيها التضخم اقصاه	التضخم عام 1999
التشيك	يناير 1991	46	52	1991	2.6
بولندا	يناير 1990	1096	640	1989	9.8
بلغاريا	فبراير 1990	245	579	1997	-0.1
رومانيا	اكتوبر 1993	314	295	1993	45.8
هنغاريا	مارس 1990	26	35	1990	11.5
سلوفاكيا	يناير 1991	46	58	1991	14.2

الجدول بالاعتماد على:

1. Fisher and R.Sahay " **the transition economies after ten years** ": IMF ،WP\00\30 ،2000 , P35.

2. ستانلي فيشر وراتناساهاي، **الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، تقييم أدائها**، مجلة التمويل والتنمية، (واشنطن: صندوق النقد الدولي)، سبتمبر 2000، ص 4.

3. النمو: شهد الناتج الحقيقي لإقتصاديات دول اوروبا الشرقية انخفاضاً حاداً في المرحلة الاولى من التحول الاقتصادي وتشير التقارير الرسمية الى ان

الناتج انخفض في مجموعه الى ما يزيد على النصف في السنوات الاولى من التحول [1].

وبحلول عام 1998 كانت بلدان اوروبا الشرقية قد استعادت حوالي 90% من ناتجها قبل الانتقال، فقد حققت بولندا وسلوفاكيا مستويات انتاج عالي. [2]، انظر الجدول (6).

الجدول (6)

تطور معدلات النمو GDP في المدة (1989 – 1999) لدول أوروبا الشرقية

الدولة	التشيك	بولندا	بلغاريا	رومانيا	هنغاريا	سلوفاكيا
1989	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
1991	87.4	82.2	83.3	82.2	85.0	83.3
1993	85.0	87.6	76.1	76.2	81.9	75.1
1994	87.8	92.1	77.5	79.2	84.4	78.7
1995	93.4	98.6	79.7	84.8	85.6	84.2
1998	95.3	117.1	69.0	76.1	95.3	99.8
1999	94.7	122	66	73	99	101
نسبة الناتج في 1999 الى 1989	0.95	1.28	0.74	0.80	0.99	1.01

المصدر:

1. هشام ياس شعلان، **آليات التحول من نظام التخطيط المركزي الى اقتصاد السوق**، ط1، (بغداد: دار الشؤون الثقافية، 2004)، ص 82.
2. ستانلي فيشر وراتناساهاي، **الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، تقييم أدائها**، مجلة التمويل والتنمية، (واشنطن: صندوق النقد الدولي)، سبتمبر 2000، ص 3.

---

(1) افاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، مايو 1997، ص42.

(2) ستانلي فيشر وراتنا ساهاي، مصدر سبق ذكره، ص 2.

4. التحول نحو القطاع الخاص: اما فـيما يتعلـق بعملـية الخصخصـة في بلـدان الانتقال فإنها كانت تعد بمثابة الآلية الرئيسة للتحـول نحـو اقتصـاد السـوق، لـذلك ارتبطت برامج التحول ارتباطاً وثيقاً بجهود توسيع قاعدة الملكية لدى الأفراد وزيادة حصة القطاع الخاص في النشـاط الاقتصـادي.[1] فلقـد اسـتهلت البلـدان المتحولـة في اوروبا الشرقية جهودها في التحول نحو القطاع الخاص ببيـع المشروعـات الحكوميـة وبصورة تدريجية والسماح بتأسيس مشاريع اخرى خاصة محلية او بمشاركة أجنبية.

لقد ارتفع نصيب القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي الى 60% او أكـثر [2] أنظر الجدول (7).

الجدول (7)

تطور حصة القطاع الخاص لدول أوروبا الشرقية (نسبة مئوية من GDP)

الدولة	بلغاريا	رومانيا	التشيك	سلوفاكيا	سلوفينيا	بولندا	هنغاريا
1992	25	25	30	30	30	45	40
1994	40	50	65	55	45	55	55
1996	55	60	75	70	55	60	60
1998	65	70	75	75	60	65	65
2000	70	70	80	80	65	70	70
2001	70	70	80	80	65	75	75
2002	75	70	80	80	65	75	75
2003	75	65	80	80	65	75	75
2004	75	70	80	80	65	75	75
2005	75	70	80	80	65	75	75

(1) John Nellis,**time to rethink privatization in transition economies**, finance and development,IMF, (June: 1991) ,pp102.

(2) روبرت فيلدمان وماكسويل واطسون، **اوروبا الوسطى من المرحلـة الانتقاليـة الى عضـوية الاتحاد الاوروبي**، مجلـة التمويـل والتنميـة، (واشـنطن: صـندوق النقـد الـدولي)، ديسـمبر 1996، ص 1.

المصدر:

1. Andrw Bergetal, **the Evolution of output in transition economies**, IMF, WP\99\6, 1999, P56.
2. **Jan Svejnar, Strategies for Growth: Central and Eastern Europe,** wp/ University of Michigan., August 24, 2006., p31.

5. **الاستثمار:** لقد وضعت اتفاقية التعاون الاقتصادي الاوروبي شرطاً يتضمن تشجيع دخول رأس المال الاجنبي ليسهم في بناء اقتصاديات اوروبا الشرقية نظراً لما يؤديه الاستثمار الاجنبي من دور في استصحاب التكنولوجيا المتقدمة معه، فضلاً عن المهارات الادارية والتسويقية وكذلك يسهم في بناء هياكل فعّالة للملكية الخاصة، ولقد تزايد دور الاستثمار الاجنبي المباشر في بلدان اوروبا الشرقية منذ عام 1990 فكانت تدفقاته في بادئ الامر صغيرة نسبياً قياساً لمناطق اخرى من العالم، لقد ارتفع حجم التدفق السنوي من الاستثمار إلى بلدان اوروبا الشرقية من 2 بليون دولار عام 1991 [1] الى حوالي 15 بليون دولار عام 1997. [2] انظر الجدول (8) ولقد توزعت هذه الاستثمارات بين قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات.

الجدول (8)

الاستثمار الأجنبي المباشر في دول أوروبا الشرقية للمدة (1990 – 2004) /مليون دولار

البلد	بلغاريا	رومانيا	التشيك	سلوفاكيا	سلوفينيا	بولندا	هنغاريا
1990	4	-	132	18	4	10	311
1991	56	37	393	197	65	117	1474
1992	42	73	983	100	113	284	1471
1993	40	87	563	107	111	580	2328
1994	105	341	749	236	129	1846	1097
1995	98	417	2526	194	161	3617	4410
1996	138	415	1276	199	167	4445	3295

(1) افاق الاقتصاد العالمي، مايو 1997، ص ص127-128.

(2) الاونكتاد، تقريرالاستثمار العالمي، 1997، ص44.

1997	507	1267	1275	84	303	4863	3719
1998	537	2079	3591	374	221	6049	3065
1999	789	1025	6234	701	59	7239	3065
2000	1003	1051	4943	2058	71	9324	2191
2001	641	1154	5476	1460	371	5802	3580
2002	876	1080	8276	4007	1748	3901	2590
2003	1398	1528	2351	549	118 -	3839	874
2004	2000	2100	5000	1500	23 -	5000	1691
2005	2697	5300	8500	1800	346	6431	3500

الجدول بالاعتماد على:

1. صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد العالمي**، مايو 1997، ص 128.
2. **تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، يوليو 2006، السنة الخامسة، ص 100.
3. UNCTAD , **Economic Survey of Europe – 2000.1** , Geneva 2000 , P 240.

الإتحاد الأوروبي كان له نصيب من الاستثمارات الوافدة الى بلدان اوروبا الشرقية، إذ ان شركاته قد هيمنت على الاستثمارات الاجنبية في هنغاريا، بولندا، رومانيا وسلوفاكيا وارتفع متوسط الاستثمار الوافد من الإتحاد الأوروبي من مجموع الاستثمار من 45% عام 1993 الى اكثر من 67% عام 1998، وفي عام 1999 ازدادت نسبة الاستثمارات في بلدان اوروبا الشرقية بنسبة 20 % عما كانت عليه عام 1997. [1]

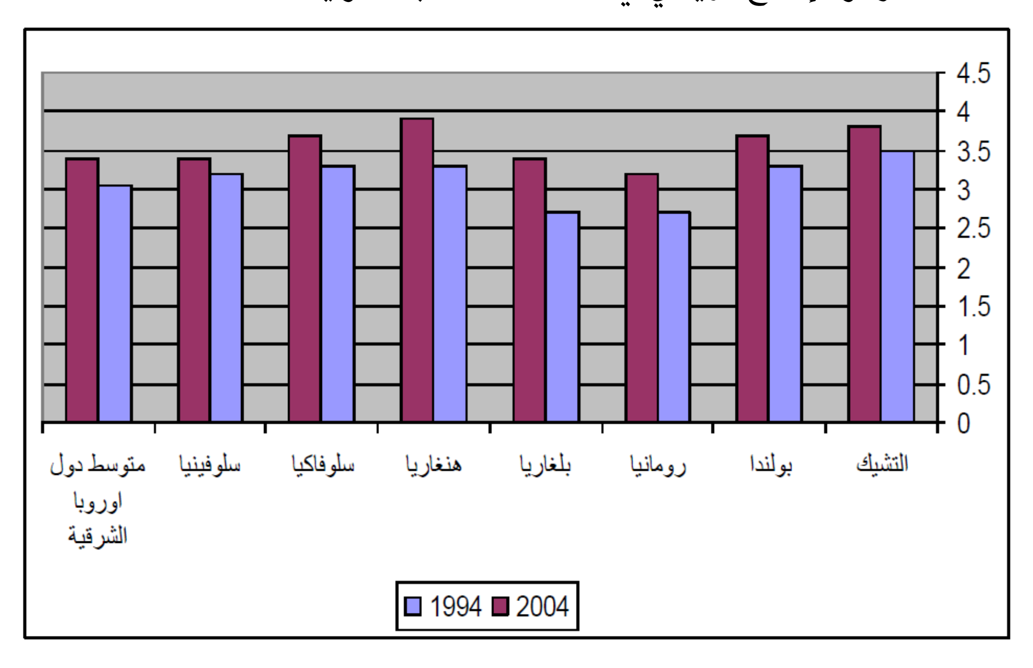
بعد هذا العرض لإستراتيجيات المرحلة الانتقالية في تحول بلدان أوروبا الشرقية من نظام التخطيط المركزي الى اقتصاد السوق نلحظ ان الإصلاحات

(1) http: //www.unctad.org/templates/webflyer.asp?docid.

كانت في بداية انطلاقتها ذات آثار سلبية على البلدان المتحولة، فلقد انخفض النـاتج المحلي وارتفع التضخم جراء تحرير الاسعار، بيد ان ايجابيات هذه التحـولات كانـت قد برزت بعد مضي ما يقرب مـن 10 أعـوام عـلى بـدء مرحلـة الإصـلاحات بعـد ان تمكنت اقتصاديات بلدان اوروبا الشرقية من اللحاق تدريجياً بركب الدول المتقدمـة، ويوضح الشكل (1) اتجاه الاصلاح لدول اوروبا الشرقية من خلال مقارنة قيمة مؤشر الاصلاح الهـيكلي عـام 2004 – وهـو عبـارة عـن متوسـط بسـيط لمـؤشرات التحـول الخمسـة المـذكورة (*) - بقيمتـه في عـام 1994 إذ يبـين الجـدول الاتجـاه التصـاعدي للإصلاح الهيكلي بين العامين المذكورين.

الشكل (1)

مؤشر الإصلاح الهيكلي في اقتصادات أوروبا الشرقية (1994-2004)



(*) التحررية ألاقتصاديه، التضخم، النمو، التحول نحو القطاع الخاص والاستثمار.

المصدر: بيانات عام 2004، متوسط بسيط لمؤشرات الاصلاح الهيكلي المنشورة في تقرير التحول الصادر عن: the European Bank for Reconstruction and development (EBRD) , 2004.

اما بيانات عام 1994 فمن دراسة , Abed George T.and Davoodi Hamid R.2000 , (corruption structurural reforms and economic performance in the transition economies , IMF , WP/00/132 وكذلك تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية)، السنة الخامسة، يونيو 2006، ص 67.

المطلب الثالث: دور الاتحاد الأوروبي في دعم التحولات السياسية والاقتصادية في دول أوروبا الشرقية.

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي واجه الاتحاد الاوروبي موقف شبيه بموقف الولايات المتحدة الامريكية عقب الحرب العالمية الثانية - بعد ان صعدت كقطب دولي مؤثر فطرحت مشروع مارشال لمساعدة دول اوروبا الغربية للنهوض بإقتصادياتها - عندما تعين عليه ان يطرح مشروعاً من طراز مسروع مارشال لمساعدة بلدان اوروبا الشرقية للنهوض بإقتصادياتها.

لتحقيق هذا المشروع اتجهت اقطار اوروبا الغربية - الاتحاد الاوروبي حالياً- لإحتضان اقطار اوروبا الشرقية.[1] بعد ان كرست الولايات المتحدة الامريكية اهتمامها صوب روسيا وجه الاتحاد الاوروبي جهوده صوب البلدان المستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفييتي السابق - أوروبا الشرقية - فأسس البنك الاوروبي لإعادة البناء والتنمية (EBRD) في 19 أيار / مايو 1990 ليتولى تقديم القروض والمساعدات المالية لبلدان اوروبا الشرقية واعتمد برنامج (PHARE) [*] ليكون بمثابة الاداة المالية لدعم بلدان اوروبا الشرقية في تحولها نحو اقتصاد السوق.

---

(1) مازن الرمضاني، القوى الدولية الجديدة في ظل النظام الدولي الجديد، من كتاب النظام الدولي الجديد آراء ومواقف، بغداد 1992، ص261.

(*) الاختصار الفرنسي لبرنامج بولندا-هنغاريا: مشاركة في اعادة هيكلة الاقتصادات .Poland. Hongri.assistance ala restructuration des economies

ولقد كان لتوجيهات الاتحاد الاوروبي الدور الفاعل في وضع السياسات الوطنية لدول اوروبا الشرقية وذلك عن طريق المقترحات والبرامج التي يقدمها والتي برزت في الفترات الاولى من التحول فإرتفعت من 389 مقترحاً عام 1994 الى 523 مقترحاً عام 1996 [1] وكانت نسب تطبيق هذه المقترحات في اوروبا الشرقية متفاوتة، فهناك دول وصل فيها معدل التطبيق لمقترحات الاتحاد الاوروبي (90 – 100 %) وهي الغالبية، بينما البلدان الاقل تطبيقاً فكانت قليلة نسبياً (78 – 90 %).

أما في مجال التجارة الخارجية فلقد اتجه الاتحاد الاوروبي نحو تطوير علاقاته التجارية مع بلدان اوروبا الشرقية منذ بداية التسعينيات انظر الجدولين (9) و (10).

الجدول (9)

مؤشرات التجارة الخارجية بين الاتحاد الأوروبي ودول أوروبا الشرقية / نسبة مئوية (الصادرات)

الدولة	بلغاريا	رومانيا	التشيك	سلوفاكيا	بولندا	سلوفينيا	هنغاريا
1990	39	33	-	-	55	-	45
1993	48	41	55	29	69	61	57
1994	46	48	53	35	69	62	64
1995	38	54	54	37	70	67	62
1996	40	55	58	41	66	64	62
1997	43	54	60	46	64	63	71
1998	47	60	60	51	62	65	68

(1) Gunter verheugen , **enlargement of the European union ," in historic opportunity "** , European commission , Brussels , 2003 , p5.

الجدول (10)

مؤشرات التجارة الخارجية بين الاتحاد الأوروبي ودول أوروبا الشرقية / نسبة مئوية (الواردات)

الدولة	بلغاريا	رومانيا	التشيك	سلوفاكيا	بولندا	سلوفينيا	هنغاريا
1990	52	22	-	-	51	-	49
1993	43	45	51	27	64	62	54
1994	50	48	54	33	65	64	61
1995	38	50	56	34	64	69	61
1996	36	52	58	36	63	67	59
1997	40	50	52	54	63	67	62
1998	44	56	59	48	69	69	70

الجدولين بالاعتماد على المصادر الآتية:

1. Rene Weber and Gunther.Taube,**on the fast track to EU accession macro economic effects and policy challenges for Estonia**, IMF, wp/99/56/,1999.p9.

2. هشام ياس شعلان، **آليات التحول من نظام التخطيط المركزي الى اقتصاد السوق**، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2004)، ص286.

في واقع الأمر ان دعم الاتحاد الأوروبي لبلدان أوروبا الشرقية المتحولة كان لغاية أساسية واحدة، ألا وهي تهيئة الشروط اللازمة لتحقيق توسع هائل في عضويته، وسنوضح في المبحث الثالث من هذا الفصل آليات انضمام دول اوروبا الشرقية للإتحاد الأوروبي، ولكن قبل الولوج في هذا المبحث نجد من الضروري الاجابة على التساؤل الآتي: ما الدوافع الكامنة وراء توجه بلدان اوروبا الشرقية صوب الاتحاد الأوروبي؟

ان الإتحاد الأوروبي يعمل كقطب جاذب لدول اوروبا الشرقية [1] إذ ينظر اليه بوصفه تجمعاً لأقاليم او شعوب اكثر من كونه تجمع لدول تاريخية [2] فضلاً عن تمتعه بميزات اقتصادية تؤهله لإحتلال موقع مؤثر في السياسة الدولية، يضاف الى ذلك تمتع دوله بمتوسط دخل سنوي عالٍ، هذه المزايا وغيرها جعلت انظار بلدان اوروبا الشرقية تتجه صوب الإتحاد الأوروبي.

المبحث الثالث: الآليات والاشتراطات الخاصة بضمّ دول أوروبا الشرقية للإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: متطلبات الإنضمام الى الاتحاد الأوروبي.

تنص المادة 49 من معاهدة الاتحاد الأوروبي (معاهدة ماستريخت) على أن " يجوز لأي دولة أوروبية ان تتقدم بطلب للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي ".

وهكذا بدأت مجموعة دول النواة الست تكبر تدريجياً من خلال موجات متلاحقة من التوسع بدأتها بريطانيا عام 1961 بيد ان فرنسا الديغولية [*] كانت من أشد المعارضين لإنضمام بريطانيا للجماعة الاوروبية لأسباب ابرزها توجهات السياسة البريطانية المؤيدة للسياسة الامريكية ولكن بريطانيا عادت لتتقدم بطلب آخر للإنضمام للجماعة الاوروبية عام 1972 ومعها كل من ايرلندا والدنمارك والنرويج [3]، فقُبلت عضويتهم بإستثناء النرويج بعد ان

(1) ناصيف حتي، **التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الاقليمي العربي**، عن كتاب العرب وتحديات النظام العالمي، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999) ص 170.

(2) لستر ثرو، مصدر سبق ذكره، ص 87.

(*) نسبة الى الرئيس الفرنسي السابق شارل ديغول.

(3) محمد محمود الامام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، مصدر سبق ذكره، ص533.

رفض الشعب النرويجي في استفتاء له الانضمام الى الجماعة الاوروبية بنسبة 53.49 %.[1]

وانضمت اليونان عام 1981 ثم تلتها كل من اسبانيا والبرتغال عام 1986 وفي أول كانون الثاني / يناير 1995 قُبلت عضوية كل من فنلندا والسويد والنمسا وكانت قد تمت الموافقة على عضوية النرويج لكن الشعب النرويجي رفض للمرة الثانية الانضمام للإتحاد الاوروبي في استفتاء جرى عام 1994.[2]

أولاً: اتفاقيات اوروبا كخطوة اولى في طريق انضمام دول اوروبا الشرقية للإتحاد الاوروبي (Europe Agreements) :

بعد انهيار النظام الشيوعي وتفكك الاتحاد السوفييتي وجد اعضاء الاتحاد الاوروبي انه لابد من احتواء دول اوروبا الشرقية فعقد الاتحاد الاوروبي سلسلة اتفاقيات مع هذه الدول لتكون بمثابة جسر يؤهلها لعضوية الاتحاد الاوروبي وتقديم المساعدات المالية بغية تطوير بنيتها السياسية والاقتصادية.

بعد سقوط جدار برلين عام 1989 توجهت انظار الجماعة الاوروبية صوب اوروبا الشرقية فسعت الى اقامة علاقات دبلوماسية معها وخلال عام 1990 عقد الاتحاد الاوروبي سلسلة من اتفاقيات الارتباط مع دول اوروبا الشرقية، الجدول (11)، سميت بـ (إتفاقيات أوروبا) تمهد الطريق لإنضمام هذه الدول الى الاتحاد الأوروبي.

---

(1) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهر، مصدر سبق ذكره، ص 27.

(2) **الاتحاد الأوروبي في عالم متغير**، ترجمة، رند حكمت محمود، دورية متابعات دولية، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2000)، العدد (19)، ص3.

هذه الاتفاقيات توفر الأساس القانوني للعلاقات الثنائية بين هذه الدول من جهة والاتحاد الأوربي من جهة أخرى، كما انها تغطي المسائل المتعلقة بالتجارة وتهدف ايضاً إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة.

الجدول (11)

يوضح تواريخ توقيع دول أوروبا الشرقية لأتفاقيات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (اتفاقيات أوروبا)

الدولة	تاريخ توقيع اتفاق أوروبا	تاريخ تقديم طلب الإنضمام	تاريخ الانضمام
هنغاريا	1991/12/16	1994/03/31	2004/05/01
بولندا	1991/12/16	1994/04/05	2004/05/01
التشيك	1993/10/06	1996/01/17	2004/05/01
سلوفينيا	1996/06/10	1996/06/10	2004/05/01
سلوفاكيا	1993/10/06	1995/06/27	2004/05/01
رومانيا	1993/02/08	1995/06/22	2007/01/01
بلغاريا	1993/03/01	1995/12/14	2007/01/01

الجدول بالاعتماد على:

Gunter verheugen, **enlargement of the European union,"in historic opportunity"**, European commission, Brussels, 2003 , p 7.

ثانياً: شروط العضوية.

لكي تصبح الدولـة المرشـحة عضـواً في الإتحـاد الاوروبي لابـد وان تفـي بالمعـايير الموضوعة للعضوية، فلقد وضـع الإتحـاد الاوروبي مجموعـة مـن المعـايير السياسـية والاقتصادية لضم دول الشرق الاوروبي. [1]

في عام 1993 قرر المجلـس الاوروبي المنعقـد في كوبنهـاكن وضـع شروط لقبـول عضوية دول اوروبا الشرقية والتي غالباً ما يشار اليها بـ " معايير كوبنهاكن "

(Copenhagen criteria) [*] وتسـاعد في تأهيـل الدولـة الراغبـة في العضـوية بإكتساب هذه العضوية.

---

(1) عمرو الشوبكي، **اوروبا من السوق الى الإتحاد: صناعة وحدة**، مجلة كراسـات اسـتراتيجية، (القاهرة، مركز الدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية)، النسـخة الالكترونيـة، العـدد (141)، تموز/ يوليو2004، ص4.

(*) لقـد انضـمت لألمانيـا الغربيـة خمـس ولايـات تمثـل المانيـا الشرقيـة وهـي (سكسـونيا- براندنبورغ- مكلنبورغ- سكسونيا انهالت وتورنغن). وُضعت معايير كوبنهاجن لمرحلة ماقبـل الأنضمام، اما مرحلة مابعد الانضمام فتم وضع معـايير ماسـتريخت (Maastricht criteria) وتختص بالانضباط النقـدي والمـالي وفقـاً للأتجاهـات التـي يحـددها الإتحـاد الأوروبي وهـي باختصار:

- ❖ ان لا يتجاوز معـدل التضـخم اكـثر مـن 1.5% لاداء افضـل ثـلاث دول اعضـاء في الإتحـاد الاوروبي.
- ❖ ان لايتجاوز معد الفائدة اكثر من 2% لاداء افضل ثلاث دول اعضاء في الإتحاد الاوروبي.
- ❖ ان لاتتجاوز نسـبة الـدين العـام /GDP مسـتوى 60% لاداء افضـل ثـلاث دول اعضـاء في الإتحاد الاوروبي.
- ❖ المحافظة على استقرار اسعار الصرف في اطـار آليـة سـعر الصرف الأوروبي، للمزيـد انظـر، هشام ياس شعلان، مصدر سبق ذكره، ص ص 282-283.

ويمكن اجمال هذه الشروط بالآتي: [1]

1. ضمان استقرار المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الانسان واحترام وحماية الاقليات.
2. وجود نظام فعال لإقتصاد السوق، فضلاً عن القدرة على المنافسة.
3. القدرة على تحمل التزامات العضوية بما في ذلك التمسك بالاهداف السياسية والاقتصادية والنقدية للإتحاد الاوروبي.

ثم أعقب قرار المجلس الاوروبي في كوبنهاكن عام 1993 ان قرر في مدريد عام 1995 فتح باب العضوية لعدد من دول اوروبا الشرقية.

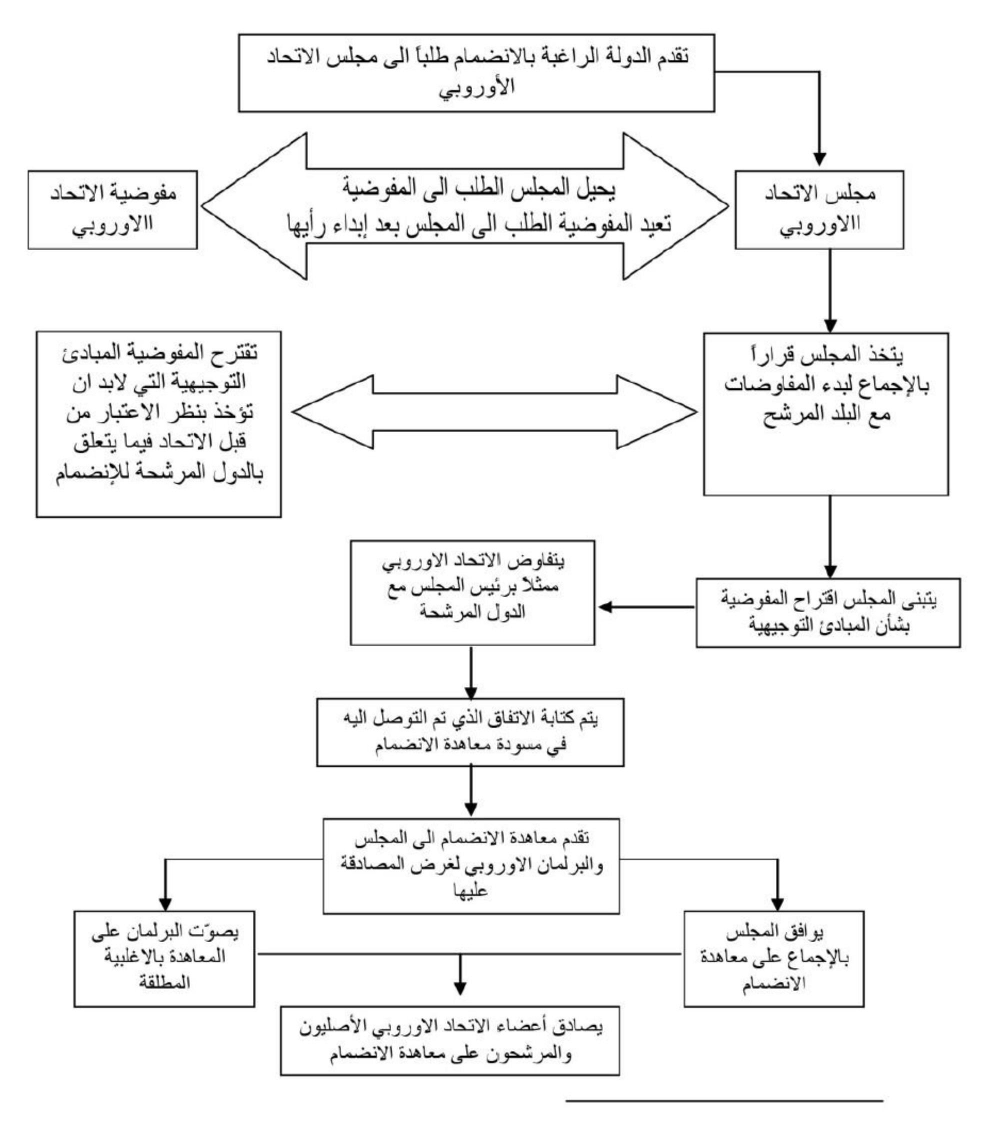
ثالثاً: إجراءات العضوية.

على الدولة الراغبة بالحصول على عضوية الاتحاد الاوروبي ان تقدم طلباً للإنضمام وتعد موافقة مجلس الاتحاد الاوروبي امر لابد منه، ويوضح المخطط الآتي الآلية المتبعة في الاتحاد الاوروبي لقبول الدول المرشحة.

(1) حسن نافعة، **اوروبا في مطلع قرن جديد"القضايا والافاق"**، في كتاب افاق التحولات الدولية المعاصرة، ط1، (عمان: دار الشروق، 2002)، ص90.

المخطط (1)

آليات انضمام الدول المرشحة الى الاتحاد الأوروبي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على : زبيغنيو بريجنسكي ، **رقعة الشطرنج الضخمة** ، ترجمة د. سحر الفراج ود. محمد عبد السلام ، ط 1 ، (القاهرة : ميريت للنشر والمعلومات ، 2003) ، ص ص 99 – 100.

وكذلك موقع المفوظية الاوروبية على الرابط التالي :

ec.europa.eu/index en.htm://http

ولقد تعامل الاتحاد الاوروبي مع طلبات العضوية لدول اوروبا الشرقية على ثلاث مراحل:

اولها: ان يُعقد مؤتمرسنوي تحضره الدول التي تقدمت بطلبات العضوية، وعُقد اول مؤتمر من هذا النوع في لندن في 12 آذار / مارس 1998.

ثانيها: اعتماد استراتيجية لمرحلة ما قبل الانضمام (pre – accession strategy).

ثالثها: بدء التفاوض الفعلي مع هذه الدول تمهيداً لإبرام معاهدة الانضمام. [1]

المطلب الثاني: إستراتيجية ما قبل الانضمام للإتحاد الأوروبي (pre – accession strategy).

في نهاية عام 1994 عقدت قمة المجلس الاوروبي في آيسن (eseen) استراتيجية ما قبل الانضمام لبلدان اوروبا الشرقية تمهيداً لضمها للإتحاد الاوروبي.

تقوم هذه الاستراتيجية على ثلاثة عناصر رئيسة: [2]

أ. تنفيذ الاتفاقات الاوروبية وخاصة فيما يتعلق بالشروط السياسية والاقتصادية لعضوية الاتحاد الاوروبي (معايير كوبنهاكن) لكي لا تؤثر العضوية الجديدة على ما تحقق من مكتسبات الجماعة طوال مسيرتها.

ب. الحوار المنظم الذي يجمع دول الاتحاد الاوروبي الاصليين والبلدان المرشحة لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك.

---

(1) حسن نافعة، **الاتحاد الاوروبي والدروس المستفادة عربياً**، مصدر سبق ذكره، ص156.

(2) Gunter verheugen,op.cit.p16.

ج. تقديم ما يلزم من مساعدات مالية وفنية لإعادة بناء الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول المرشحة للإنضمام للإتحاد الاوروبي.

ومن هذا المنطلق تبنى الاتحاد الاوروبي مجموعة برامج لمساعدة بلدان اوروبا الشرقية والتي اطلقها عام 1990 وأبرز هذه البرامج

أولاً: برنامج فار (Phare program).

يعد برنامج فار اداة من ادوات استراتيجية ما قبل الانضمام التي اعتمدها الاتحاد الاوروبي للنهوض بإقتصاديات بلدان اوروبا الشرقية المرشحة لعضويته.

بدأ العمل بهذا البرنامج عام 1998 لمساعدة بولندا وهنغاريا ولكنه مالبث ان توسع ليشمل كلاً من التشيك واستونيا ولاتفيا وليتوانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وبلغاريا ورومانيا اضافة لبولندا وهنغاريا. [1]

بعد ان نشرت المفوضية الاوروبية اجندة 2000 [*] في تموز /يوليو1997 بهدف تعزيز استراتيجة ماقبل الانضمام ورُصدت ميزانية لهذا البرنامج قدرت

---

(1) حسن نافعة، **الاتحاد الاوروبي والدروس المستفادة عربياً**، مصدر سبق ذكره، ص430.

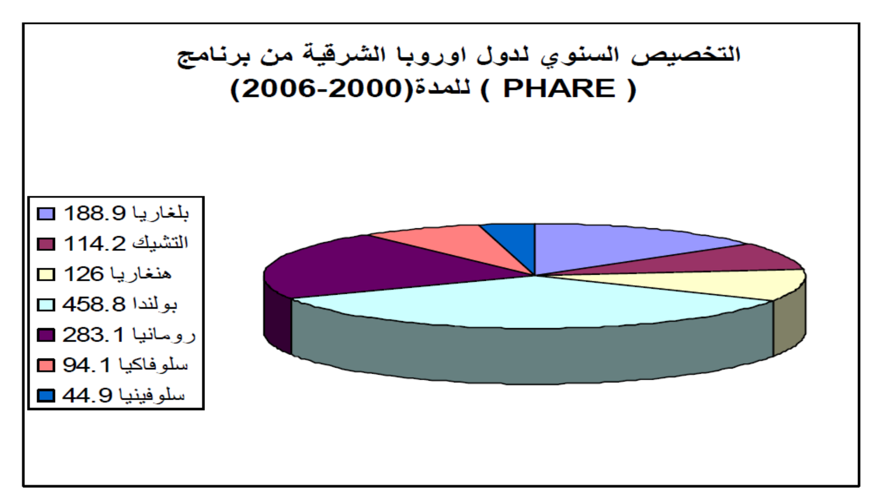
(*) لقد انضمت لألمانيا الغربية خمس ولايات تمثل المانيا الشرقية وهي (سكسونيا- براندنبورغ- مكلنبورغ- سكسونيا انهالت وتورنغن).تم وضع خطة اجندة 2000 عام 1997 من قبل المفوضية الاوروبية، وقد هدفت الى وضع مخطط للأتحاد الأوروبي وسياساته بعد نهاية القرن العشرين، كذلك دعت الى التركيز على برنامج (phare) لتهيئة دول اوروبا الشرقية اقتصادياً للأنضمام للاتحاد الاوروبي ايضاً وضعت اجندة 2000جدول زمني لبدء المفاوضات مع الدول المرشحة (اوروبا الشرقية) نوقشت في اجندة 2000 ثمانية فصول وهي: البعد الخارجي، الاثر الاقتصادي للتوسيع، الصناديق الهيكلية، السياسات الزراعية، السوق الداخلية، الاتحاد النقدي، السياسات الافقية (بما فيه الثقافة، التعليم، التدريب، العداله والشؤون الاجتماعية واخيرا السياسات القطاعية وقد طرحت اجندة 2000 برامج لمساعدة دول وسط وشرق اوروبا في مساعدتها لتحقيق عضوية الاتحاد الاوروبي (ISPA) و (SAPARD)، للمزيد انظر الرابط التالي:

http: //www.yec.org/REC/program/EMTC/insight/vol22/ahead.htm

بحدود 1.560 مليار يورو سنوياً بين عامي 2000-2006 وفي عام 1997 تقدمت المفوضية الاوروبية باقتراحات لاعادة صياغة توجهات برنامج فار (New phare orientation for pre-accession) لكي يصبح هو البرنامج المختص بتهيئة البنية السياسية والاقتصادية للدول المرشحة.[1]

لقد اخذ برنامج فار شكل هبات تقدم الى الدول المرشحة وتطور ليشمل طائفة واسعة من الانشطة، ولقد اظهر مرونة في التكيف مع طبيعة الاصلاحات في البلدان المرشحة، وزيادة كبيرة في دعم الاطار التشريعي والهياكل الادارية فضلاً عن المشاريع التي تعزز الديمقراطية والمجتمع المدني والاستثمار في البنية التحتية بما في ذلك التعاون عبر الحدود.


الشكل (2)



المصدر:

http: //ec.europa.eu/enlargement/financial-assistance/phare/programmes-types-en.htm.

(1) http: //www.seerecon.org/romania/ec/phare.htm.

ثانياً: برنامج تنفيذ السياسات الهيكلية لمرحلة ما قبل الانضمام (ISPA).

انشئ بموجب قرار المفوضية الاوروبية في حزيران / يونيو 1999 على اساس اقتراح ضمن اجندة 2000.

يعد برنامج تنفيذ السياسات الهيكلية واحداً من الادوات المالية لمساعدة بلدان اوروبا الشرقية لتحفيزهم للإنضمام للإتحاد الاوروبي ولقد تم اتاحة اجمالي 1.04 مليار يورو طبقاً لأسعار عام 1999 لدعم مجالات البيئة والنقل خلال المدة 2000 – 2006 (1)

ويهدف هذا البرنامج الى تقديم الدعم للبلدان المرشحه في مجالي البيئة والنقل:

البيئة: يرمي هذا البرنامج الى حماية البيئة وتوفير مياه الشرب ومعالجة المياه المستعملة، فضلاً عن ادارة النفايات الصلبة والتلوث الهوائي لتهيئة هذه البلدان للحاق بركب الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي.

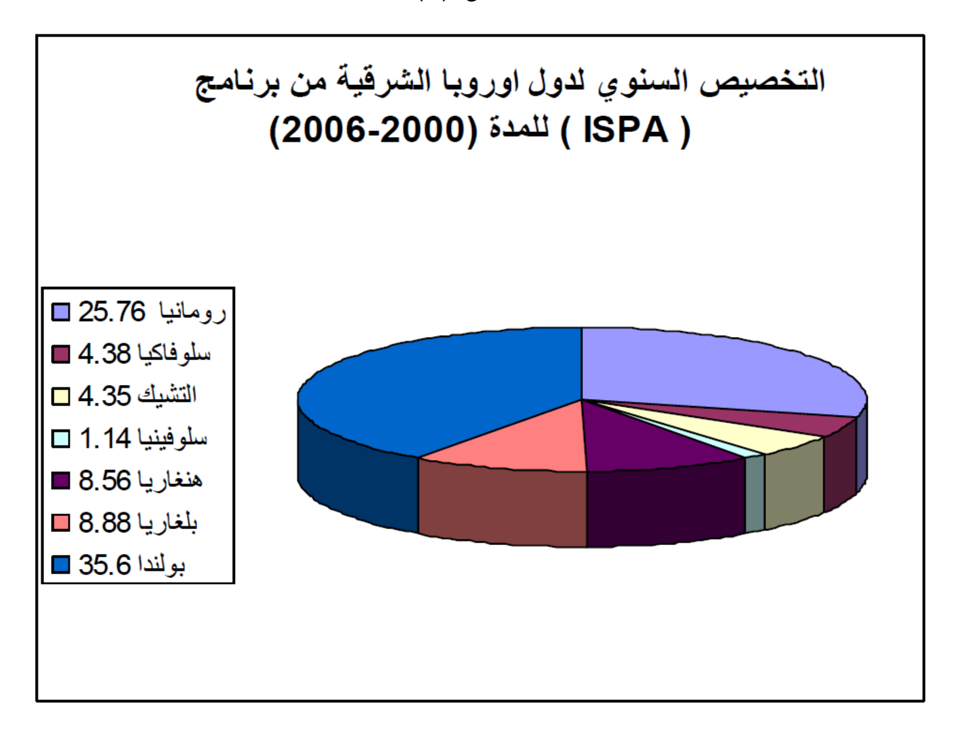
النقل: يهدف الى تحسين الهياكل الاساسية للنقل بوصفها جزء مهم من استراتيجية التنمية الاقتصادية وكذلك بوصفها جزءاً اساسياً في استراتيجية ما قبل الانضمام، وربط شبكات النقل (السكك الحديدية والطرق السريعة... الخ) عبر اوروبا وكذلك ترميم الموانئ والمطارات (2)، أما فيما يتعلق بالنسب السنوية لتوزيع مساعدات هذا البرنامج على الدول المرشحة (اوروبا الشرقية) فالشكل التالي يوضح ذلك.

---

(1) وكالة حماية البيئة الدنماركية، تغيير الموارد لتنفيذ الخطة الاستراتيجيةلأتفاقية بازل، الجزء الثاني، قائمة المعلومات عن موارد التحويل الممكنة لأدارة المخلفات، مارس 2004، ص53.

(2) http: //www.government.bg/Dageen3.php.

الشكل (3)



المصدر:

http: //ec.europa.eu/regional-policy/funds/ispa/pdf/state-of-play-2000-2001.

ثالثاً: برنامج SAPARD البرنامج الخاص بالزراعة والتنمية.

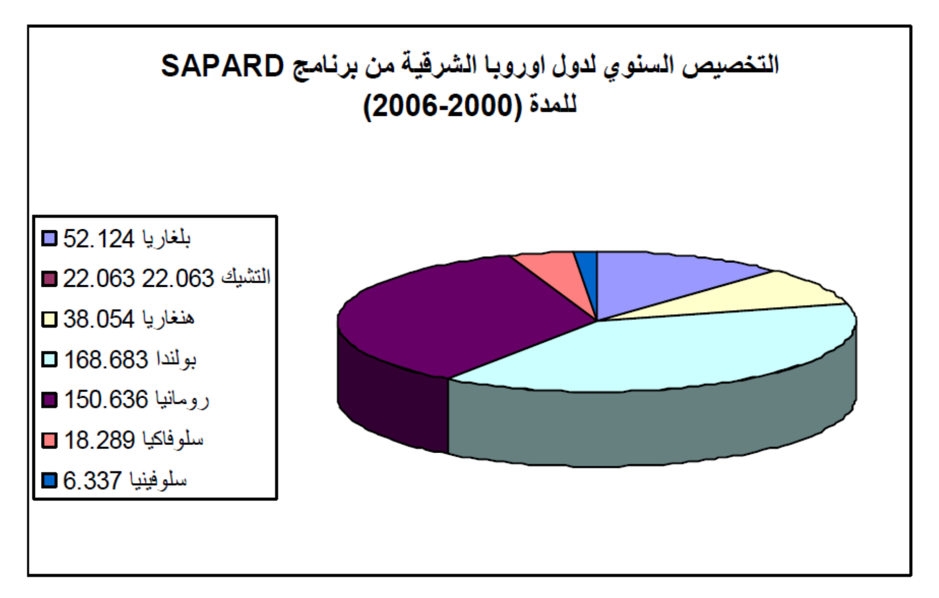
يهدف هذا البرنامج الى دعم الجهود التي تبذلها دول اوروبا الشرقية في سعيها للإنضمام الى الاتحاد الاوروبي وهي تستعد للمشاركة في السياسة الزراعية المشتركة ويقوم هذا البرنامج على هدفين اساسيين:

- يهدف الى تنفيذ المكتسبات في المجال الزراعي.
- يهدف الى حل مشاكل محددة ويعطي الاولوية في المجال الزراعي والتنمية الريفية.

ولكي يعمل هذا البرنامج بالشكل المخطط له فإن الاتحاد الاوروبي وضع الاطار القانوني الملائم الذي يلزم كل بلد من البلدان المرشحة والدول الاعضاء الاصلية ان تمتثل للمبادئ المطبقة على السياسة الزراعية الاوروبية المشتركة وفقاً للائحة المالية المطبقة على ميزانية الاتحاد الاوروبي ومبادئ لائحة المفوضية الاوروبية رقم 1999/1258.

اما عن آلية التعاون بين الدول المرشحة والدول الاصلية في تفعيل هذا البرنامج فلقد كان الحوار مفتوحاً وكثرت الاتصالات الثنائية والمشاورات المكثفة في البداية وكثفت المشاورات اكثر بشأن حجم التمويل المخصص لكل بلد. [1]

الشكل (4)



المصدر:

http: //ec.europa.eu/agriculture/external/enlarge/back/brief-en.pdf

(1) http: //www.ceper-com-clanek-php

المطلب الثالث: مفاوضات انضمام دول أوروبا الشرقية للإتحاد الأوروبي.

قبل ان تنضّم دول اوروبا الشرقية للأتحاد الأوروبي، مرت المفاوضات المتعلقة بالانضمام بمراحل عديدة ومختلفة، لذا نجد انه من الضروري تبيان هذه المراحل بشيء من التفصيل.

ان مفاوضات الانضمام التي اطلقها الأتحاد الأوروبي مع دول اوروبا الشرقية قد اتخذت سلسلة من الأتفاقات الثنائية المشتركة فيما بين الأتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة، وتعد بمثابة اتفاقيات شراكة كخطوة اولى في طريق الانضمام للإتحاد الأوروبي.

ولقد وضع المجلس الأوروبي في قمة لوكسمبورغ في 12-13 كانون الأول/ديسمبر 1997 الأساس لعملية بدء المفاوضات الفعلية مع الدول طالبة العضوية (دول أوروبا الشرقية). [1]

ان المفاوضات بين الأتحاد الأوروبي ودول أوروبا الشرقية كانت تقوم على أربع مبادئ رئيسة هي: [2]

- ترتكز المفاوضات على الشروط الواجب على الدول المرشحة تطبيقها (معايير كوبنهاجن).
- الترتيبات الانتقالية يجب ان تكون محدودة النطاق والمدة وينبغي الايكون لها تأثير كبير على المنافسة او اداء السوق الداخلية، اضافة الى ضرورة ان تكون مصحوبة بخطة محددة.

---

(1) منظورات التكامل الأوروبية، قراءات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 2001، على الرابط التالي:

http: //www.ahram.org/eg/acpss/ahram/2001/1/1/read76.htm.

(2) Gunter Verheugen.op.cit.pp.27-29.

- قـرار الـدخول في مفاوضـات مـع البلـدان المرشـحة لايعنـي بـالضرورة ان المفاوضات تنتهي في الوقت نفسه بالنسبة لجميـع الـدول المرشـحة، بـل ان المفاوضات تجري بشكل فـردي، هـذا وان سرعـة المفاوضـات يتوقـف عـلى امدى استعداد كل بلد.
- هذا المبدأ يخـص البلـدان التـي تـأخرت في الـدخول للمفاوضـات ويسـمى بمبدأ"اللحاق بالركـب" وقـد تبنـى المجلـس الأوروبي في هلسـنكي في كـانون الأول/ديسمبر1999، هذا المبدأ بقراره ان الـدول المرشـحة التـي أُدخلـت في عملية التفاوض سيكون لها امكانيـة اللحـاق في غضـون مـدة معقولـة مـن المفاوضات مع الـدول التـي سـبقتها، اذا ماحققـت تقـدماً كافيـاً في الوفـاء بشسروط العضوية.

وقد انقسمت الدول المرشحة لعضـوية الأتحـاد الاوروبي الى قسـمين مـن حيـث المفاوضات:

الأولى: بـدأت معهـا المفاوضـات في آذار/مـارس1998 وهـي كـل مـن اسـتونيا، سلوفينيا، بولندا، التشيك، هنغاريا وقبرص بعد ان وجد الأتحاد الأوروبي انها اكثر من غيرها تأهيلاً للأنضمام المبكر له.

الثانية: بدأت معها المفاوضات في تشريـن الأول/اكتـوبر1999 وضـمت كـل مـن رومانيا، بلغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، سلوفاكياومالطا.

في المدة من 8-13كانون الأول/ديسمبر2000 عقدت قمة نيس، والتي اعيد فيهـا طرح موضوع توسيع الاتحاد الاوروبي وقبـول اعضـاء جـدد عـلى ان يـتم فـتح بـاب الأنضمام في 2002 ويستمر الى ماقبل عام 2004.

وكذلك اقترحت القمة وضع خريطة طريق بهدف دفع عملية المفاوضات للأمام والتأكيد على ضرورة التزام جميع الأطراف المتفاوضة بجدول زمني واقعي.[1]

وفي الواقـع ان قمـة نـيس قـد مهـدت الطريـق لعقـد قمـة كوبنهـاجن في 13ايلول/سبتمبر2003، والتي اكد فيها المجلس الأوروبي ان الأتحاد الأوروبي سـيختتم مفاوضات الأنضمام مع عشر دول، هذا وكان رئيس الوزراء الدنماركي (اندرسون فوغ راسموسين) – الذي استضافت بلاده هذه القمة- قد اكد ان اللقاء يمثل بداية الجولة الأخيرة من مفاوضات التوسيع.[2]

وفي نيسان/ابريـل2003 في اثينـا وقعـت معاهـدة الأنضـمام مـع عشر دول مـن وسط وشرق أوروبا وهي (هنغاريا، المجر، بولندا، التشيك، اسـتونيا، لاتفيـا، ليتوانيـا، سلوفاكيا، سلوفينيا، مالطاوقبرص) بينما تأجل انضمام كـل مـن رومانيـا وبلغاريـا الى مرحلة لاحقة لأسباب تعلقت بعـدم اسـتيفاءها لشروط العضـوية.وانضـمت الـدول العشر في الأول من ايار/مايو2004، وفي الأول من كانون الثاني/يناير2007 تمّ انضمام بلغاريا ورومانياللأتحاد الأوروبي.

المفوضية الأوروبية كانت هي المسؤولة عن مراقبة ومتابعة مدى التقـدم الـذي تحققه الدول المرشحة ومدى تطبيقها لقوانين وتشريعات الاتحاد الأوروبي وعلى نحو تصاعدي.[3]

---

(1) كرستين عبدالـلـه اسكندر، **اوروبا وجهود اعادة البناء في البلقان**، مجلة السياسة الدوليـة، (القاهرة: مركزالاهرام للدراسات السياسـية والاسـتراتيجية، ينـاير2000)، العـدد (143)، ص ص 171-172.

(2) http: //ue.eu.int/ueDocs/cms.data/docs/pressData/en/ec/73842.pdf

(3) مسيرة بولندا للأنضمام للأتحاد الاوروبي، على الرابط التالي:
http: //www.arabia.p1/polanda/content/view/31/77.

ولغرض توضيح المراحل التي مرت بها دول اوروبا الشرقية وهي في طريقها للأنضمام للأتحاد الأوروبي، ارتأينا اخذ دولة كأنموذج بغية توضيح تلك المراحل وهذه الدولة هي بولندا، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (12)

مفاوضات انضمام البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الاوروبي (بولندا انموذجاً)

مراحل الانضمام	الاتحاد الاوروبي	المنهاج الرسمي للمفاوضات	بولندا
المرحلة الاولى: من نيسان/ابريل 1998 -تشرين/نوفمبر1999، مراجعة قانون التشريع البولندي من حيث توافقه مع القوانين الأوروبية ويطلق عليه (screening) ولقد تقسيم المجموعه الكاملة لقوانين الأتحاد الأوروبي على المجالات التي سيتم التفاوض بشأنها (وكانت 29مجالاً من اصل 31).	المفوضية الأوروبية	دورة مراجعة القوانين في بروكسل	فريق اعداد مفاوضات الانضمام للأتحاد الأوروبي (فريق تفاوضي).
المرحلة الثانية: تبدأ من حزيران/ أكتوبر 1998 -حزيران/يونيو 2000، تم فيها مناقشة المسائل المالية وبالخصوص مساهمة بولندا في ميزانية الاتحاد.	المفوضية الأوروبية	اجتماعات اللجنة الدولية للأنضمام في بروكسل ولوكسمبورغ.	مجلس وزراء جمهورية بولندا (فريق تفاوضي)
المرحلة الثالثة: تشرين الاول/ أكتوبر 1998- كانون الاول ديسمبر 2002، في هذه المرحلة	مجلس الاتحاد الاوروبي	اجتماعات اللجنة الدولية للأنضمام	مجلس وزراء جمهورية بولندا (فريق تفاوضي)

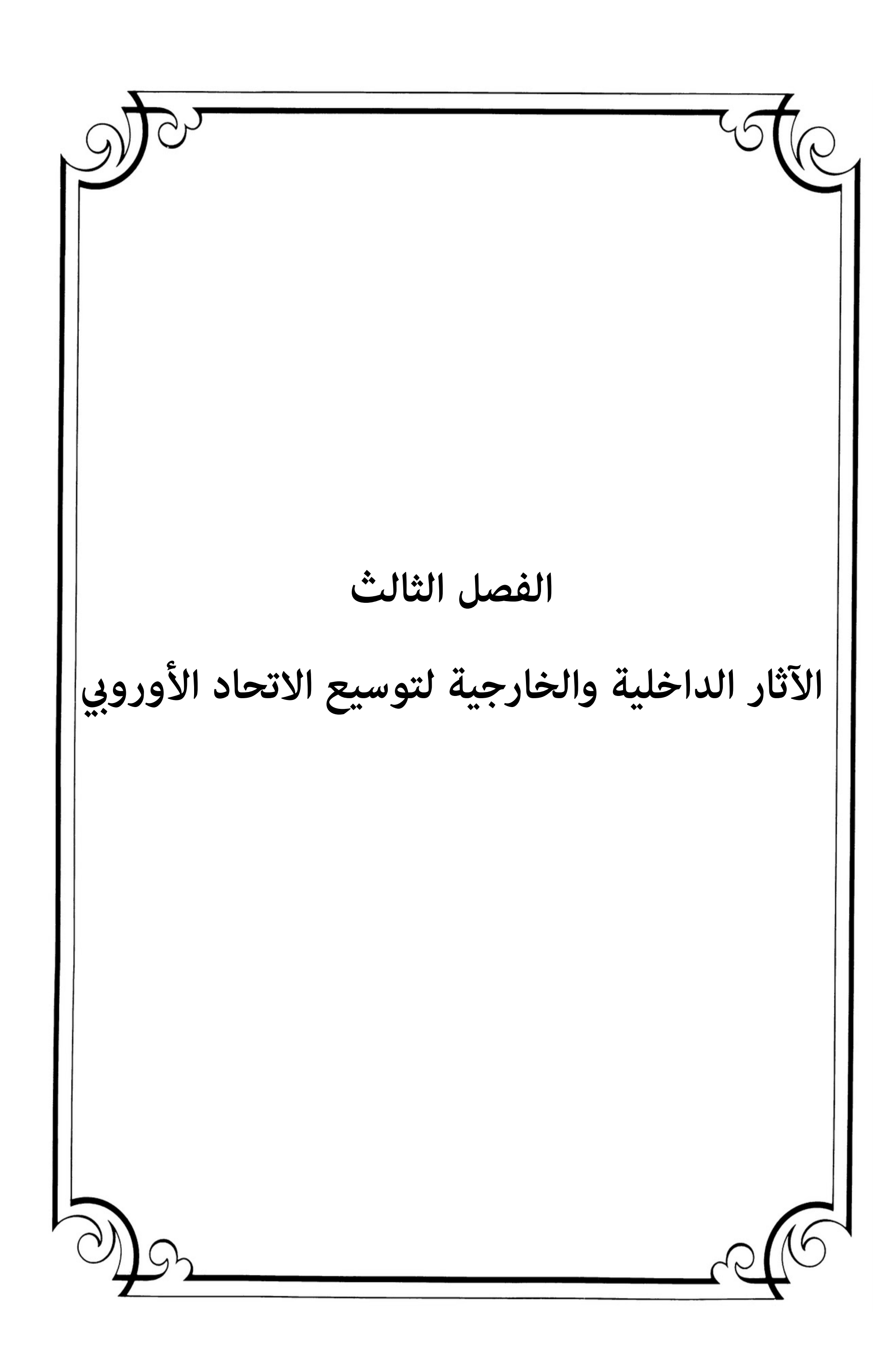
اخـذت المفاوضـات شـكل اجتماعـات توضـيحية واجتماعـات للخـبراء وتـم مناقشــة تمثيـل بولنـدا في مؤسسـات الاتحاد المختلفة.			
المرحلة الرابعة: هذه المرحلة تعد مـن اصعب المراحل بالنسبة لبولنـدا كونهـا تتضـمن عمليـة المواءمـة بـين مضـمون معاهدة الانضمام مواءمة نهائية.	مجلس الاتحاد الأوروبي	الجلسات الختامية للمؤتمر الدولي للأنضمام	مجلس وزراء جمهورية بولندا (فريق تفاوضي)
المرحلـــة الخامســـة: التصـــديق عـــلى معاهدة الانضمام مـن قبـل البرلمانـات الوطنيــة للــدول الاعضــاء في الاتحــاد الأوروبي والبرلمان الاوروبي.	البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي	التصديق على معاهدة الانضمام	برلمان جمهورية بولندا.الشعب البولندي (الاستفتاء)

المصدر: مسيرة بولندا للإنضمام للإتحاد الأوروبي، على الرابط التالي:

http: //www.arabia.p1/bolanda/content/view/31/77

وكذلك: http: //www.ue-krakow-p1

—



الفصل الثالث

الآثار الداخلية والخارجية لتوسيع الاتحاد الأوروبي



الفصل الثالث

الآثار الداخلية والخارجية لتوسيع الاتحاد الأوروبي

تمهيد:

تتمحور اتجاهات السياسة الأوروبية بشكل عام حول معسكرين، معسكر دعاة التوسيع الأفقي ومعسكر دعاة التوسيع الرأسي، فالمعسكر الأول يرى ان قصر العضوية على عدد محدد من الدول من شأنه أن يهدد فكرة الوحدة الأوروبية، الأمر الذي يستلزم التوسع بضم دول جديدة للمنظومة الأوروبية، بينما يرى دعاة المعسكر الثاني، ان التوسع الأفقي من شانه ان يؤثر في التوسع الرأسي (بناء المؤسسات المشتركة) فمن الأجدر على وفق هذا الاتجاه التريث وعدم الاستعجال بتوسيع نطاق العضوية.

وهكذا كان على قادة الاتحاد الأوروبي المفاضلة والاختيار بين هذين البديلين، أما التوسع الأفقي او الرأسي، فأستقر الأمر في نهاية المطاف على تبني منهج وسطي يتعامل مع قضية التوسع من منظور برغماتي وليس من منظور أيديولوجي، بمعنى آخر ان التوسيع الأفقي للإتحاد الأوروبي قد سار جنباً الى جنب مع التوسع الرأسي، هذا المنهج الوسطي مكّن الاتحاد الأوروبي من تخطي الصعوبات التي واجهت المسيرة التكاملية الأوروبية (مثلاً عندما حاولت بريطانيا الانضمام للسوق الأوروبية المشتركة عارض ديغول انضمامها، لكنها مالبثت ان انضمت الى السوق بعد ان وجدت فرنسا انها غير قادرة على مواجهة ضغوط شركائها الأوروبيين الذين كانوا يؤيدون توسيع نطاق السوق، كذلك أدى انضمام دول اقل تقدماً في مجالات الصناعة والتكنولوجيا كاليونان والبرتغال "قديماً " ودول أوروبا الشرقية"حديثاً" إلى تحميل الاتحاد الأوروبي لتكاليف باهظة، لكن الملاحظ أن الاتحاد الأوروبي كان يخرج بعد كل عملية توسيع أقوى من ذي قبل).

بالرغم من المخاوف التي رافقت عملية ضمّ بلدان اوروبا الشرقيـة، الا ان قـادة الاتحـاد الأوروبي كـانوا مصريـن عـلى المضي قُـدماً في تحقيـق التوسـع مهـما كانـت المعوقات ومهما بلغت النتـائج.ان هـذا الفصـل يبحـث في الآثـار التـي نتجـت عـن توسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً على كلا الصعيدين السياسي والاقتصادي وكـذلك الآثـار الدولية لتوسيع الاتحاد الأوروبي، محاولين توضيح الفرص والتحـديات التـي أسـفرت عن ضم هذه الدول.

على الصعيد الخارجي يتناول المبحث الثالث دراسة ثلاث دول نجد انها أكثر من غيرها تأثراً بعملية التوسيع هذه وهذه الدول هي الولايـات المتحـدة وروسـيا ودول جنوب المتوسط، فالولايات المتحدة التي ترتبط مع الاتحاد الاوروبي امنياً عـبر حلـف شمالي الاطلسي، تـرى في النـزوع الاوروبي صـوب تحقيـق التكامـل السـياسي بعـد ان حققت التكامل الاقتصادي خطراً يهدد تربعها على قمة النظام الدولي، وروسيا التـي اضحت عقب التوسيع تلامس حدود الاتحـاد الاوروبي هـي الاخـرى قلقـة مـن هـذا التوسيع، دول جنوب المتوسط "العربية خصوصاً"اثر فيهـا التوسـيع اكـثر مـن غيرهـا بعد ان انشغل الاتحاد الاوروبي بالدول الجديدة مـما اضر بالمسـاعدات التـي كانـت تتلقاها من الاتحاد.وهو ماسنتناوله بشيءٍ من التفصيل في هذا الفصل.

المبحث الأول: الآثار السياسية لتوسيع الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: على البناء المؤسسي وعملية صنع القرار.

تتسم البنية المؤسسية للأتحاد الاوروبي وكذلك آليات وعمليات صنع القرار فيه بقدر كبير من التعقيد ولعل ذلك عائد الى الطريقة التي انشئت فيها، بـدأً بمعاهـدة بـاريس المنشـأة للجماعـة الاوروبيـة للفحـم والصـلب 1951 والتـي وضعت حجر الاساس للبنـاء المؤسـسي ثـم جـاءت بعـدها المعاهـدات التاليـة

لتعدل من هذه البنية بأضافة مؤسسات جديدة او دمج مؤسسات قائمة، ولايمكن اغفال حقيقة مفادها ان عمليات التوسيع الرأسي والافقي قد لعبت دورها في فرض تعديلات على البناء المؤسسي للأتحاد الاوروبي، وكذلك القت بظلالها على عملية صنع القرار فيه، اذ ان تعدد الدول داخل منظومة الاتحاد الاوروبي وتنوع توجهاتها زاد من تعقيد آلية صناعة واتخاذ القرار اذ ان تمسك كل دولة بسيادتها الوطنية أدى الى تعدد التوجهات داخل المؤسسات المختصة بصنع السياسة الخارجية الاوروبية.

وزاد انضمام دول أوروبا الشرقية للأتحاد الأوروبي من تعقيد عمل المؤسسات الاوروبية، فمن غير الممكن ادارة عملية التكامل والاندماج بين عدد ضخم من الدول بالطريقة نفسها التي كانت تدار بها دول الاتحاد الخمس عشرة قبل التوسع.(1)

وبالرغم من كون اتفاقية نيس الأوروبية لعام 2000 قد وضعت اولى لبنات الإصلاح المؤسسي بتعديل قاعدة التصويت وتبني التصويت بالاغلبية بدلاً من الإجماع، فبادرت المفوضية الاوروبية بتقديم مجموعة من الوصايا حول اصلاح مؤسسات الاتحاد وترى انه في ظل اتحاد موسع فأن اعتراض عضو واحد على عمل الاتحاد قد يقود بسرعة الى شلله ولذلك فأنها توصي بالتخلي عن الاجماع مقترحةً اللجوء في الحالات الحساسة لأغلبيات مدعمة الامر الذي يسهل من التخلي عن الاجماع.(2)

وسعياً منهم لأيجاد حل للتبعات المؤسسية التي فرضها توسيع الاتحاد الاوروبي قام رؤساء الدول الاوروبية الاعضاء في الاتحاد بالتوقيع على اول

---

(1) عبد النور بن عنتر، مغازي واهداف توسيع الاتحاد الاوروبي، على الرابط التالي:
http: //www.aljazeera.net,2004,p1.

(2) المصدر نفسه، ص2.

دستور اوروبي في مدينة روما في 29تشرين الثاني/نوفمبر2004، ولقد كانت الغاية الاساسية وراء فكرة ايجاد دستور واحد لأوروبا هو توفيرا طار تشريعي واداري وسياسي يوحد الامم الأوروبية.

وكان من المفترض ان يحل الدستور محل المعاهدات الرئيسة للأتحاد الاوروبي، لكن يبدو ان هذا الطموح بأيجاد دستور موحد لأوروبا بدأ يعطي نتائج عكسية اتضح ذلك من خلال الدول التي رفضت المصادقة على الدستور وهي فرنسا وهولندا.[1]

وتعين على الاوروبيين الانتظار حتى عام 2007 ليقرروا استبدال مشروع الدستور بمعاهدة الاصلاح المؤسسي.[*]

ومن المتوقع ان تجعل هذه المعاهدة الجديدة-التي اعدها الخبراء القانونيون بالاتحاد الاوروبي- آلية صنع القرار فيه اكثر كفاءة واكثر ديمقراطية.وفي تصريح له قال مانويل بارسو (رئيس المفوضية الاوروبية) "اننا نحتاج لان يتكلم الاتحاد الاوروبي بصوت واحد قوي امام القيادة العالمية ونحتاج الى مزيد من الكفاءة

---

(1) ستار الجابري، **الدستور الاوروبي بين الرفض والقبول**، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2006، ص ص 2-3.

(*) لقد انضمت لألمانيا الغربية خمس ولايات تمثل المانيا الشرقية وهي (سكسونيا- براندنبورغ- مكلنبورغ- سكسونيا انهالت وتورنغن).في 17 تشرين الاول/اكتوبر2007، اتفق القادة الأوروبيون في لشبونة -بعد سنوات من المناقشات حول الاصلاح المؤسسات في الاتحاد الأوروبي- على معاهدة دستورية تهدف الى اعادة تنظيم المؤسسات الرئيسة للأتحاد الاوروبي بما يتلائم وعدد الدول المنضمة اليه عبر تعيين رئيس شبه دائم للمجلس الاوروبي وكذلك تعيين وزير خارجية للاتحاد وتقليص حجم المفوضية الاوروبية واعطاء سلطات جديدة للبرلمان الاوروبي، للمزيد انظر:

http: //www.syriabusiness.org/modules.29/10/2007.p1.

والديمقراطية في صناعة القرار للحصول على نتائج سياسية في صالح مواطنينا". [1]

والمعاهدة الجديدة بعكس الدستور الاوروبي الملغي مصممة لتعديل اتفاقية ماستريخت والاتفاقية المؤسسة للمجموعة الاوروبية (معاهدة روما)، تاركة كل مايخص رموز الاتحاد من علم ونشيد مراعية اسقاط كلمة دستور التي تثير حساسية بعض الدول الاوروبية، وجدير بالذكر ان المعاهدة الجديدة احتفظت بالعديد من التغييرات التي تضمنها الدستور، فرئيس المجلس الاوروبي سيتم اختياره لمدة سنتين ونصف ليصبح بديلاً عن نظام الرئاسة الدورية (كل ستة اشهر) ليكون بذلك رئيساً للرؤساء الاوروبيين، ايضاً منصب وزير خارجية الاتحاد الاوروبي الذي ينتخب داخل مجلس الاتحاد، فضلاً عن تقليص حجم المفوضية الاوروبية من 27 مفوضاً الى 18 بدأً من عام 2014. [*]

فأي تشريع في الاتحاد الاوروبي يتطلب الحصول على الاغلبية المؤهلة، ولكن استجابة للرغبة البولندية فأنه يمكن للدول الأعضاء الخضوع للنظام القديم حتى عام 2017. [2]

مما تقدم نلحظ ان معاهدة الإصلاح المؤسسي الجديدة جاءت لتخرج الاتحاد الاوروبي من عنق الزجاجة التي وضعه فيها الدستور الاوروبي لاسيما

---

(1) الاتحاد الاوروبي يسعى الى الاتفاق حول معاهدة الاصلاح المؤسسي، على الرابط التالي:
http: //www.xinhuanet.com8/10/2007.pp (1-2) .

(*) لقد اصرت البلدان الصغيرة "وبالخصوص المنضمة حديثاً للاتحاد" على ان يكون هناك مفوضاً لكل بلد وأعربت النمسا عن قلقها من كون المعاهدة الجديدة لم تقدم ضمانات بأن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد سيكون لها مفوض اوروبي ونص الدستور على ان عدد المفوضين الذين يحق لهم التصويت على القرارات الخاصة بالاتحاد 15 مفوضاًوجاءت هذه المعاهدة لتعدل من ذلك، للمزيد انظر: د.ستار الجابري، **الدستور الاوروبي بين الرفض والقبول**، مصدر سبق ذكره، ص14.

(2) الاتحاد الأوروبي يسعى الى الاتفاق حول معاهدة الإصلاح المؤسسي، مصدر سبق ذكره، ص ص 2- 4.

بعد معارضة فرنسا وهولندا، فهي تنطوي على اضافات وتعديلات للدستور الاوروبي من شأنها ان تسهم في دعم وحدة القرار الاوروبي خصوصاً بعد ان ازداد عدد أعضاء الاتحاد الاوروبي ليصل الى 27 دولة فبات من الصعب على تجمع يضم هذا الكم من الدول الاتفاق حول قرار موحد في ظل نظام مؤسساتي معقد، ولم تسلم هذه المعاهدة الجديدة من الانتقادات فبولندا وبريطانيا وايطاليا كانت من بين دول الاتحاد التي لديها بعض التحفظات على المعاهدة، فبولندا تريد آلية تصويت مستقبلية للاتحاد الاوروبي تسمح بتجميد قرارات الاتحاد في حال لم توافق عليها اقلية من الدول الاعضاء، فحصلت بموجب الاتفاق الجديد بأن يسمح لها بتأجيل العمل بهذا النظام حتى عام 2014، وحصلت ايضاً على اضافة اجراء ينص على انه لايمكن تعديل المعاهدة الابأجماع الدول الاعضاء ونالت مقعداً من بين ثلاثة مقاعد لمحامين عامين في محكمة العدل الاوروبية.(1)

بريطانيا كانت تريد البقاء خارج مجال التعاون في مجالي الشرطة والقضاء ومعاهدة الحقوق الاساسية، بينما عارضت ايطاليا على لسان رئيس وزرائها الاسبق (رومانو برودي) نظام توزيع المقاعد في البرلمان الاوروبي والذي كان من المقرر ان يعطي للايطاليين بحلول عام 2009 مقاعد في البرلمان اقل من الفرنسيين والبريطانيين، فتم الاتفاق على توزيع مقاعد البرلمان في المستقبل بما يتيح لايطاليا ان تشغل مقعداً إضافيا في البرلمان، فحصلت على (73) مقعداً مثل بريطانيا بينما حصلت فرنسا على (74) مقعداً والمانياعلى (96) مقعداً.(2)

---

(1) المصدر نفسه، ص 4.

(2) الأوروبيون يختتمون قمتهم بإقرار معاهدة إصلاح الاتحاد، على الرابط التالي:
http: //www.aljazeera.net/partel/templates/pocket pcdetailedpage.aspx

لو امعنا النظر في مسايرة زعماء الاتحاد الاوروبي لاعتراضات بعض الدول حول بنود المعاهدة لوجدنا انهم ينطلقون من فكرة جوهرية مفادها ضرورة الاعتبار من دروس الماضي، اذ ان الدستور الملغي كان بمثابة درس لهم ولذلك نجدهم لم يتوانوا عن تقديم التنازلات لهذه الدول ليستمر الاتحاد الاوروبي في مسيرته الوحدوية وفي هذا الشأن قال رئيس الوزراء البريطاني (غوردن براون) "لقد حان الوقت لأوروبا ان تتحرك قدماً للاستجابة للقضايا التي تهم الأوروبيين كالنمو الاقتصادي وملفات التغيير المناخي والأمن.[1]

الاتحاد الاوروبي على وفق وصف الدكتور حسن نافعه[*] " عملاق اقتصادي وقزم سياسي" إشارة الى كون الاتحاد الاوروبي حقق وحدته الاقتصاديه ولكنه الى الان لم يكمل وحدته السياسية ونستدل على ذلك من خلال تباين مواقف الدول الاعضاء فيه حيال القضايا الداخلية والخارجية فعلى الصعيد الداخلي كانت الأزمة اليوغسلافية وماتبعها من ازمات في البوسنة والهرسك وكوسوفو ومقدونيا كلها ازمات اثبتت عدم قدرة الاتحاد الاوروبي على حل النزاعات الداخلية بمعزل عن الولايات المتحدة الامريكية، ولعل فشل الاتحاد الاوروبي في حل هذه النزاعات عائد الى تباين المصالح والتحالفات داخل الاتحاد، ففرنسا كانت حريصة على ان تكون القضايا الاوروبية شأناً أوروبياًعلى وفق الرؤية الديغولية وتجد فرنسا نفسها معنية بأمن

(1) الأوروبيون يختتمون قمتهم بإقرار معاهدة إصلاح الاتحاد الاوروبي، مصدر سبق ذكره، ص1.

(*) رئيس قسم السياسة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.

القارة الأوروبية في المقام الأول، ولذلك كانت ثوابت الدبلوماسية الفرنسية ترتكز على اسس ثلاثة حيال هذه الأزمات [**] [1] :

1. تحجيم الصراع ليبقى شرر الحرب داخل حدود يوغسلافيا الاتحادية.
2. تجنيب جمهورية يوغسلافيا الاتحادية من أي هزة من شأنها ان تضعفها في العمق.
3. الحيلوله دون قيام كيان او دولة إسلامية في منطقة حساسة مثل البلقان.

اما موقف المانيا مما جرى في يوغسلافيا الاتحادية والتي لايفصلها عن حدود ألمانيا الجنوبية سوى شريط من الاراضي النمساوية فهو موقف تحريضي واضح بالرغم من كون وحدة يوغسلافيا لاتشكل أي تهديد لالمانيا ولا على مستقبلها السياسي مما يعكس حلم المانيا في السيطرة على وسط وشرق اوروبا، وهذا يعني ان تفكيك وحدة يوغسلافيا واقتطاع اقليم كوسوفو ذي الموقع الجيوستراتيجي سيمهد بدوره على بسط النفوذ الألماني على شرق اوروبا بالكامل.

اضف لذلك ان عملية توسيع الاتحاد الاوروبي والامتداد نحو الشرق كانت تسهم في تلبية بعض متطلبات بروز المانيا كقوة كبرى في القرن القادم.

(**) هذا كان موقف السياسة الفرنسية قبل تولي ساركوزي رئاسة الجمهورية الفرنسية، اذ تشير توجهاته الى وجود نوع من التوافق في توجهات السياسة الخارجية الفررنسية مع السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

(1) عبد المنعم سيد، **الغرب وقرار الدول الإسلامية برفع حظر السلاح عن البوسنة**، مجلة قضايا دولية، (اسلام اباد: العدد (293)، 1995، ص20.

اما بريطانيا فكانت تسير ضمن خطة معدة مسبقاً مع الولايات المتحدة الامريكية بشكل رئيس بهدف تدمير القوة العسكرية اليوغسلافية.

هذه مواقف ابرز الدول الفاعلة داخل الاتحاد الاوروبي والتي اظهرت وبشكل لايقبل الشك تباين المواقف الاوروبية في الاتفاق على قرار موحد وحاسم بعكس وحدة الموقف السياسي الاوروبي بمعزل عن الولايات المتحدة الامريكية.

اما على الصعيد الخارجي فالموقف الاوروبي لايختلف عن مثيله الداخلي والحرب الاخيرة على العراق انصع دليل على ذلك فعندما لجأت الولايات المتحدة الامريكية الى مجلس الامن سعياً منها لاستصدار قرار يخولها بشن الحرب على العراق ويضفي عليه طابع المشروعية الدولية، كان الاتحاد الاوروبي حينها ممثلاً بأربعة مقاعد في مجلس الامن نصفها دائمة (فرنسا، بريطانيا) ونصفها الآخر غير دائمة (المانيا، اسبانيا)، واظهرت المناقشات التي دارت في مجلس الامن انقساماً واضحاً في الموقف الاوروبي وخصوصاً بين الموقف الفرنسي من جهة والموقف البريطاني من جهة اخرى، فبريطانيا كانت مصرّة على القيام بعمل عسكري ضد العراق متبنيةً الموقف الامريكي بينما عارضت ألمانيا كل عمل عسكري والحال نفسه ينطبق على فرنسا، في الوقت الذي كانت فيه كل من ايطاليا واسبانيا وهولندا مع قرار ضرب العراق مشترطة ان يتم ذلك في اطار الامم المتحدة.

والحرب على العراق ليست هي القضية الوحيدة على الصعيد الخارجي التي بينت مدى تباين المواقف الرسمية الاوروبية، فالموقف من الصراع العربي الاسرائيلي والموقف من الارهاب ماهي الا قضايا اخرى لم يتفق الاوروبيون بشأنها.

ويعكـس الانقسـام الاوروبي عجـز بلـدان الاتحـاد عـن اتخـاذ سياسـة خارجيـة مشتركة تعكس وحدة الموقف الاوروبي.ومع انضمام بلـدان أوروبـا الشرقيـة للاتحـاد برزت اكثر قضية السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الاوروبي، الامر الذي استلزم من قادة الاتحاد الاوروبي بذل جهود اكبر لتحقيق نوع من الوحدة السياسية عبر السعي الحثيث لتقريب وجهات النظر الاوروبية وخصوصاً حيال القضايا العالمية.

وتمارس الثقافة والخبرة السياسية دورها في تباين المواقف داخل لاتحاد الاوروبي بين دول شرق اوروبا وتلك التي في غربها وبالـذات مـايتعلق منهـا بمسـألة السـيادة، ففي الوقت الذي تبلورت فيـه لـدى الأعضـاء القـدامى في الاتحـاد الاوروبي (اوروبـا الغربية) خبرة متراكمـة نتجـت عـن خـوض حـربين عـالميتين وصـارت تضـع مسـألة السيادة القومية في مرتبة لاحقة للأستقرار السـياسي والرخـاء الاقتصـادي، عـلى نحـو مكّـن هـذه المجتمعـات في ظـل الليبراليـة واقتصـادات السـوق مـن التعـاطي مـع التنازلات المستمرة عن حقوق اصيلة في مجالات متنوعة، وعلى الجانب الآخر حيـث دول اوروبا الشرقية التي كانت ترزح تحت العباءة السوفيتية وبعـد انهيـار الاتحـاد السوفيتي وصلت الى السلطة فيها ائتلافات حاكمة اتسم خطابهـا السـياسي بالنزعـة القومية الواضحة.

فالاتحاد الاوروبي يواجه تحـدياً يفـرزه التنـاقض بـين المنطقتـين، وسـتحتاج دول اوروبا الشرقية وقتاً طويلاً لتجاوز حاجز السيادة والذوبان كلياً في البناء الاوروبي.

تخشى دول اوروبا الشرقية من ان تُتخذ القرارات المهمة داخل الاتحاد من خلال مجموعة من الدول وبالتالي تفرض على باقي الدول، فنجـد تخوفـاً لـدى

هذه الدول من هيمنة الدول الكبرى في الاتحاد على عملية صنع القرار دون ان ترجع اليها.

اجمالاً يمكننا القول ان دخول دول اوروبا الشرقية اثر على بنية الاتحاد المؤسسية وكذلك عملية صنع القرار فيه، ورأى كثير من الخبراء القانونيين والسياسيين ان ضمّ هذا العدد من الدول في ظل البناء المؤسسي القديم للاتحاد سيقود الى شلله، اذا ماتم اعادة هيكلة هذه البنية بما ينسجم وهذا العدد من الدول، وبالفعل حصل الاتفاق على معاهدة البناء المؤسسي لتشكّل خطوة جريئة في طريق تحقيق الوحدة السياسية.

المطلب الثاني: السياسة الدفاعية والأمنية.

ان المدركات الامنية والدفاعية للأتحاد الاوروبي لم تتبلور بالشكل الذي نستطيع معه التحدث عن امن اوروبي وسياسة دفاع اوروبية الا في سنوات العقد الاخير من القرن العشرين، لأنه (الاتحاد الاوروبي) ومنذ تأسيس اتحاد اوروبا الغربية بموجب معاهدة بروكسل 1948 يعوّل على المظلة النووية العسكرية الامريكية للحفاظ على الامن الاوروبي والذي اصبح ومنذ تأسيس حلف شمالي الاطلسي في نيسان/ابريل 1949 جزءاً لايتجزأ من الامن الاطلسي.

ولقد جاء أول ربط بين الجانب الدفاعي والأمني لدى الاتحاد الأوروبي، عقب القمة الفرنسية-البريطانية التي عقدت في سانت مالو في أيلول/ديسمبر1998 حينما دعمت ماسُمي "القدرة السياسية والعسكرية للاتحاد الأوروبي"حيث إن الاتحاد الأوروبي كان قوة مدنية قبل هذه القمة، وكان حلف شمالي الأطلسي هو الضامن الأساسي للأمن الأوروبي، فخلال هذه القمة وافق كل من الرئيس الفرنسي السابق (جاك شيراك) ورئيس الوزراء

البريطاني السابق (توني بلير)، على ضرورة أن يتمتع الاتحاد الأوروبي بدور امني مستقل بعيداً عن حلف شمالي الأطلسي وان يُعزز هذه الدور بقوات عسكرية قوية وفاعلة.

كان توسيع الاتحاد الاوروبي ومازال سياسة امنية، فمن خلال توسيع الاتحاد الاوروبي وتوفيره الفرص السياسية والاقتصادية للدول المتقدمة للعضوية، اضحى الاستقرار وعدم الصراع في المنطقة اكثر احتمالاً.وما يؤكد كون التوسيع سياسة امنية هو ان الدول التي تنضم للاتحاد الاوروبي تضم معها مصالحها وأولوياتها الامنية والتي من شأنها ان توسّع من نطاق السياسة الخارجية والامنية الاوروبية المشتركة، لكن هذا التوسع (موضوع الدراسة) يختلف عما سبقه من حيث الحجم والمجال، فكيف يمكن ل27 دولة ان تكون قادرة على تحديد مصالحها الاستراتيجية؟وكيف يمكن ان يؤثر التوسع في اداء السياسة الدفاعية والامنية الأوروبية؟

التوسع شرقاً-وكما اسلفنا- يحمل في طياته فرصاً ومخاطر، ولعل اهم فرصة فيه هو انه يؤدي الى زيادة عدد الدول الداخلة في السياسة الدفاعية والامنية الاوروبية، لكن تبرز مشكلة تدور حول الخلاف بين الاعضاء الجدد والاعضاء القدامى حول روسيا، اذا ان الاعضاء الجدد (اوروبا الشرقية) تخشى من روسيا بحكم الماضي الذي عاشته تحت السيطرة السوفيتية، بخلاف فرنسا والمانيا اللتين تسعيان لاقامة شراكة استراتيجية مع روسيا ففي ظل اتحاد اوروبي مكوّن من 27 دولة قد تتغير التحالفات والائتلافات بسهولة طبقاً للقضايا محل الاهتمام.

من ابرز الآثار التي نتجت عن توسيع الاتحاد الاوروبي شرقاً على صعيد السياسة الامنية الاوروبية هي مسألة الحدود، فمعظم دول اوروبا الشرقية

ستشكل الحدود الخارجيـة للاتحـاد الاوروبي، وبالتـالي فـأن تـأمين الحـدود الشرقيـة للأتحاد الاوروبي وكذلك السياسات العامة الخاصة بالجيران الجـدد للأتحـاد ستصـبح بمثابة مصالح حيوية بالنسبة للسياسة الدفاعية والامنية الاوروبية.

يمكن لنا ان نبرز أربعة آثار رئيسـة افرزهـا توسـيع الاتحـاد الاوروبي شرقـاً عـلى السياسة الدفاعية والامنية.

أولاً: ويتعلق بالبعد العسكري، فهذه الدول المنضمّة حديثاً للاتحاد الأوروبي لـن تضيف له كثيراً وخاصة فيما يتعلق بالمعدات لأنها لاتزال تمتلك معدات قديمـة منـذ الحقبة السوفيتية وتحتاج الى تحديثها، فضـلاً عـن الإنفـاق عـلى السياسـة الدفاعيـة لدول اوروبا الشرقية هو قليل اذا ماقورن بـدول الاتحـاد القديمـة ويوضـح الجـدول الآتي الانفاق الدفاعي لدول الاتحاد (القديمة والحديثة) مرحلـة ماقبـل انضـمام دول أوروبا الشرقية للاتحاد لتوضيح مايمكن ان تقدمه هذه الدول للاتحاد الأوروبي.

الجدول (13)

الانفاق الدفاعي للاتحاد الاوروبي الموسع (2001-2003) /مليون دولار

دول الاتحاد الأوروبي	ميزانية الدفاع			الانفاق الدفاعي	
	2001	2002	2003	2001	2002
بريطانيا	33.60	36.0	41.30	2.4	2.4
فرنسا	25.80	30.70	34.90	2.5	2.5
ألمانيا	21.50	25.10	27.40	1.5	1.5
ايطاليا	15.90	20.20	22.30	2.0	1.9
اسبانيا	7.10	7.80	3.50	1.2	1.2
هولندا	5.70	6.90	7.20	1.6	1.6

السويد	4.10	4.30	5.20	1.9	1.7
اليونان	2.40	3.60	4.00	4.6	4.4
بولندا	3.40	3.50	3.90	2.0	1.9
بلجيكا	2.30	2.80	3.00	1.3	1.3
الدنمارك	2.10	2.24	2.60	1.6	1.6
النمسا	1.50	1.80	2.50	0.8	0.8
فنلندا	1.40	2.10	2.30	1.2	1.4
التشيك	1.20	1.40	1.90	2.1	2.1
البرتغال	1.60	1.70	1.90	2.1	2.1
هنغاريا	0.82	1.10	1.40	1.7	1.8
ايرلندا	0.79	0.78	0.79	0.5	0.6
سلوفاكيا	0.35	0.46	0.62	2.0	2.0
سلوفينيا	0.28	0.27	0.39	1.5	1.5
قبرص	0.35	0.37	0.38	2.6	2.4
ليتوانيا	0.17	0.27	0.36	1.8	1.8
لوكسمبورغ	0.15	0.20	0.23	0.8	0.90
لاتفيا	0.08	0.11	0.20	1.2	1.8
استونيا	0.07	0.10	0.16	1.2	1.6
مالطا	0.03	0.03	0.03	0.7	0.7

المصدر: محمد احمد مطاوع، **السياسة الدفاعية والامنية الأوروبية وتوسيع الاتحاد الاوروبي شرقاً**، أوراق اوروبية، (القاهرة: مركز الدراسات الاوروبية)، العدد 3، يوليو 2005، ص ص 57 – 58.

من الممكن ان تسهم هذه الدول في ما تقدمه من خلال مجموعات المعارك، اذ يوجد لدى الاتحاد الاوروبي (30) مجموعة معارك وبالتالي فأن أي شيء ذا

قيمـة مـن الناحيـة العسـكرية تقدمـه هـذه الـدول وتجعلـه متاحـاً للاسـتخدام في مجموعات المعارك سيكون مؤثراً.

وتفضّـل دول اوروبـا الشرقيـة العمـل العسـكري فقـط في اطـار حلـف شـمالي الاطلسي بدعوى ان الاتحاد الاوروبي لايمتلك قدرات عسكرية كافية، فضلاً عـن كونـه يفتقر لأدوات التحكم والقيادة ولهذا فان اي عملية معقدة وعالية المستوى لايمكـن للأتحاد حلها دون الرجوع لحلف الناتو، وهذه تعدّ بمثابـة اشـكالية تواجـه الاتحـاد الاوروبي، وبالتالي فأن العنصر الاساسي الذي قد يؤثر على السياسة الدفاعية والامنيـة الاوروبية في المستقبل سوف يتمثـل في مـدى الاتفـاق السـياسي والاسـتراتيجي حـول حلف شمالي الاطلسي والاتحاد الاوروبي.

إن مدى مساهمة دول أوروبا الشرقية في السياسة الدفاعيـة والأمنيـة الأوروبيـة ضعيف جداً (الجدول السابق) نظراً لكون حجم الإسهامات التي تعهدت بها في قمة هلسنكي *، قليلة جداً، فضلاً عن كـون هـذه الـدول تعـاني مـن مشـاكل هيكليـة في تمويل القوات، خصوصاً إذا أخذنا بنظر الاعتبـار إن معظـم إن لم يكـن كـل القـوات التي تعهدت بها هي قوات ذات مهـام مزدوجـة بـين حلـف شـمالي الأطـلسي وبـين السياسـة الدفاعيـة والأمنيـة الأوروبيـة، وإذا ماحـدث أي نـوع مـن التضـارب بـين اختصاصات حلف شمالي الاطلسي واختصاصـات السياسـة الدفاعيـة الاوروبيـة، فـأن دول اوروبا الشرقية ستقف مع حلف شمالي الاطلسي، وبالتالي فأن تأثير هذه الـدول سيكون ضعيفاً في السياسة الدفاعية والامنية الاوروبية من الناحيـة العسـكريةولكنه سيكون مؤثراً من الناحية السياسية، لما سيحدثه من انقسام في المواقف.

بالرغم من كون التوسع سيؤدي الى تحديث جيوش دول اوروبا الشرقية وبما قد يسهم في بناء فضاء عسكري اوروبي مشترك جديد، لكنه سيؤدي من جهة ثانية الى صعوبة في خلق مايسمى "ثقافة عسكرية مشتركة لاوروبا"، فالثقافة العسكرية لكل من فرنسا والمانيا وبريطانيا تختلف عن الثقافة العسكرية لدول اوروبا الشرقية وبالتالي فهذه الاخيرة ستحتاج الى وقت طويل لتكتسب الثقافة العسكرية المشتركة.

ثانياً: ظهور اشكال متعددة من المرونة في مجال السياسة الدفاعية والامنية الاوروبية، اذ ان الاتحاد الاوروبي اعطى للدول القادرة والراغبة فرصة القيام بعمليات نيابة عنه ككل ولعل الغاية المتوخاة من هذا الاجراء هي التغلب على عقدة المصالح والتوجهات المختلفة للدول الاعضاء في الاتحاد سواء القدامى او الجدد.

يمكن القول ان المرونة لازمة ليكون للاتحاد الاوروبي سياسة دفاعية وامنية لأنه من الصعوبة بمكان ان توافق كل دولة على عملية معينة قد لاتكون مهتمة بها، فالمسألة اذاً هي مسألة ارادة سياسية لحكومات الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي الموسع.

وبالرغم من ذلك هناك دول داخل الاتحاد لاتدعم هذا الفهم الايجابي للتكامل المرن، ويمكن لنا تلخيص الموقف من خلال كون الدول التي من المتوقع ان تكون جزءاً من مجموعة النواة (A core group) تدعم التكامل المرن كبلجيكا وفرنساوالمانيا وبريطانيا وايطاليا، بينما ترفض الدول الاخرى التي تخشى ان تُترك خارج مجموعة هذا المفهوم، كاستونيا والمجر وبولندا منطلقة من ان التكامل المرن ماهو الامحاولة لاختطاف التكامل الاوروبي من خلال الموافقة

على القرارات الرئيسة بدون تدخل القادمين الجدد (اوروبا الشرقية) خوفاً من ان تعرقل هذه عملية التكامل الاوروبي.

ثالثاً: يتمثل فيما يفرزه التوسع على الجانب المدني للسياسة الدفاعية والامنية الاوروبية، فدول اوروبا الشرقية يمكنها ان تقدم اسهامات كبيرة في هذا المجال (المدني) نظراً لخبرتها في عمليات حفظ السلام سواء اكانت تحت قيادة الامم المتحدة او حلف شمالي الاطلسي، يضاف لذلك مناداة بعض هذه الدول بأيجاد نوع من التخصص وتقسيم العمل بين الاتحاد الاوروبي وحلف شمالي الاطلسي بحيث يتولى الاتحاد الاوروبي القضايا الخاصة بالامن الرخو بما فيها البعد المدني، ويتولى حلف شمالي الاطلسي القضايا الخاصة بالامن الصلب (القضايا المعقدة).

وتجلى ذلك في اتفاق دول الاتحاد الاوروبي على وضع خطة لتقوية البعد المدني للسياسة الدفاعية والامنية الاوروبية، اذ ان دول اوروبا الشرقية تسعى الى توفير قيمة مضافة في مجال ادارة الازمات في الاتحاد الاوروبي وستسهم في دعم قدرات الاتحاد بخبراتها ومواردها الخاصة.

رابعاً: من شأن توسيع الاتحاد الاوروبي بدخول دول اوروبا الشرقية لعضويته ان يغير من توجهات الاتحاد الاوروبي الامنية، بمعنى ان دول اوروبا الشرقية لاتهتم بأفريقيا ولاحتى بالبحر المتوسط فمجمل اهتمامها منصب على ناحية الشرق وتبعاً لذلك فأن هذه الدول من المحتمل ان تضغط بأتجاه ان تتدخل السياسة الدفاعية والامنية الاوروبية في الشرق (ملدوفيا، القوقاز وجورجيا) بدرجة اكبر.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو اين ستتجه القدرات العسكرية لدول اوروبا الشرقية لحلف شمالي الاطلسي ام للاتحاد الاوروبي؟

من خلال متابعة مواقف دول اوروبا الشرقية نجد ان هذه الدول اكدت على مايسمى "المهام المزدوجة" (The double-hatted)، لقدراتها العسكرية التي تعهدت بها، بمعنى اوضح ان قدرات هذه الدول ستكون متاحة لكل من الاتحاد الاوروبي وحلف شمالي الاطلسي حتى ان بعض هذه الدول كبولندا والتشيك كانت قد وضعت الاشخاص انفسهم لتمثيلها في كل من الاتحاد الاوروبي وحلف شمالي الاطلسي.

اما فيما يخص التحديات المستقبلية للسياسة الدفاعية والامنية الاوروبية فهي ليست مادية (في الادوات العسكرية) بقدر ماهي في الارادة السياسية، فأوروبا تمتلك الاموال التي تمكنها من الحصول على هذه الادوات العسكرية، فمثلاً تستطيع فرنسا وبريطانيا بناء حاملة طائرات لكن المشكلة تكمن في كيفية استخدامها، بمعنى انها لاتتفق عى مايجب عمله.

التحدي المستقبلي الاخر يتمثل في طبيعة العلاقة بين السياسة الدفاعية والامنية الاوروبية وحلف شمالي الاطلسي، فلقد وُصف الناتو تأريخياً بأنه المدافع عن امن الاتحاد الاوروبي ولعبت الولايات المتحدة الامريكية دورها في دعم السياسة الدفاعية والامنية الاوروبية ولكنها وضعت شروطها مقابل هذا الدعم، فهي كانت مع انشاء قوات اوروبية فعالة ومتاحة ولكنها عارضت فكرة ظهور اوروبا استراتيجية مستقلة عن حلف شمالي الاطلسي، لانها كانت تدرك ان استقلال الاتحاد الاوروبي عن حلف شمالي الاطلسي سيجعل منه منافساً قوياً لها.

المطلب الثالث: الأثر على صياغة هوية أوروبية موحدة.

الاتحاد الاوروبي لا يشكل حالياً ولن يصبح في المستقبل نسخة مكبرة طبق الاصل من دولة قومية ولايمكن تفسير تطور الاتحاد الاوروبي على مقاس دولة

فيدرالية مركزية ذات حجم قاري على غرار الولايات المتحدة الامريكية، فهو بالاحرى كيان سياسي من نوع جديد لاتنطبق عليه المقولات الدستورية المعهودة، اذ ان هذه المقولات مستقاة من مؤسسات الدولة القومية، وفي الاساس منها مقولة سيادة جهاز التشريع الاساسي وخضوع الجهاز التنفيذي المركزي لمحاسبة جهاز التشريع هذا، وخلافاً لذلك فالاتحاد الاوروبي لايتوافر على مصدر سيادي واحد للقانون ولايمتلك جهازاً تنفيذياً مركزياً متعدد الوظائف يخضع للمحاسبة الديمقراطية من جانب ممثلي الشعب. ويكون السؤال المطروح هو مالصيغة الحالية للأتحاد بعد ان توسع وماهي الصيغة المستقبلية التي من المحتمل ان يكون عليها الاتحاد الاوروبي؟

الاتحاد الاوروبي لايشبه الاشكال الدستورية للدول القومية لامن قريب ولا من بعيد، فمعظم صلاحيات الاتحاد نابعة من معاهدات مبرمة بين الدول الاعضاء ولاتزال معاهدة روما (1957) تؤلف اساس الاتحاد الاوروبي ولكن معاهدة ماستريخت (1992)، جاءت لتغير من هوية البناء الاوروبي، اذ ان اسم المجموعة الاقتصادية الاوروبية تحول عقب هذه المعاهدة الى الاتحاد الاوروبي، يقول فاليري جيسكار ديستان"ان تحول الاتحاد الاوروبي الى منظمة مناطقية لاوروبا والشرق الاوسط يفقده شرعيته كأتحاد اوروبي وانه شيء اخر او مشروع اخر " ويرى ديستان انه من الضروري ان تتمتع الدول الاعضاء بالشجاعة للأقرار بأن الاتحاد الاوروبي هو بالاساس مشروع سياسي لا علاقة له بالتحديات الجغرافية، وبالتالي يمكن لبعض الدول ان تعلن عن عدم رغبتها بدخول الاتحاد لاسبابها السياسية والاقتصادية الخاصة كما هو الحال مع سويسرا او النرويج.

وبعد ان انضمت دول اوروبا الشرقية للأتحاد الاوروبي، برزت مسألة تحديد هوية الاتحاد الاوروبي لما لها من اهمية كبيرة ليس لكونها قضية تأريخية

او قضية فلسفية ولكن لكونها تضفي على الإتحاد الاوروبي صفة يستطيع من خلالها التحدث بأسم الدول الاعضاء فيه.

تتباين المواقف الأوروبية بشأن الشكل الذي سيكون عليه الإتحاد الأوروبي عقب التوسيع، فألمانيا تريد توسعة الإتحاد الأوروبي وتحويله الى فيدرالية ليصبح على غرار الولايات المتحدة الأمريكية تؤيدها بهذا التوجه فرنسا، بخلاف بريطانيا الحذرة من الاندماج والتي تميل إلى نوع من الاستقلالية والدليل على ذلك انها وحتى كتابة هذه السطور لم تستعمل اليورو بالرغم من دعوات رئيس وزرائها السابق (توني بلير)، لقيام أوروبا القوية وليس دول قوية داخل الإتحاد وقال بأن مستقبل بلاده سيكون من داخل أوروبا .

من المحتمل ان لا يتبع الإتحاد الاوروبي اياً من هذه الاشكال ولكنه قد يمزج بين عدد منها.

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية الناجمة عن توسيع الإتحاد الأوروبي

كما افرز التوسيع آثاره على الصعيد السياسي، اثرّ أيضا على الصعيد الاقتصادي، ولكن السؤال هنا هل هذا التأثير سلبي أم ايجابي؟

تشير اغلب الدراسات التي تناولت موضوع توسيع الإتحاد الأوروبي الى كون توسعة الإتحاد الأوروبي ستعود بالفائدة على جميع الأطراف بالرغم من الكلف التي سيتحملها الطرفان (الأعضاء القدامى والجدد).

فدول أوروبا الشرقية ستجني فوائد عديدة جراء انضمامها للاتحاد الأوروبي على المديين القصير والمتوسط، وكذلك الحال بالنسبة لدول الإتحاد القديمة فهي الأخرى ستستفيد من هذه العملية.

اثر التوسيع على تمويل ميزانية الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يتطلب إعادة هيكلة هذه الميزانية بما يتلاءم وعدد الدول المنضمة للاتحاد الأوروبي، وكذلك اثر على معدلات النمو الاقتصادي ومسألة الهجرة وانتقال العمالة وكذلك اثر على السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة، واثر أيضا على تدفقات الاستثمارالاجنبي المباشر، وسنحاول في هذا المبحث جاهدين توضيح هذه الآثار بشيء من التفصيل.

ويبين الجدول الآتي الآثار الاقتصادية التي خلفتها عمليا التوسيع المتعاقبة للاتحاد الأوروبي على جوانب مختارة.

الجدول (14)

تأثير عمليات التوسيع المتعاقبة على الاتحاد الاوروبي من الناحية الاقتصادية (مؤشرات مختارة) / نسبة مئوية

الزيادة في عدد الاعضاء	الزيادة في المساحة	الزيادة في عدد السكان	الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي (GDP)	التغير في متوسط نصيب الفرد
6 ـــ 9	**%31**	**%32**	**%29**	**%_3**
9ـــ 12	**%48**	**%22**	**%51**	**%_6**
12ـــ 15	**%43**	**%11**	**%8**	**%-3**
15ـــ 27	**%34**	**%29**	**%9**	**%-16**

SOURCES:

MICK HILLYARD AND CHRISTOPHERBARCLAY, **EU ENLARGEMENT" the financial consequences**, research paper, 98/56, IMF, MAY 2004, p9.

المطلب الأول: تمويل ميزانية الاتحاد الاوروبي.

يميل الاتحاد الأوروبي (بخلاف المنظمات الدولية والحكومية التقليدية التي تحصل على الاموال التي تحتاجها من حكومات الدول الاعضاء بصورة مباشرة بشكل حصص نقدية تتناسب ومقدراتها الاقتصادية) الى الاعتماد على مصادر تمويل ذاتية، تتكون ميزانية الاتحاد الاوروبي بنسبة 60% من اسهام الدول من الناتج المحلي الاجمالي لكل دولة من دول الاتحاد و 24% استقطاع من الضرائب غير المباشرة التي تحصلها الدول و14%من حاصلات الديون وضرائب على الواردات واقل من 2%من القطاع الزراعي.

اما بخصوص اوجه الانفاق في الاتحاد الاوروبي فتنصرف بأتجاه تنفيذ برامج وسياسات وانشطة فعلية تستهدف اصلاح الخلل في هيكل سياسات الدول الاعضاء وتذليل العقبات التي تحول دون تحقيق التكامل والوحدة بينها.

تمويل ميزانية الاتحاد الاوروبي كانت ولاتزال موضوع جدال بين دول الاتحاد الاوروبي، فدول الاتحاد تنقسم بشأن مساهمتها في ميزانية الاتحاد على قسمين: دول تأخذ اقل مما تدفع (الدول الممولة)، ودول تأخذ اكثر مما تدفع (الدول القابضة)، وبضمنها دول اوروبا الشرقية، ويحدد الفرق بين المبلغ الذي تسترجعه على شكل مساعدات، مركز الدولة في مساهمتها في تمويل الميزانية، فهناك دول تتحمل اعباء اكثر من غيرها في تمويل الميزانية وهذه المسألة موضوع خلاف بين دول الاتحاد الاوروبي، وبالخصوص فرنسا وبريطانيا، اذ ان بريطانيا وبعد عام واحد على انضمامها للجماعة الاوروبي (الاتحاد الاوروبي)، طلبت اعادة التفاوض حول شروط الانضمام لجملة اسباب من بينها عدم عدالة توزيع اعباء الميزانية وتمت الاستجابة لها بالفعل وحلت المشكلة عام (1975)، ثم عادت بريطانيا بعد ذلك لتؤكد من جديد انها تعطي

اكثر مما تأخذ، جاء ذلك على لسان (مارغريت تاتشر) مطالبة بأستعادة ماتدفعه من اموال زائدة (I want my money back)، كان ذلك عام 1979 وعزت تاتشر هذه المطالب الى قلة المزارعين البريطانيين والدور الثانوي الذي يلعبه قطاع الزراعة في الاقتصاد القومي البريطاني فحصلت على مساعدات بقيمة 4.8 مليار يورو.

كانت بريطانيا تسعى لتخفيف الدعم الزراعي المقدم لدول الاتحاد الاوروبي وتقديم دعم اكبر لقطاعات البحث العلمي والتطوير، وهذا ماكانت فرنسا ترفضه بشده بأعتبار ان قطاعها الزراعي مدعوم بشكل كبير من قبل الاتحاد الاوروبي، جدير بالذكر ان اكثر من 40% من ميزانية الاتحاد الاوروبي على المساعدات الزراعية ويذهب ثلثها للمناطق الفقيرة ويذهب الباقي للنفقات الادارية والمساعدات الخارجية، وجاء انضمام دول اوروبا الشرقية ليزيد من حدة الخلافات بشأن تمويل ميزانية الاتحاد الاوروبي فهذه الدول تحتاج اكثر من غيرها من دول الاتحاد للاموال الامر الذي اثر بدوره على دول كانت تستفيد من الميزانية كأسبانيا والبرتغال واليونان، فتلقائياً سيقل التخصيص المقرر لهذه الدول من الميزانية مع دخول دول اوروبا الشرقية، التي تعاني اصلاً من تخلف في بنيتها السياسية والاقتصادية.

بريطانيا من جانبها قدمت اقتراحاً يقضي بخفض الدعم المقدم لدول اوروبا الشرقية بنسبة 8% الا ان هذا الاقتراح قوبل بالرفض من معظم اعضاء الاتحاد الاوروبي، وكان هذا الاقتراح الذي تقدم به رئيس الوزراء البريطاني السابق (توني بلير)، يقوم على ضرورة تخصيص 296 مليار يورو كمساعدات محلية لدول الاتحاد في مدة الميزانية القادمة (2007-2013)، مع خصم 150 مليار يورو من هذا المبلغ ليتم تقديمها لدول اوروبا الشرقية، وهو اقل من الميزانية التي تم تخصيصها سابقاً ويرى ايضاً ان هذه المبالغ سيتم تخصيصها

لتطوير الشوارع والسكك الحديدية اضافة لمشاريع اخرى في البنية التحتية، واعربت دول اوروبا الشرقية عن رفضها لهذه المقترحات البريطانية، واعلن رئيس الوزراء البولندي (كاز يمبيرز ماشينكفيتس)، ان بلاده ستستخدم حق النقضّ (الفيتو) في حال تقديم المقترحات بصيغتها الحالية، لانها وجدت فيها اجحافاً بحقها.

لقد خصص الاتحاد الاوروبي مبلغ 40 مليار يورو كمعونات لدول اوروبا الشرقية، وهذه الاخيرة وبمجرد انضمامها للاتحاد الاوروبي فأنها ساهمت في ميزانية الاتحاد الاوروبي ب3.3 مليار يورو خلال السنة الاولى واكثر من 5 مليارات في العامين التاليين.

ويأمل قادة الاتحاد الأوروبي التوصل لاتفاق بشأن الميزانية طويلة الاجل لتفادي حصول فجوة داخل الاتحاد نابعة عن الخلاف الفرنسي – البريطاني (المذكور سلفاً)، وتسعى المانيا لحل هذا الحلاف عن طريق تبني المستشارة الالمانية (آنجيلا ميركل) لهذه المسألة فقامت بجولة شملت باريس ولندن سعياً منها للحصول على تنازلات معينة من فرنسا في قضية الدعوم الأوروبية للزراعة الفرنسية يقابلها تنازل بريطاني معقول عن مطلب خفض الحصة البريطانية في الميزانية الأوروبية، وتعدّ هذه القضية بمثابة حجر العثرة في طريق اتفاق دول الاتحاد الأوروبي على ميزانية الاتحاد (2007-2013).

نلحظ ان مجيء دول اوروبا الشرقية للاتحاد قد فاقم من الخلاف حول الميزانية، فمعظم هذه الدول تعتمد على القطاع الزراعي وهذا بدوره سيعزز من الموقف الفرنسي على حساب الموقف البريطاني، فضلاً عن كون بعض دول الاتحا القديمة كأسبانيا والبرتغال واليونان ترى ان هذا التوسيع سيضر بحجم المساعدات التي يقدمها لها الاتحاد.

المطلب الثاني: معدلات النمو الاقتصادي.

لم يسبق للاتحاد الاوروبي ان استقبل في صفوفه بلداناً فقيرة مثل بلدان اوروبا الشرقية، اذ ان ان هناك فروقات كبيرة في الاجور والرواتب بين دول الاتحاد الاوروبي القديمة ودول اوروبا الشرقية (الجديدة)، ووفقاً لدراسة اجرتها صحيفة تشيكية، فأن معدل الرواتب في دول مثل المانيا والنمسا على سبيل المثال تبلغ 2600 يورو شهرياً بالمقابل بلغ المعدل في التشيك 550 يورو وفي سلوفاكيا 350 يورو وفي بولندا 500 يورو والمجر 560 يورو، وتشير الدراسة الى ان دول اوروبا الشرقية هي الافقر في مستوى المعيشة مقارنةً بغيرها من دول الاتحاد الاخرى، فمتوسط دخل الفرد في هذه الدول لايزيد عن 43% من معدل دخل الفرد في بلدان الاتحاد الخمسة عشر القدامى التي يصل متوسط دخل الفرد فيها الى 23210 يورو بينما لايزيد بالنسبة لدول اوروبا الشرقية عن 10700 يورو، ولعل صورة التفاوت تزداد وضوحاً اذا ماعلمنا ان متوسط دخل الفرد في لوكسمبورغ يبلغ 44الف يورو في العام، وينخفض ليصل الى 24 الف يورو في المانيا و19الف في اسبانيا اما في بولند فيبلغ 9 الاف، ويشير الخبراء الاقتصاديين الى ان الاسباب الرئيسة لهذا التفاوت عائدة الى تباين القوة الشرائية ونفقات المعيشة، ولو اننا اجرينا مقارنة بين انضمام بلدان اوروبا الشرقية للاتحاد وبين انضمام اسبانيا والبرتغال من ناحية الدخل، لوجدنا ان الاسبان والبرتغاليين حين انضموا للاتحاد الاوروبي كان لهم دخل يمثل مايقرب من 70%من المعدل السائد داخل الاتحاد الاوروبي، اما سكان اوروبا الشرقية فأن نسبة الدخل بلغت 43% (كما ذكرنا سابقاً).

بالرغم من كون دول اوروبا الشرقية اضافت للاتحاد الاوروبي مانسبته 29% من عدد سكانه، بيد ان وزنهم الاقتصادي يقع في مرتبة تتوسط بين بلجيكا وهولندا أي مايقرب من 5%من الاقتصاد الاوروبي، والثروة في البلدان

محل الدراسة هي اقل بنحو 4% من المعدل، كما انها لن تضيف لأجمالي الناتج الاقتصادي للاتحاد الاوروبي اكثر من 9%، ولكن مع ذلك لاتظهر لنا هذه الارقام سوداوية الوضع الاقتصادي، فالآفاق تبدو اكثر اشراقاً لدى الاخذ بعين الاعتبار دور القطاع الخاص في الامدين القصير والمتوسط، حيث ان رأس المال الخاص بدا يخطط لاستغلال الطاقات الشابة لأوروبا الشرقية والمترافقة مع اجور متدنية تعيل بها عمالها على الاقل في مرحلة اولى (خُمس مايتقاضاه العامل الالماني).

قضية النمو الاقتصادي تشكل الهم الاكبر لدول اوروبا الشرقية، فالبون الذي يفصل بين معدلات النمو الاقتصادي بينها وبين دول الاتحاد القديمة، يستلزم من دول اوروبا الشرقية تحقيق معدلات نمو اقتصادي للّحاق بدول الاتحاد القديمة، وتمتلك دول اوروبا الشرقية فرصاً كبيرة تدعم قدرتها على زيادة نموها الاقتصادي بفضل امتلاكها لمزايا عدة كالاحتياط الكبير في النمو وامكانيات التطوير والتي ستسهم بشكل فاعل في تسريع الاداء الاقتصادي مستقبلاً.

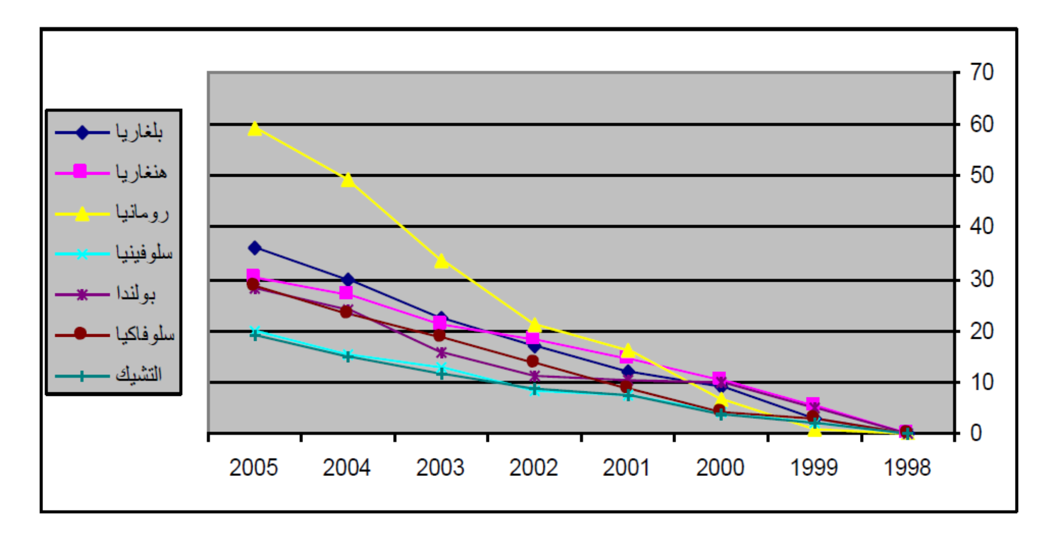
ونجد من الاهمية بمكان طرح قضية الانضمام للعملة الاوروبية الموحدة في هذا الموطن، فدول اوروبا الشرقية ترحب بالدخول للعملة الموحدة في حال سمح لها الاتحاد بذلك - كسلوفينيا-، ولكن الامر ليس بالهين خصوصاً اذا ماعلمنا ان هناك دولاً بعيدة كل البعد عن الوفاء بالمعايير التي يتطلبها الانضمام للعملة الموحدة، ذلك إن النمو الاقتصادي السريع سيؤدي إلى بعض المشكلات بالنسبة للأعضاء القدامى خصوصاً مع كون نسب النمو الاقتصادي في بلدان أوروبا الشرقية أخذت بالارتفاع تدريجياً، بحيث تبدو الآفاق مذهلة بالاستناد إلى معدلات نمو محتملة في هذه البلدان.

وعـلى وفـق الإحصـاءات الصـادرة عـن مكتـب الإحصـاء الأوروبي (eurostat)، يُلاحظ ارتفاع معدلات النمو لدول اوروبا الشرقية اذ بلغت 4.6% في بولندا و4% في سلوفاكيا و3.2%لكل من المجر وسلوفينيا و2.9% في جمهورية التشيك.[1]

هذه النسب تعزز الآمال بالتأثير الايجـابي الـذي سـيتركه انضـمام بلـدان اوروبـا الشرقية على اقتصاديات الدول الاوروبية الاخرى (القدامى).

الشكل (5)

تطور معدلات النمو في دول أوروبا الشرقية للمدة (1998 – 2005)



المصدر:

Jan Svejnar, Strategies for Growth: Central and Eastern Europe, wp/ University of Michigan., August 24, 2006.p28.

المطلب الثالث: الهجرة وانتقال العمالة.

تعد قضية الهجرة من الآثار المهمة التي تترتب على عملية توسيع الاتحاد الاوروبي، ويُقيم البعض نوعاً من المقارنة بين توحيد المانيا وتوسيع الاتحاد الاوروبي، فيرون ان توحيد المانيا زاد من عدد سكانها بنسبة 26% وان توسيع الاتحاد الاوروبي زاد من عدد سكانه بنسبة 29%، وفي ظل هذه الزيادة وفي ظل انخفاض الاجور في البلدان الشرقية وانخفاض مستويات المعيشة، فأنه قد حدثت وستحدث موجات من الهجرة الى دول الاتحاد القديمة، ويتوقع البعض ان يصل عدد المهاجرين الشرقيين المحتمل هجرتهم لهذه الدول الى اربعة ملايين مهاجر وان هذا العدد قابل للزيادة.

دول اوروبا الشرقية تعاني من ارتفاع في معدلات البطالة، انظر الجدول، وفي ظل حاجة السوق الأوروبية للعمالة الرخيصة في ضوء ارتفاع أجور العمالة الأوروبية، فأن العمالة الوافدة من شرق أوروبا ستُفضل عما سواها.

تدفقات الهجرة من الصعب التكهن بها لكن العديد من الباحثين يتفقون انه مابين (100.000) الى (400.000) من الأوروبيين الشرقيين سيتجهون صوب الغرب (دول الاتحاد الخمسة عشر) كل سنة، اذا لم يكن هناك تعقيدات او عوائق على حركة العمل، التي يرى فيها خبراء المفوضية الأوروبية خطراً يتهدد البلدان الشرقية ويتمثل في احتمال ارتفاع حجم هجرة الأدمغة (نزيف العقول) (brain drain)، نحو بلدان اوروبا الغربية وتفيد عمليات الاستطلاع ان 3و5% من حاملي الشهادات العلمية و10%من طلبة الجامعات في البلدان الشرقية ينوون الهجرة نحو الغرب، وتشير التقارير الصادرة عن المفوضية الاوروبية ان توسيع الاتحاد الاوروبي صوب اسبانيا والبرتغال عام (1986)، لم يؤد الى زيادة الهجرة بل العكس حيث ان عدد المهاجرين البرتغاليين انخفض

الى 110الف، والاسبان الى 1100الف والسؤال هنا هو هل تتكرر الظاهرة نفسها مع انضمام البلدان الشرقية وهل ستكون حركة الوافدين الجدد مؤقتة ومحدودة؟

وتخشى دول الاتحاد القديمة ان يؤدي التوسيع الى زيادة عدد العمال الوافدين بعد ان يكونوا قد تخلصوا من شروط تأشيرات الدخول* ويمارسون العمل في ورشات البناء والصيانة والخدمات في المنازل وتشير الدارسات أيضا إلى ارتفاع مستوى الكفاءة المهنية لدى عمال أوروبا الشرقية، الأمر الذي جعل المواطنين الأوروبيين يفضلون الاستعانة بخدمات عامل او عاملة من اوروبا الشرقية، وكذلك تخشى ان يؤدي زيادة العمال الوافدين وإقامتهم بصفة قانونية الى زيادة الضغط على صناديق الائتمانات الاجتماعية والانفاق في قطاع الصحة، ولذلك بادر الكثير منها الى تحديد هوامش استفادة العمال الوافدين من اوروبا الشرقية من انظمة المعونات الاجتماعية.

وكانت دول الاتحاد الاوروبي قد حددت فترة انتقالية تتراوح بين سنتين الى سبع سنوات لتحرير انتقال العمالة بين الدول الجديدة وبقية دول الاتحاد الاخرى، فالدول القديمة لاترغب في فتح حدودها امام عمال أوروبا الشرقية مباشرة، ويمكن تفهّم موقفها من خلال الارتفاع الكبير في معدلات البطالة لديها.

هناك اتجاه اخر يرى ان غالبية العمالة المهاجرة ستكون مؤقتة وتنحصر في فئة الشباب محدودي المهارات وتتوقع الدراسات ان نسبة العمالة المهاجرة الى اجمالي سكان الاعضاء الجدد لن يتجاوز 3%على المدى الطويل.

المطلب الرابع: السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة.

تعد السياسة الزراعية الاوروبية المشتركة (CAP) من اقدم السياسات التي اتفقت عليها الدول الاوروبية في اتفاقية روما (1957) وكان التطبيق الفعلي لها عام (1962)، وهدفت السياسة الزراعية الى رفع الانتاجية، ضمان مستوى معيشي عادل للمنتجين الزراعيين، الاسهام في استقرار عوائد المزارع الاوروبي، ضمان استقرار السوق، ضمان اسعار معقولة للمستهلكين واخيراًالمحافظة على البيئة وتطوير الريف.

واغلب- ان لم يكن كل - دول اوروبا الشرقية المنضّمة للاتحاد الاوروبي هي دول زراعية بالدرجة الاساس ومن الطبيعي ان يفرز انضمامها للاتحاد الاوروبي أثراً في السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الاوروبي.

وواجه مشروع توسيع الاتحاد الاوروبي عدداً من المشاكل لعل ابرزها قضية المعونات الزراعية ورغبة دول اوروبا الشرقية في المعاملة بالمثل مع الدول الاعضاء الاخرى وعدم قناعة الاتحاد الاوروبي بقدرة هذه الدول على تحمل معونات بهذا الحجم واصرارها على تدريج المعونات لتبدأ من (25%) مما تحصل عليه الدول الاعضاء في الوقت الحاضر، ودول اوروبا الشرقية كانت قد رفضت المقترح الذي تقدمت به لجنة الزراعة في الاتحاد الاوروبي والقاضي بأن يحصل مزارعوها على 25%من الإعانات الزراعية المتوفرة لدول اوروبا الغربية وذلك بشكل مبدئي على ان يزيد، بحلول عام (2013)، بولندا تعدّ من اكثر بلدان أوروبا الشرقية تضرراً في حال طبقت سياسة خفض الإعانات وهدد (جارسلو كالينوسكي) وزير الزراعة البولندي، باتخاذ خطوات جماعية، كتقديم إعانات إضافية من الموازنة المحلية في حال وجد ان عرض الاتحاد الأوروبي ليس كافياً، بيد أن الاتحاد الأوروبي في نهاية المطاف، أبقى المعونات

الزراعية للدول الشرقية اقل منها في الدول القديمة، مستنداً إلى كون الأعضاء الجدد لن يكونوا قادرين على استيعاب إعانات اكبر في الوقت الحالي وكانت المفوضية الأوروبية قد اقترحت فرض سقف للمعونات لايتجاوز 4% من إجمالي الناتج المحلي للدولة أي بنحو نصف المعونات التي تدفع للأعضاء القدامى وهي 8%من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

تستحوذ السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة على مانسبته 45% من ميزانية الاتحاد وكانت ولازالت هذه السياسة - كما ذكرنا- موضوع جدل حاد بين فرنسا وبريطانيا، ففرنسا تعتمد على الزراعة بشكل كبير بخلاف بريطانيا التي ترى انها لم تعد مجتمع زراعي وتعتمد بشكل مطلق على السوق العالمي لسد حاجتها منه وبناءً على هذا الوضع ترى بريطانيا انها لن تستفيد من أي مساعدة لقطاعها الزراعي تقدمها ميزانية الاتحاد الأوروبي كبقية الدول فهي تطالب بأجراء خصم لها في مساهمتها في الميزانية.

يتخوف المزارعون الفرنسيون والألمان والايطاليون، خصوصاً الأوروبيين الذين يسكنون مناطق فقيرة كشرق بلجيكا ومنطقة الالزاس في فرنسا والمناطق الاقل نمواً في اسبانيا وايرلندا والبرتغال واليونان من منافسة منتجات بلدان اوروبا الشرقية لانها ذات كلفة اقل من نفقات الانتاج والحماية الاجتماعية في بلدان اوروبا الغربية، والحال نفسه ينعكس على الدول الشرقية، فبولندا مثلاً تتخوف هي الاخرى من تدفق المنتجات الزراعية المدعومة مالياً من المزارعين (المدللين) في اوروبا الغربية، ولكنهم مع ذلك كانوا من المستفيدين من مشروع التوسيع اذ ارتفعت صادرات بولندا من المواد الغذائية للاتحاد الاوروبي بنسبة 40% خلال سنة واحدة وبلغت الاعانات المالية للمزارعين البولنديين 10 مليار يورو من بروكسل.

المطلب الخامس: تدفقات الاستثمار الأجنبي.

يتميز الاستثمار الأجنبي في دول أوروبا الشرقية بشكل عام والاتحاد الأوروبي بشكل خاص بالتباين صعوداً وهبوطاً.

بعد ان انضمت دول اوروبا الشرقية للاتحاد الاوروبي، نجحت بأستقطاب استثمارات أجنبية ضخمة وصلت في بولندا وحدها ال40 مليار دولار في ظرف خمس سنوات، وفي التشيك بلغت 9.3مليار دولار عام (2004) في حين فاقت التدفقات الاستثمارية لجمهورية سلوفاكيا 4مليارات دولاروفي سلوفينيا 1.9 مليار دولار، ويمكن القول ان جمهورية التشيك هي الأفضل اداءاً في مجال جذب الاستثمارات الاجنبية بعد الاخذ بعين الاعتبار حجمها من حيث عدد السكان والمساحة، اذ انها تجاوزت بأدائها بولندا التي تراجعت فيها التدفقات الاستثمارية عام (2004) الى 4.1، ويذكر ان التدفقات الاستثمارية في دول اوروبا الشرقية كانت متواضعة مقارنة مع الدول الاربع المذكورة في اعلاه، فالمجر استقطبت استثمارات بقيمة 850 مليون دولار.

لقد كان للقطاع الصناعي دور كبير في جذب اهتمام الشركات الاجنبية للاستثمار في اوروبا الشرقية وبالخصوص الشركات الاوروبية التي استخدمت مهارات اليد العاملة وتكلفتها الرخيصة لتطوير منتجاتها للسوق المحلية والخارجية فيها لذلك نجد أن الشركات الأوروبية صبت اهتمامها في شركات أنتاج محلية في دول كبولندا و في بناء مصانع جديدة في جمهورية التشيك.

أما في مجال الاتصالات فتعد دول اوروبا الشرقية مركز أهتمام بالنسبة لشركات الأتصال الأوروبية التي تبحث عن مناطق جديدة للتوسع في هذه البلدان وكانت شركة ((دويتشه تيليكوم)) قد نشطت بشكل كبير وبدأت في بناء إمبراطورية لها في أوربا الشرقية أذ قامت بشراء حصص في شركة "هاتاف" في

المجر وفي شركة الهواتف الرئيسة في سلوفاكيا ((سلوفاك تيليكوم)) وكـذلك شركـة" بي تي سي" ثاني أكـبر شـبكة هواتـف محمولـة في جمهوريـة التشـيك ولقـد واجهـت الشركات الوطنية العاملة في أوروبا الشرقية مصاعب عدة فدخول الشركات الأوروبية أدى الى طغيانها على الخطوط الثابتة فبدلا من ان ينتظر المرء عدة أشـهر للحصـول على خط ثابت جديد بات من الأيسر بالنسبة له ان يشترك مباشر في خدمة الهواتف المحمولة فتراجع تبعا لذلك عدد مستخدمي الخطـوط الثابتـة بمعـدل تـراوح 3.2% ولتحمل أعباء المنافسة الشرسة اضطرت شركات عـدة إلى خفـض الأنفـاق الرأسـمالي وتسريح عدد كبير من عمال أوروبا الشرقية.

فتح توسـيع الاتحـاد الأوروبي أمـام الشركـات والأفـراد بـاب الاسـتثمار في هـذه البلدان ففي ألمانيا مـثلا فقـررت شركـة "سـيمنس" نقـل بعـض مصـانعها إلى أوروبـا الشرقية وانطبق الحال نفسه على شركة "مان" لصناعة الشاحنات الثقيلة وغيرها من الشركات.

ويذهب ما يقرب من نصف استثمارات الاتحاد الأوروبي في أوروبا الشرقيـة إلى قطاع الخدمات كالبنوك والأسـواق التجاريـة إضـافة إلى الفنـادق وبنسـبة أقـل يـتم الاستثمار في المصانع.

الاستثمارات الأوروبيـة في أوروبـا الشرقيـة أخـذت بالازديـاد تـدريجيا اسـتأثرت بولندا بنصيب الأسد بقيمة بلغت 30.5مليار يورو تلتها المجر 18.5 مليـار يـورو ثـم التشيك 17.3مليـار يـورو وتمثـل هـذه الـدول الـثلاث مـا نسـبته 83% مـن اجـمالي أستثمارات الأتحاد الأوربي وشكلت فرنسا وألمانيا وأيرلندا وأسبانيا 60% مـن إجـمالي استثمارات الاتحاد الأوروبي المتدفقة لدول أوروبا الشرقية.

فالتوسع أذا قاد إلى هجرة الشركات والمصانع الأوروبية إلى دول أوروبا الشرقية بسبب المزايا الاقتصادية الجيدة التي تمنحها قوانين هذه الدول للمستثمرين الأجانب كالإعفاءات الضريبية والتسهيلات المالية أضف إلى ذلك مسألة انتقال المستهلكين الأوروبيين الذين يعيشون في المناطق المحاددة لدول أوروبا الشرقية إلى الشراء من هذه البلدان بالنظر إلى انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إغلاق العديد من المحلات والأسواق التجارية الأمر الذي افرز أثره على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وبالخصوص في قطاعات البناء والعقارات والنسيج والمطاعم والفنادق.

تخشى الدول الغنية في الأتحاد الأوروبي من هروب رؤوس الأموال الى الأعضاء الجدد فعلى سبيل المثال أثبت المعهد الأوربي أن الاستثمارات الألمانية المباشرة في أوروبا الشرقية أنتجت 45000 فرصة عمل ولكن هذا لا يعني أن ذلك تم على حساب عدد الوظائف في ألمانيا أو أي مكان آخر في الأتحاد الأوروبي ولقد أثبتت الدراسات الأوروبية أن الأستثمارات الخارجية المباشرة والأستثمارت المحلية احتُسبت بشكل أيجابي بعبارة أخرى أن أكثر الأستثمارات الخارجية المتدفقة لأوروبا الشرقية جاءت بالأضافة الى وليس بديلا عن الأستثمارات الموجودة في الأتحاد الأوروبي.

الآثار الأخرى

اضافة للآثار السياسية والاقتصادية – المذكورة سابقاً- هناك آثار اخرى تعلق بعضها بقضية النمو السكاني، نتيجة ارتفاع نسبة الشيخوخة في اوروبا وانخفاض معدل النمو السكاني ففي فرنسا هناك عشرة ملايين فرنسي ممن تجاوزوا سن السبعين سنة وعددهم مرشح لأن يصل عام 2020 الى خمسة عشر مليوناً، كذلك الحال بالنسبة لالمانيا، اذ ان عدد الالمان سيتراجع من 79

مليوناً الى 60 مليوناًعام (2020)، وإجمالا سينخفض عدد سكان الاتحاد الاوروبي من 500 مليون الى 450 مليون بعد مضي مئة عام.

ايضاً هناك مسألة تعدد لغات الاتحاد الاوروبي، فبعد ان كانت لغاته احدى عشرة لغة اضحت ثلاثة وعشرين لغة مما يتطلب احداث تغييرات عميقة في وسائل الترجمة، حيث ان الادارة العامة للنقل اللساني والترجمة مرتبطة بالعضوية وهي التي تغطي مجمل الاجتماعات لمجلس الوزراء الاوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة الاقاليم والبنك الاوروبي وهذه الادارة لها القدرة على توفير 700 مترجم لساني يومياً كما ان الترجمة والنقل اللساني تبلغ كلفتها 70%من لغة الى لغة بما يصل الى 2مليون يورو في السنة للفرد الاوروبي، وهذه التكلفة زادت عقب التوسع لتصل الى 2.5مليون يورو بعد توسيع الاتحاد الأوروبي الأخير.

كل هذه الآثارفضلاً عن آثار اخرى اثّرت بشكل او بآخر في الاتحاد الاوروبي (الدول القديمة والدول الجديدة)،، فالكل له مصلحة في توسيع الاتحاد الاوروبي، فالاعضاء الجدد هم الاكثر فقراً في الاعم الغالب، بيد ان نموهم الاقتصادي اخذ يتصاعد تدريجياً، فضلاً عن كونهم يمتلكون رأسمالاً بشريا وتكنولوجيا تنافسية، بالرغم من الصعوبات التي تواجهها دول اوروبا الشرقية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، الا انها ستجتاز هذه العقبات كما اجتازتها من قبلها اسبانيا والبرتغال واليونان وغيرها من الدول التي سبقتها بالانضمام للاتحاد الاوروبي، فالآثار الصعبة ستكون مؤثرة في المدى القصير بيد انه سيتم تجاوزها في الامدين القصير والمتوسط.

المبحث الثالث: الآثار السياسية والاقتصادية لعملية التوسيع على الصعيد العالمي

(الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ودول جنوب المتوسط)

فضلاً عن الآثار الداخلية هناك آثار أخرى على الصعيد الخارجي لايقل تأثيرها عن التأثير الداخلي.

المطلب الأول: الولايات المتحدة الأمريكية.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتوقع من أوروبا أن ترد لها الجميل الذي قدمته لها عن طريق مشروع مارشال*، في الوقت الذي كانت فيه الدول الأوروبية متجهة نحو إقامة تعاون مشترك فيما بينها تحت مظلة الاتحاد الأوروبي بمعزل عن واشنطن، والتي غيرت من إستراتيجيتها حيال الاتحاد الأوروبي في نهاية ثمانينيات وبداية تسعينيات القرن العشرين، بعد ان برزت دعاوى عدم جدوى وجود حلف شمالي الأطلسي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وكذلك المطالب المتزايدة بتخفيض الوجود العسكري الأمريكي في أوروبا، فضلاً عن التوجه الفرنسي لإقامة نظام دفاعي أوروبي.

وبنظرة واقعية لتأريخ العلاقات الأوروبية-الأمريكية، نجد إن التوسع التدريجي للنفوذ الأمريكي اخذ طريقاً بالضد من التوجه الوحدوي لأوروبا ولاسيما بعد أن نجحت الدول الأوروبية في تطبيق العملة الموحدة، تمثل بالمباشرة بتوسيع حلف شمالي الاطلسي شرقاً ليعزز من الهيمنة الامريكية.

لقد تباينت وجهات النظر الاوروبية حيال قضية توسيع حلف الناتو بين مؤيدة ومعارضة، فلقد اتضح لها ان هناك اختلافاً بين الاهداف الاستراتيجية الجديدة لحلف الناتو والاهداف الاستراتيجية للاتحاد الاوروبي حول دول اوروبا الشرقية، لاسيما ماتعلق منها بالسيادة والديمقراطية والاقتصاد الحر

وفتح الاسواق المحلية والاستثمارات الخارجية، وكانت فرنسا من اشد المعارضين لخطط الولايات المتحدة الامريكية بشأن توسيع حلف شمالي الاطلسي شرقاً، موردة عدة حجج منها انه لايوجد تهديد حقيقي من دول اوروبا الشرقية يتطلب توسيع (الناتو)، كما ان فرنسا ترى ان هذا التوسيع سيؤدي الى تقوية شوكة الولايات المتحدة ويعزز من تدخلها في شؤون القارة الاوروبية.

أولاً: المنظور الامريكي للوحدة الاوروبية.

لقد دعمت الولايات المتحدة الامريكية مشروع الوحدة الاوروبية منذ ظهوره بأعتباره جزء من منهجية استهدفت تقوية المعسكر الغربي، اضافة لذلك فأنه قد بدا للولايات المتحدة الامريكية ان الوحدة الاوروبية من شأنها ان تخدمها اقتصادياً من خلال توفير سوق واسعة لصادراتها واستثماراتها، وكونها تساعد في الوقت نفسه على تقوية الارتباط الاقتصادي بين جانبي الاطلسي.

عندما وقعّت الدول الاوروبية على اتفاقية انشاء السوق الاوروبية المشتركة عام (1957)، كان موقف الولايات المتحدة الامريكية، ان قدمت الدعم والمساندة لأنشاء المجموعة الاقتصادية الاوروبية، لكنها في الوقت نفسه لم تخفِ قلقها ازاء ظهور تكتل اقتصادي من شأنه ان ينافس التفوق الاقتصادي الامريكي فعملت الادارة الامريكية بأتجاهين:

أ.التعامل الايجابي مع المزايا التي ستفرزها هذه المجموعة.

ب.احتواء العمل الاوروبي في صيغة الشراكة الاطلسية.

لقد استند الموقف الامريكي حيال الوحدة الاوروبية على مبدأ انسجام هذه الوحدة مع مصالحها، وكان كيسنجر قد اوضح ذلك من خلال رؤيته

للوحدة الاوروبية، اذ كان يقول"لم تكن الوحدة الاوروبية يوماً احد اهدافنا بل هـي وسيلة لتقوية الغرب".

ان اصرار المجموعة الاوروبيـة عـلى اتبـاع السياسـية الحمائيـة والتفضـيلية اضر بالحصة الامريكية من التجارة العالمية، وسـاد رأي داخـل الولايـات المتحـدة يجـد في الوحدة الاوروبية مصدر خطـر عـلى المصـالح الامريكيـة، ووصـل الصراع الاقتصـادي الاوروبي-الامـريكي الى الحـد الـذي دفـع المفوضـية الاوروبيـة الى تقـديم شـكوى في 17تشرين الثاني/نوفمبر1997 الى منظمـة التجـارة العالميـة بسـبب تطبيـق الولايـات المتحدة نظام اعانة حكومياً للصادرات ينتهك قواعد التجارة العالمية ويحـرم شركـات الاتحاد الأوروبي.

لقد اخذ التأثيرالامريكي في الوحدة الأوروبية يتضاءل تدريجياً حتى وصـل خـلال التسـعينيات مـن القـرن العشريـن لأدنى حـدوده، بعـد ان وصـل الانـدماج الاوروبي لمرحلة اصبح تطوره فيها يمثل تحدياً مفتوحاً للمصالح الامريكية.

امريكـا وبعـد الانـدماج الاقتصـادي والسـياسي الاوروبي تـخشى مـن الانبعـاث الاوروبي الذي من شأنه ان يؤدي الى ظهور قطب عالمي ينازعها هيمنتها على النظام العالمي، ويعتقد بريجينسكي ان الولايات المتحدة لاتستطيع ان تخلق اوروبا موحـدة ولكنها يمكن ان تعيق نشوء اوروبا اكثر وحدة.

لقد استندت العلاقات الامريكية- الاوروبية لسنوات طوال على معادلـة قوامهـا ان الضعف الاوروبي يساعد في ظهور القوة الأمريكية، وما تسـعى الولايـات المتحـدة لتحقيقه هو تجنب ان تؤدي قوة اوروبا الى ضعف أمريكي وما لايرغب الامريكييون برؤيته هو عالم يصبحون فيه قوة ثانية، وعلى هـذا الأسـاس تُبنـى سياسـة الولايـات المتحدة حيال الوحدة الأوروبية.

ثانياً: اثر توسيع الاتحاد الأوروبي على الولايات المتحدة الأمريكية.

بالرغم من كون أوروبا تعد الشريك الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة الأمريكية ورغم كون الولايات المتحدة تساند الوحدة الأوروبية، بل وتدعم توسيع الاتحاد الأوروبي، غير أنها تُضمر قلقاً إزاء التحولات الجيوبوليتيكية التي تشهدها أوروبا منذ نهاية الحرب الباردة، فأمريكا تساند البناء الأوروبي لكنها قلقة بشأن استقلال القرار السياسي الأوروبي وتلعب بطريقة أو بأخرى دوراً في السياسة الأوروبية عبر حلف شمالي الأطلسي، أو بواسطة بريطانيا التي تقوم بدورٍ بالنيابة في أوروبا حيث تعرقل المبادرات الأوروبية الرامية لبناء هوية أوروبية للدفاع مستقلة عن حلف (الناتو) ولأمريكا حلفاء غير بريطانيا داخل الاتحاد الأوروبي وهم اسبانيا وايطاليا وليس من قبيل المصادفة أن تكون الدول التي أيدت ضم تركيا للاتحاد الأوروبي هي بريطانيا واسبانيا وايطاليا، لان ضمها سيسهم في تقوية النفوذ الأمريكي داخل الاتحاد الاوروبي.

لم يُثر انضمام بلدان أوروبا الشرقية للاتحاد الأوروبي اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، لانشغالها حينها بالشأن العراقي والشؤون الداخلية حينذاك، ان خبراء السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية ينظرون الى توسيع عضوية الاتحاد الاوروبي انه امر ايجابي يصب في صالح الولايات المتحدة، لأن الدول المنضمة تعد أكثر ولاءً للولايات المتحدة الامريكية، حسب رؤية وزير الدفاع الامريكي السابق (دونالد رامسفيلد).

على الجانب الاقتصادي يرى بعض الخبراء ان ضمّ بلدان اوروبا الشرقية للاتحاد الاوروبي قد يكون حافزاً لمزيد من التحرير للتجارة والنمو الاقتصادي مما سيعود بأثر ايجابي على صادرات الولايات المتحدة للاتحاد الاوروبي، بيد انه في الوقت الذي يستمر فيه التوتر في العلاقات عبر الأطلسي خصوصاً بعدما

أُثير من جدلٍ بشأن شنّ الحرب على العراق ومسألة الدرع الصاروخي، يتوقع خبراء السياسات الخارجية ان يتسبب توسيع الاتحاد الاوروبي في تعقيدات مستقبلية في علاقات الولايات المتحدة بالاتحاد الاوروبي.

لقد نجحت الولايات المتحدة الامريكية في استمالة بلدان اوروبا الشرقية في حربها على العراق في الوقت الذي عارضت فيه كلاً من فرنسا والمانيا قرار الحرب، مما احدث شرخاً في المواقف داخل الاتحاد الاوروبي، الا ان الهدوء عاد من جديد الى العلاقات الاوروبية- الاوروبيةً .

بولندا كانت النقطة الاساس التي ركزت عليها السياسة الامريكية اوروبياً محاولةً "زرع وتدٍ"امريكي بين وارسو من جهة وبرلين وباريس من جهة اخرى، ويمكن القول ان موافقة الدول الاوروبية الاعضاء في حلف الناتو بعد ايام على تلبية الطلب البولندي لأرسال قوة عسكرية الى العراق لم تكن من قبيل اعادة الامور الى نصابها مع واشنطن وانما مع بولندا التي ادركت حجم تورطها السياسي في التسرع بالموافقة على مثل تلك المشاركة العسكرية فضلاً عن كونها لاتمتلك مايكفي من الطاقات لتمويل هذه العملية ونقل القوات المطلوبة للعراق.

مما تقدم يمكننا تقديم ثلاث احتمالات تحكم مستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي بعد توسعته شرقاً وهي:

1. **الاحتمال الاول/الاستمرارية (الهيمنة).**

يفترض هذا الاحتمال ان الولايات المتحدة ستستمر في هيمنتها على الاتحاد الأوروبي من خلال سيطرتها على حلف (الناتو)، وحتى مع توسيع الاتحاد الأوروبي، يجد بعض الخبراء في هذا التوسع انه يصب في مصلحة الولايات المتحدة، بسبب كون دول اوروبا الشرقية لديها علاقات خاصة مع

الولايات المتحدة وهذا بدوره سيؤثر في تحول الاتحاد الأوروبي إلى قطب دولي مـؤثر، وكان (دونالد رامسفيلد) قد سخر من الذين يتحدثون عن تعاظم قوة الاتحاد الأوروبي وقال في تصريح له "ان أوروبا لاتمثل كياناً موحداً وإنما مجرد مساحة جغرافية تضم دولاً صغيرة ومتوسطة الحجم عجزت خلال عقود من الزمان عن الاتفاق على الاتحاد في اطار دولة دستورية واحدة او كيان واحد".

2. الاحتمال الثاني/التباعد.

ويفترض انهيار حلف شمالي الاطلسي، نتيجة لتباين العلاقات الامريكية-الاوروبية، فالاتحاد الاوروبي يفضّل ان يتوحد كقوة مستقلة في النظام العالمي، وجاء توسعهُ شرقاً ليُعزز من هذا التوجه بالنظر لما يوفره من امكانات سياسية واقتصادية وجيبوليتيكية يستقطب بها جميع الدول الاوروبية، ولتقوية نفوذه فأن الاتحاد الاوروبي من الممكن ان يتجه في حال اشتداد تناقضاته مع الولايات المتحدة الى التنسيق مع روسيا الاتحادية في ادارة الشؤون الاوروبية ودمجها في الجسد الاوروبي.

ويرى كوبكان وهو عضو في مجلس الامن الوطني السابق للشؤون الاوروبية في ادارة الرئيس الامريكي السابق" بيل كلينتون" "انه وبالرغم من النزعة الموالية لامريكا بين دول اوروبا الشرقية المنضّمة للاتحاد الاوروبي، فأن فكرة تحويل هذه الدول الى قوة اكثر تعاوناً استراتيجياً مع الولايات المتحدة الامريكية هي فكرة مبالغ فيها".

3. الاحتمال الثالث/توازن المصالح (الشراكة).

الهيمنة الامريكية لايمكن ان تستمر بلا نهاية والمشاكل الدولية الرئيسة التي تواجهها الولايات المتحدة كالإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل لايمكن مناقشتها بشكل احادي الجانب، كلها مشاكل تحتاج الى تدخل اطراف متعددة.

وترى الولايات المتحدة الأمريكية في الاتحاد الأوروبي بأنه انسب حليف لها بحكم عامل الثقافة المشتركة، وما الخلاف الذي يحدث بين شقي الاطلسي (الامريكي-الاوروبي) من وقت لاخر هو خلاف ليس حول الاهداف وانما هو خلاف حول انسب الوسائل لتحقيق تلك الأهداف.

مما تقدم نصل إلى خلاصة مفادها إن الاحتمال الأخير (المشاركة) يعد من أكثر الاحتمالات رجحاناً إذا ماقُورن بالاحتمالين الاخرين فلا الاتحاد الأوروبي قادر على تطوير سياسة دفاعية بمعزل عن حلف شمالي الأطلسي _ على الأقل في الوقت الراهن _ ونستدل على قولنا بفشل الاتحاد الأوروبي في أن يحل صراعاً دموياً في القارة الأوروبية (مشكلة البوسنة والهرسك)، فأتضح للأوروبيين بأنهم لن يقدروا على تنفيذ عمليات عسكرية واسعة النطاق من دون الدعم اللوجستي والعملياتي لحلف شمالي الاطلسي، ولا الولايات المتحدة قادرة على الاستغناء عن الاتحاد الاوروبي، فالديمقراطيات الاوروبية هي اقرب حليف للولايات المتحدة الامريكية، وبالرغم من اختلاف التكتيكات، الا انهم يشتركون في الطموحات الديمقراطية والليبرالية نفسها لمجتمعاتهم ولبقية العالم، فلديهم اهتمامات مشتركة في سبيل تجارة عالمية حرة واهتمام في منع انتشار اسلحة الدمار الشامل.

المطلب الثاني: روسيـــا.

أثار ضمّ دول كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي للاتحاد الاوروبي قلق روسيا التي باتت تراقب الاتحاد الجديد بعين الترقب والحذر وساد شعور مفاده ان جداراً جديداً سيقسم اوروبا الى قسمين وسيفصل أوروبا الغنية عن روسيا وحلفائها (روسيا البيضاء وأوكرانيا) إذ ان روسيا تدرك جيداً إن توسيع الاتحاد

الأوروبي تجاه الشرق سيكون له تأثير مباشر فيها أقوى من تأثير توسيع حلف شـمال الأطلسي.

فعلى المستوى الاقتصادي سيكون للوضع الجديد اثر مؤلم على الاقتصاد الـروسي على المدى البعيد فدول اوروبا الشرقية المجاورة لروسيا محكومة بقيود فيما يتعلـق بالصادرات الروسية اليها نتيجة لعضويتها في الاتحاد الاوروبي مما سيحد بـدوره مـن الصادرات الروسية من المعادن والمنتوجـات الزراعيـة الى تلـك الـدول، وقـد طالبـت روسيا بتعويضات من الاتحاد الاوروبي عن هذه الأضرار غير أن الأخـير مـن جانبـه لم يرحب بذلك.

وهناك مسائل رئيسة تحكم العلاقات الروسية الاوروبيـة تتحـدد عـلى اساسـها مواقف كل طرف تجاه الآخر وهي:

أولاً: مسألة جيب كالييننغراد.

يقع جيب كالييننغراد - الذي يعيش فيـه مليـون روسي - بـين بولنـدا ولتوانيـا، الأمر الذي يتطلب من السـكان الحصـول عـلى تأشـيرة دخـول في عبـورهم لـلأراضي البولندية واللتوانية الى الاراضي الروسية وهذا ما لا توافق عليه موسكو.

الـرئيس الـروسي السـابق فلاديمـير بـوتين صرح في القمـة التـي جمعـت روسـيا بالاتحاد الاوروبي بأن موقف الأخير بشأن عـدم فـتح ابـواب جيـب كـالييننغراد امام الروس بدون تأشيرات سفر من شأنه ان يعرض الجيب لخطـر العزلـة خصوصـاً بعـد انضمام بولندا ولتوانيا - جارتي روسيا على بحر البلطيـق - الى الاتحـاد الاوروبي مـما يضعه ضمن حدود الاتحاد الاوروبي.

وترى روسيا ان علاقاتها مع الاتحاد الاوروبي تتوقف على كيفية حل هذه القضية بالغة الاهمية لها وتخشى الاجهـزة الامنيـة الاوروبيـة مـن ان تصـبح

كـاليننغراد الواقعـة في منطقـة لوينسـمبيرغ الألمانيـة سـابقاً التـي اسـتولى عليهـا السوفييت عام 1945 مرتعاً لعصابات الجريمة المنظمة والاوبئة والفقر بعـد توسـيع الاتحاد الاوروبي.

ثانياً: مسألة الطاقة.

يعتمد الاتحاد الأوروبي بشكل كبير على الغاز الروسي الذي يصله عبر اوكرانيا إذ يغطي 40 % من احتياجات الاتحـاد الاوروبي (انظـر الشـكل (6)) التـي دخلـت في أزمة مع روسيا * وطالـت شرارتهـا معظـم دول الاتحـاد الاوروبي وخصوصـاً بعـد ان قطعت روسيا امداداتها من الطاقة لأوروبا احدثت هذه الخطـوة الروسـية رد فعـل سياسي اوروبي ونتيجة للضغوط الدولية وجهود الوساطة وبعد 48 سـاعة مـن قطـع الغاز الروسي عبر الخط الأوكراني تم التوصل الى اتفـاق بـين روسـيا وأوكرانيـا لمـدة 5 سنوات بدءاً من الاول من كانون الثاني / يناير 2006، ويقضي بـأن تقـوم شركـة غـاز بروم بشراء الغاز من تركمانستان وأوزبكستان وكازاخسـتان بسـعر 60 دولار للألـف متر المكعب ثم يباع لأوكرانيـا بسـعر 95 دولاراً كـما نـصّ الاتفـاق عـلى رفـع رسـوم العبور التي تتقاضاها أوكرانيا على الغاز الـروسي المـار بأراضـيها مـن 1.09 دولار إلى 1.6 دولار للألف متر المكعب.

وبالرغم من التوصل الى حل لهذه الازمة إلا ان الاتحاد الاوروبي كـان قـد أعلـن عزمه تقليص دور شركة غاز بـروم الروسـية في امـداده للغـاز مـن خـلال اللجـوء الى مصادر اخرى في آسيا الوسطى والقوقاز وايران، وهناك العديد من المشاريع الروسية - الاوروبية المشتركة في مجال الطاقة نذكر منها:

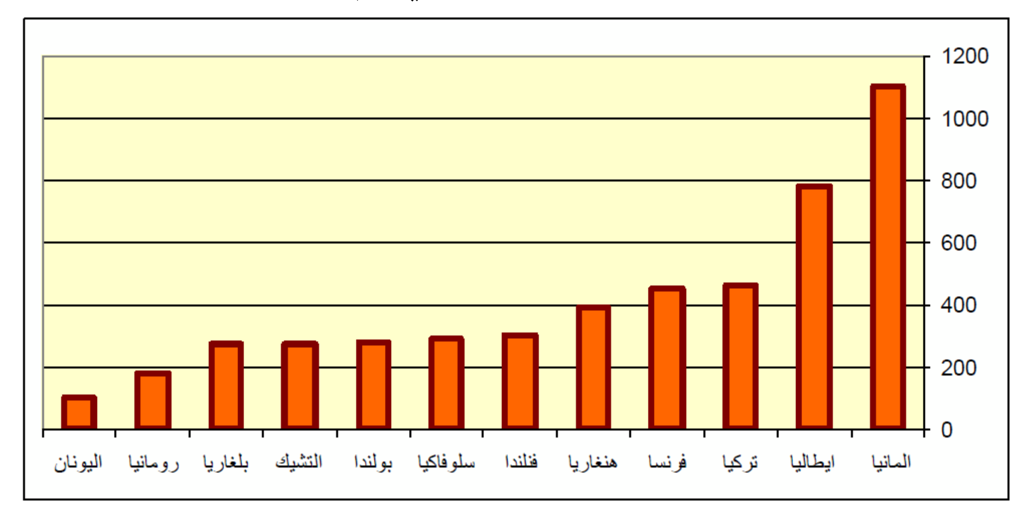
❖ مشروع انبوب الشمال الروسي – الألماني لنقل الغاز والذي يمتد مـن منطقـة فيبورج الروسية على بحر البلطيق الى الشواطئ الالمانية بطول يتجاوز 1200 كيلو متر، ومن المقرر ان يبدأ تشغيله عام 2010.

❖ مشروع نقل الغاز الروسي عبر اراضي تركيا الى اوروبـا الجنوبيـة، وتعـد تركيـا من الاسواق الرئيسة للغاز الروسي إذ وصل الطلب التركي على الغـاز الـروسي عام 2004 الى 14.5 مليار متر مكعب وازداد عـام 2005 ليصـل الى 18 مليـار متر مكعب.

مما تقدم نجد ان الاتحاد الاوروبي بتوسعه شرقاً كـان قـد تجاهـل ازمـة وصـول الغاز الروسي اليه وهي ازمة ليست في مصلحة أي طرف تصعيدها وضـعت الاتحـاد الاوروبي امام ثلاث اعتبارات مترابطة اولها ان روسيا باتت قوة اقتصـادية لا يسـتهان بها في اوروبا بعد ان تجاوزت اشكالاتها الداخلية الموروثة من عهـد الـرئيس الـروسي الأسبق بوريس يلتسين ومعززة بـالثروة الهائلـة مـن الـنفط والغـاز في الوقـت الـذي يشتد فيه احتيـاج الاتحـاد الاوروبي لمصـادر جديـدة ومضـمونة مـن الطاقـة، ثانيهـا التوسـع الاوروبي بإتجـاه الشرق يعنـي ايضـاً الاحتكـاك بالحساسـيات السياسـية والجغرافية والاستراتيجية الكامنة في علاقـة هـذه الـدول مـع روسـيا وريثـة الاتحـاد السوفييتي، وثالثها مصادر الطاقة التـي كانـت تمتلكهـا دول اوروبيـة مثـل بريطانيـا والنرويج دخلت مراحلها الاخيرة، ومن المتوقع ان تضطر بريطانيا الى استيراد اكثر من 90 % مـن احتياجاتهـا مـن الطاقـة في حـدود عـام 2010 عـلى ابعـد تقـدير، هـذه الاعتبارات الثلاثة تلتقـي عنـد نقطـة اسـتراتيجية واحـدة ألا وهـي توسـيع الاتحـاد الاوروبي بإتجـاه دول كانـت حتـى سـنوات قليلـة سـابقة تـدور في الفلـك الـروسي بنسختيه السوفييتية السابقة او الاتحادية الحالية.

الشكل (6)

ابرز دول الاتحاد الأوروبي المستوردة للغاز الروسي عام 2006 / ألف متر مكعب.



Sources: Cynthia A.Roberts: **Russia and the European Union " the sources and limits of special relationships "**, February 2007, website: http: //www.straegicstudiesinstitute.army.mil.

ثالثاً: مشروع منظومة الدفاع المضادة للصواريخ.

على المستوى الامني والسياسي فإن روسيا تخوفت من استمرار الاتحـاد الاوروبي في سياسة التوسع لأن ذلك يعني ضغط الفضاء الجيوسـياسي والعسـكري لروسـيا، إذ انها تخاف من توسعة الاتحاد الاوروبي في مناطق تعدها لصيقة بأمنها القومي.

لقد ادى المشروع الامريكي القاضي بنشر منظومة دفاع مضادة للصـواريخ في كل من بولندا والتشيك الى تدهور في العلاقات الاوروبية – الروسية، الأمر الـذي دفع الرئيس بوتين الى ان يحذر من مغبة اطلاق سباق جديد نحو التسلح اذا ما اصرت الولايات المتحدة الامريكيـة لتطبيـق خططهـا في بولنـدا والتشـيك، وكـان موقف الاتحاد الاوروبي من هذا المشروع ان دعا وزيـر الخارجيـة الالمـاني

السابق (فرانك فالترشتاينماير) الى مناقشة هذه الخطط الامريكية داخل اطار حلف شمال الاطلسي ويجب ان يشمل النقاش روسيا.

وكانت روسيا قد شككت بالتبرير الامريكي حول الغاية من نشر نظام الدفاع الصاروخي من انه يستهدف المخاطر القادمة من إيران وكوريا الشمالية وأعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأن صواريخ TOPOL-34 سيتم نشرها لمواجهة المنظومة الامريكية وان هذا النوع من الصواريخ قادر على اختراق أي منظومة دفاع ضد الصواريخ.

في الاول من كانون الاول / ديسمبر 2006 التقى قادة الاتحاد الاوروبي مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في العاصمة الفنلندية هلسنكي ونوقِشت بعض الأمور التي تخص العلاقات بين البلدين وكان من المفترض ان يتم الاعلان في هذه القمة عن شراكة استراتيجية بين الاتحاد الاوروبي وروسيا، إلا ان بولندا اعترضت على قيام روسيا بفرض حظر على واردات اللحوم البولندية مما اثر على اعلان هذه الشراكة وظل موضوع الطاقة من اهم المواضيع التي بُحثت في هذه القمة.

تدرك القيادة الروسية جيداً ان الاتحاد الاوروبي ماضٍ في الكثير من المشاريع التي لا يمكن لموسكو الوقوف بوجهها التي تعد من وجهة نظر روسيا اضراراً مباشراً بمصالحها ومن هذه المشاريع الهيمنة المستقبلية على منطقة البحر الأسود الغنية بالموارد النفطية خصوصاً مع انضمام بلغاريا ورومانيا.

وان روسيا بدورها تذهب الى التوافق مع الاتحاد الاوروبي في كثير من هذه المشاريع لتجنب الخيار الثاني وهو العزلة، إذ لا يوجد خيار ثالث ويشكل المتغير الأوروبي عاملاً معززا لقوة الموقف الروسي حيال القضايا العالمية، فلقد اعطى التوافق الروسي – الألماني – الفرنسي في رفض الحرب الأمريكية على

العراق قوة للموقف الروسي وتدرك روسيا ان اقامة المحور الـروسي – الاوروبي وبـروزه بوجه القطبية الاحادية ينطلق من المانيا، فلقد اقترح رئيس الخبراء الجيوبـوليتيكيين في مجلس الامن القومي الروسي الكسندر دوغين " اقامة محور موسكو – برلين كمقدمـة للتحالف بين روسيا واوروبا كون المانيا تقع في قلب اوروبا ويضيف ان اوروبـا لا تملـك بمفردها القدرة السياسية – العسـكرية الكافيـة لتصـل الى الاسـتقلالية الحقيقيـة عـن الهيمنة الامريكية، كما ان اوروبا بدون روسيا عاجزة عن ان تنظم مداها الاسـتراتيجي بصورة كاملة ازاء نقص قدراتها العسكرية ومواردها الطبيعية فقط ".

مـما تقـدم نسـتنتج مـدى الاعـتماد المتبـادل بـين روسـيا والاتحـاد الاوروبي، فالأوروبيون يزدادون اعتماداً على روسيا من اجل سد احتياجاتهم مـن الطاقـة، كـما ان روسيا بحاجة ماسة للإستثمارات الاوروبية لتحديث قطـاع الـنفط والطاقـة، وقـد ادركت قيادة الكرملين ضرورة توثيق التعاون مع الاتحاد الاوروبي، الامـر الـذي دفـع بالرئيس الروسي بوتين الى ان يأخذ توسيع الاتحاد الاوروبي بنظر الاعتبار الاستراتيجي وعـين خـبراء روس في الشـؤون الاوروبيـة في طاقمـه الحكـومي خصوصـاً في وزارة الخارجية، ويحاول الآن ارساء اسس العلاقات بين بلاده والاتحاد الاوروبي على قواعـد صلبة لا تساهل فيها تحسباً لما قد يطرأ من تطورات سلبية في المسـتقبل مـن شـأنها ان تعرقل تطور هذه العلاقات.

بالرغم من المخاوف التي تبديها روسيا حيال توسيع الاتحاد الاوروبي، إلا ان ذلك لم يمنع الرئيس الروسي في 21 نيسان / ابريل 2004 من القول " بـأن روسيا تتخذ موقفاً ايجابياً تجـاه توسـيع الاتحـاد الاوروبي "، وقامـت روسـيا بالتوقيع على البروتوكول الخاص بشمول الاعضاء الجـدد في الاتحـاد الاوروبي بإتفاقية الشراكة والتعاون بين روسيا والاتحاد الاوروبي في لوكسـمبورغ في 27

نيسان/ابريل 2004، وقد عد التوقيع على هذا البروتوكول بمثابة حل وسط بين روسيا والإتحاد الاوروبي بعد الخلافات التي نشبت بينهما جراء عملية التوسيع.

المطلب الثالث: اثر التوسيع على دول جنوب المتوسط.

تحتل منطقة جنوب المتوسط مكانة كبيرة ومتميزة في السياسة العالمية عموماً والاوروبية على وجه الخصوص، وقد احتوت معاهدة روما 1957 على مواد تتعلق بدول جنوب المتوسط العربية (الجزائر والمغرب وتونس) بسبب علاقاتها مع بعض اعضاء المجموعة الاوروبية آنذاك لا سيما فرنسا، فقد وقعت كل من تونس والمغرب اتفاقيات تجارية مع المجموعة الاوروبية، أما الجزائر فقد بقيت محتفظة بالامتيازات التي كانت تتمتع بها منذ مدة ما قبل استقلالها حتى تاريخ توقيعها لإتفاقية تفضيلية مع المجموعة الاوروبية عام 1972.

لقد كانت منطقة جنوب المتوسط حاضرة في السياسة الاوروبية منذ انشاء الإتحاد الاوروبي لأسباب تأريخية وجغرافية تربط الإتحاد الأوروبي بهذه المنطقة، وقد تزامن ذلك مع نمو عوائد البترول في المنطقة، الأمر الذي ادى بدوره الى إظهار الاهمية الاستراتيجية للمنطقة وكان اول توجه جماعي للاتحاد الاوروبي نحو المنطقة العربية هو سياسة التجارة المتوسطية التي أُتبعت عام 1972 والتي على وفقها وُقِعت عدة اتفاقيات اقتصادية شاملة مع دول جنوب المتوسط.

حين اندلعت حرب تشرين الاول / اكتوبر 1973 قسمت الاقطار العربية المصدرة للبترول الدول الاوروبية الى دول صديقة ودول محايدة وتعرض الامن الاقتصادي لأوروبا لخطر مباشر حينما قررت البلدان العربية الاعضاء في الاوبك في 16 تشرين الأول / اكتوبر 1973 تخفيض انتاجها من

النفط بنسبة 5 % شهرياً، وما ان الغي الحظر النفطي عام 1974 حتى استؤنفت الاتصالات العربية – الاوروبية من جديد، لقد أدى الحوار العربي – الاوروبي دوراً بالغ الاهمية في تفعيل سياسات الاتحاد الاوروبي في المنطقة العربية (جنوب المتوسط) بعد الحرب الباردة، إذ مهد لدخول الدول الاوروبية الى المنطقة العربية وتفعيل دورها، وقد ارتكزت هذه السياسات على البعد الاقتصادي بهدف استراتيجي لإعادة نفوذها اليها.

الذي يهمنا هنا هو دول جنوب المتوسط العربية بوصفها اكثر احتكاكاً وقرباً جغرافياً للإتحاد الاوروبي، إذ ان تفاعل الاتحاد الاوروبي مع دول جنوب المتوسط بدأ آخذاً صيغة التعاون (Cooperation) خلال السبعينات والثمانينات من القرن العشرين الى ان انتقل في النصف الثاني من عقد التسعينيات وتحديداً في تشرين الأول / اكتوبر 1995 صيغة الشراكة (Partnership) مع انعقاد مؤتمر برشلونه الذي ضم وزراء خارجية الاتحاد الاوروبي مع نظرائهم من 27 دولة متوسطية في مدينة برشلونة الاسبانية، إذ تمخض المؤتمر عن ما عرف بإسم " اعلان برشلونة " والذي مثل بداية التحول الحقيقي في العلاقات الأورو – متوسطية وميلاد تصور عملي للتفاعل بين الجانبين تضمن ثلاثة محاور رئيسة.

الأول: المحور الاقتصادي والمالي: إذ حددت الدول الاعضاء ثلاثة اهداف طويلة الاجل للشراكة وهي الاسراع بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتحسين المعيشة عن طريق زيادة فرص التوظيف واخيراً دعم التعاون والتكامل الاقليمي، ووافقت الدول المشاركة على وضع خطة من اجل خلق منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الاوروبي ودول حوض البحر المتوسط في عام 2010 من خلال دعم القطاع الخاص في الدول المتوسطية وزيادة حجم الاستثمارات المالية والاقتصادية داخلها.

الثاني: المحور السياسي والامني: الذي اكد على ضرورة ايجاد اهتمام مشترك بالأمن والاستقرار.

الثالث: المحور الإجتماعي والثقافي والانساني: ويهدف الى تحقيق نوع من التقارب بين مواطني حوض البحر المتوسط الى جانب تعميق التفاعل بين مؤسسات المجتمع المدني.

وكان اعلان برشلونه قد وضع عام 2010 كنهاية للمرحلة الانتقالية لإكتمال انشاء منطقة للتبادل التجاري الحر بين الجانبين.

لقد كان توجه الاتحاد الاوروبي صوب البحر المتوسط مبنياً على محورين اساسيين:

ان البحر المتوسط عنصر اساسي في استتباب الامن في اوروبا نفسها.

ان البحر المتوسط عمق من اعماق اوروبا الكبرى الذي يمكن لأوروبا من خلاله الارتقاء الى مصاف الدول المؤثرة عالمياً من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد وضعت دول الاتحاد الاوروبي برنامجاً اطلق عليه برنامج (MEDA) ليشكل الاداة المالية لمساعدة دول جنوب المتوسط لتنفيذ الشراكة الاورومتوسطية، ومنذ تطبيق هذا البرنامج في أيلول / سبتمبر 1996 وحتى عام 1999 بلغت قيمة المساعدات التي يقدمها الاتحاد الاوروبي لهذه الدول 645 مليون يورو وظفت في مشاريع دعم الاصلاح الهيكلي والتحول الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص. وخلال المدة من عام 2000 الى 2006 خصص الاتحاد الاوروبي مبلغ5.35 مليار يورو عبر برنامج MEDA 2.

وبالرغم من الاهتمام الكبير الذي اولاه الاتحاد الاوروبي لدول جنوب المتوسط إلا انه لم يغفل التغييرات الحادثة في اوروبا الشرقية، فتوسيع الاتحاد الاوروبي شرقاً من شأنه ان يؤثر في العلاقات بينه وبين الدول المتوسطية.

توسيع الاتحاد الاوروبي صوب الشرق افرز آثاره التي لا يمكن اغفالها على الدول المتوسطية شملت عدة جوانب:

❖لقد ادى التوسع الى اعادة توزيع ميزانيـة الاتحـاد الاوروبي مـن جديـد عـلى النحو الذي يـتم فيـه اسـتقطاع جـزء رئـيس مـن الميزانيـة لمسـاعدة بلـدان جنـوب المتوسط.

❖من شأن التوسع ان يؤثر على الفرص التجارية المتاحة امـام صـادرات الـدول العربية المتوسطية خصوصاً اذا ما علمنا ان حزمـة المميـزات التـي تتمتـع بهـا هـذه الدول تتشابه مع ما يتوافر لدى دول اوروبا الشرقية وعليـه فـإن السـلع والمنتجـات التـي سـتنتج في اوروبـا الشرقيـة سـتنافس في جـزء منهـا صـادرات الـدول العربيـة المتوسـطية للإتحـاد الاوروبي، فبولنـدا والتشـيك سـتكونان اكـبر المنافسـين لتـونس والمغرب وذلك في قطاع المنسوجات خاصة مع حصول المصانع البولنديـة عـلى دعـم مالي من الاتحاد الاوروبي، في حين ان صادرات الجزائر وليبيا لـن تتـأثر بدرجـة تـأثير الآخرين نفسها من حيث ان معظم صادراتها من النفط والغاز.

❖سيترتب على توسعة الاتحـاد الاوروبي جهـة الشرق ازديـاد في حجـم الهجـرة الشرعية وغير الشرعية مع ما سيرافق ذلك مـن مزاحمـة العمالـة الوافـدة مـن شرق اوروبا للعمالة العربية القادمة اغلبها من البلدان المغاربية التي ستعاني من انخفاض الطلب عليها فضلاً عن تزايد موجات العنصرية ضد هـذه العمالـة لحسـابات امنيـة ودينية خصوصاً بعد احداث 11 ايلول / سبتمبر 2001 وتفجيرات مدريد ولندن، كلها احداث اسهمت في تنـامي العـداء للمسـلمين، وهـذا بـدوره ينسـحب عـلى الهجـرة القادمة من دول جنوب المتوسط.

❖التوسيع سيؤدي الى هروب رؤوس الاموال والاستثمارات من الدول الغنية في الاتحاد الاوروبي الى دول اوروبا الشرقية مما سيقلل من فرص الاستثمارات الاوروبية في دول جنوب المتوسط.

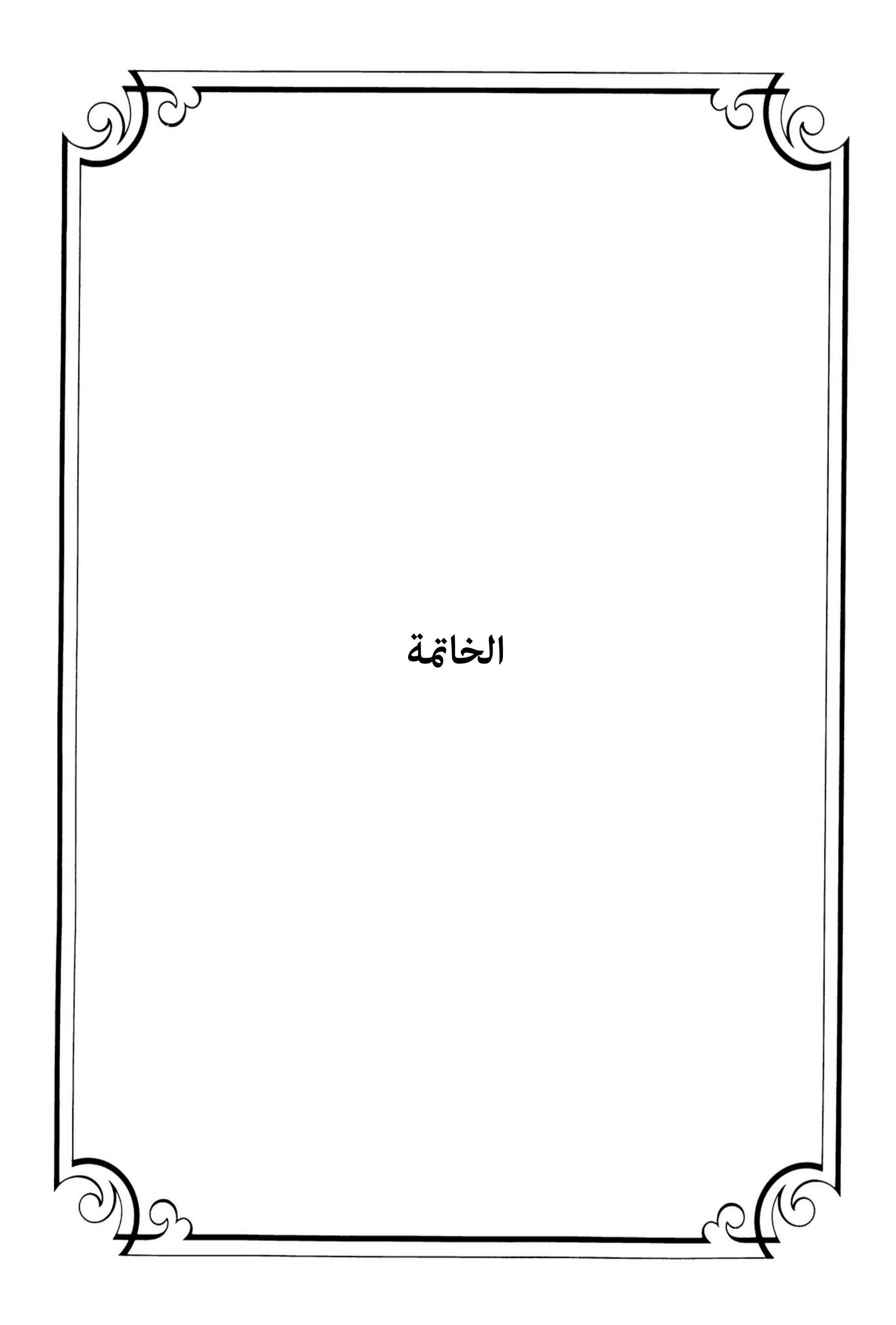
❖سيؤدي التوسيع الى انحصار تركيز الاتحاد الاوروبي واهتمامه بقضايا الشأن الاوروبي الداخلي الذي من شأنه ان يحد من اهتمامات الاتحاد الاوروبي بقضايا غير اوروبية وبالتالي سيزيد من صعوبة صياغة سياسة اوروبية موحدة تجاه المنطقة العربية.

❖الاتحاد الاوروبي يعتمد بشكل كبير على الدول العربية في توفير حاجاته من الطاقة (النفط والغاز)، وسيكون من مصلحته ان يحصل على مايحتاجه دون أي عقبات او صعوبات.

اجمالاً نلحظ ان التوسع الاوروبي بإتجاه اوروبا الشرقية اثر وبشكل سلبي على العلاقات العربية - الاوروبية وحول اهتمام الاتحاد الاوروبية نحو الدول الجديدة وكان ذلك على حساب الدول العربية، وقد اعلن وزير المالية التونسي السابق طاهر صيهود خشيته من نتائج التوسع قائلاً " اذا ذهب يورو واحد الى 12 دولة في جنوب المتوسط وشرقه فهناك عشرة يوروات على الاقل ستذهب في المقابل الى الدول التي ستنضم الى الاتحاد الاوروبي".

يتعين على الاتحاد الاوروبي ان يستمر في دعم علاقاته مع الدول المتوسطية من اجل استمرار هذه الدول في تسديد خدمة ديونها لدول الاتحاد الاوروبي.





الخاتمة



الخاتمة

يعد الاتحاد الأوروبي كياناً دولياً له شخصيته القانونية المستقلة، ولكنه يجسد نظاماً سياسياً لم تتحدد سماته وملامحه بشكل نهائي، إذ إن بنيته المؤسسية في حالة تطور مستمر ودائم سواءً على الصعيد الرأسي (فبعد أن تمكنت التجربة الأوروبية من الانتقال من مرحلة التكامل القطاعي، المعتمد على قطاع اقتصادي واحد وهو قطاع الفحم والصلب إلى مرحلة التكامل على المستوى التجاري والاقتصادي الشامل راحت في الوقت نفسه تنسق سياساتها في المجالات السياسية والأمنية ممهدة لبلورة سياسية خارجية وأمنية أوروبية مشتركة وقد عززت معاهدة لشبونة من هذه الحقيقة بعد أن نصت على أن يكون للاتحاد الأوروبي رئيس واحد ووزير خارجية واحد).أو على الصعيد الأفقي (فما إن بدأت التجربة الأوروبية تثبت أقدامها وتصل لمستوى يضمن استمراريتها حتى راحت تجتذب اعداداً متزايدة من الدول الأوروبية عبر موجات متلاحقة من التوسع).

في البدء كان مشروع الوحدة الاوربية ذا اهداف اقتصادية ولكنه بمرور الوقت وتبعاً لمتغيرات النظام الدولي المستمرة كان من الطبيعي ان تتغير تبعاً لها توجهات الاتحاد الاوروبي، فصارت الاهداف السياسية جنباً الى جنب مع الاهداف الاقتصادية، وشكلت معاهدة ماستريخت نقطة الانطلاق في اطار سعي الاتحاد الاوروبي لبلورة سياسة خارجية مشتركة حين تحدثت عن التزام الدول الاعضاء ليس "ببذل كل جهد ممكن "كما كان الحال سابقاً وانما بضرورة " تحديد سياسة خارجية وامنية مشتركة".

ومن الطبيعي ان يتطور دور الاتحاد الاوروبي على الساحة الدولية ليتواكب مع التحولات التي تمر بها العملية التكاملية نفسها، فلقد وصلت هذه التجربة لمستوى جعلها غير قابلة للارتداد، وذلك لسبب بسيط وهو ان الخسائر

المترتبة على تراجعها او انهيارها اكبر بكثير من أي مكاسب محتملة لاطراف قد تبدو متحفظة على بعض توجهاتها. وهذا الوضع يفترض ان جميع الاطراف المشاركة فيها حريصة على تأمين نجاحها واستمرار تقدمها رغم استمرار خلافاتها حول وجهتها وسرعتها.

مايهمنا هو دول أوروبا الشرقية – موضوع الدراسة – التي مرت بمراحل متنوعة ومعقدة لتنضّم في نهاية المطاف للاتحاد الأوروبي بدءاً من اتفاقات أوروبا (EUOROPA AGREEMENT)، مروراً بأحداث سلسلة من التحولات السياسية والاقتصادية وصولاً إلى الانضمام النهائي للاتحاد الأوروبي، فهذه الدول كانت قد أُعجبت بنجاح التجربة الأوروبية منذ الأعوام الأولى لانطلاقتها وكان يراودها حلم الدخول في هذه التجربة غير إن الاتحاد السوفيتي كان قد احكم سيطرته على هذه الدول سياسياً (عبر حلف وارسو) واقتصادياً (عبر منظمة الكوميكون)، وجاء انهيار الاتحاد السوفيتي ليفتح الباب أمامها لتتقدم بطلبات الالتحاق للاتحاد الأوروبي، الذي استجاب من جانبه لهذه الطلبات، فبدلاً من أن تستولي عليه المخاوف القديمة وتدفعه للتقوقع على ذاته راح يستحضر شجاعته ويقرر المضي في طريق الوحدة بمزيد من الانفتاح على الآخرين.

اغلب الباحثين يرون في توسع الاتحاد الأوروبي شرقاً بأنه سلاح ذو حدين، فهو على الرغم من كونه سيضيف لأوروبا من حيث الكم إلا انه قد يخصم منها من حيث الكيف، وبمعنى أدق إن للتوسيع آثاره السلبية والايجابية، داخلياً (على كلا الطرفين في الاتحاد، الدول القديمة والدول الجديدة)، وخارجياً (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ودول جنوب المتوسط).

نخلص الى حقيقة مؤداها: ان الآثار السلبية التي افرزهـا التوسـع شرقـاً، ليسـت عصية على الحل، فلقد تم تجاوز جزء كبير منها، اذ لايمكن ان نغفل الجانب الايجابي للتوسع، فالاتحاد الاوروبي قبل ان يمتد شرقاً كان مدركاً لحجم التكاليف والصعوبات التي تكتنف هذه العملية، ولذلك نجده لم يتعجل بضم هذه الدول بل ظـل يمـارس سلسلة من الإجراءات الممهدة للتوسيع، ليضمن نجاح هذه العملية.

الاتحاد الاوروبي كانت له رؤية بعيدة المدى من وراء ضـم هـذه الـدول، ونجـد من خلال دراستنا ان الغاية الاساسية من وراء التوسع شرقاً كانت سياسـية بالأسـاس، فدول اوروبا الشرقية دول فقيرة لـن تضـيف للأقتصـاد الاوروبي ذلـك الشيء الكبـير، لكننا لو امعنا النظر للجوانب المحيطـة بعمليـة التوسـع كافـة لـو جـدنا إن الاتحـاد الاوروبي عاقد العزم على تحقيق حلم اوروبا الموحدة من الأورال الى الاطلسي، ليكون له دورٌ مؤثر في صعيد السياسة العالمية وليكبح جماح التفرد الامريكي بقيادة النظام العالمي، فلقد ادرك الاتحاد الاوروبي ان خـير سـبيل لضـمان أمنـه يكمـن في تحقيـق الازدهار في اوروبا الشرقية ورفع مستويات المعيشة فيها،

فبادر نحو تنسيق سياساته المشتركة بأتجاه دول اوروبا الشرقية مغتنماً الفرصـة ليضمن امن واستقرار القارة العجوز.

الأستنتاجات.

اخيراً وليس آخراً اجد انه من المفيد طرح عدد من الاسـتنتاجات التـي توصـلت اليها الدراسة:

❖ اعتمـد الاتحـاد الاوروبي – منـذ انطلاقتـه - عـلى المدرسـة الوظيفيـة الجديدة في التكامل والاندماج، وتقوم على فكرة ملخصها (حينما تبدأ العملية

التكاملية فتنجح في احد القطاعات الفنية فأن هذا النجاح سيؤدي الى جذب القطاعات الاخرى وبالتالي تتوسع العملية التكاملية) وهذا ما ساعد الاتحاد الاوربي على التوجه صوب التكامل السياسي، بعد ان بدأ بالجانب الاقتصادي.

❖اضحى الاتحاد الاوروبي يشكل نواة لنظام سياسي تبرز فيه سلطات تشريعية وقضائية واضحة المعالم، فهناك برلمان اوروبي ينتخب انتخاباً مباشراً من جانب المواطنين في الدول الاعضاء ويملك محاسبة المفوضية الاوروبية وسحب الثقة منها.وهناك ايضاً محكمة تتشكل من 15 قاضياً وتتمتع باستقلال كامل في مواجهة السلطتين التشريعية والتنفيذية، واحكامها ملزمة وواجبة النفاذ.

❖تتميز التجربة الاوروبية بوجود صمامات أمن تضمن استمرارها وتحول دون التفافها حول نفسها. فمثلاً ينبغي على الدول المنخرطة في التجربة الاوروبية ان تكون دولاً ديمقراطية تعتمد الليبرالية السياسية اساساً ومنهجاً للحكم ولتنظيم المجتمعات في الداخل.

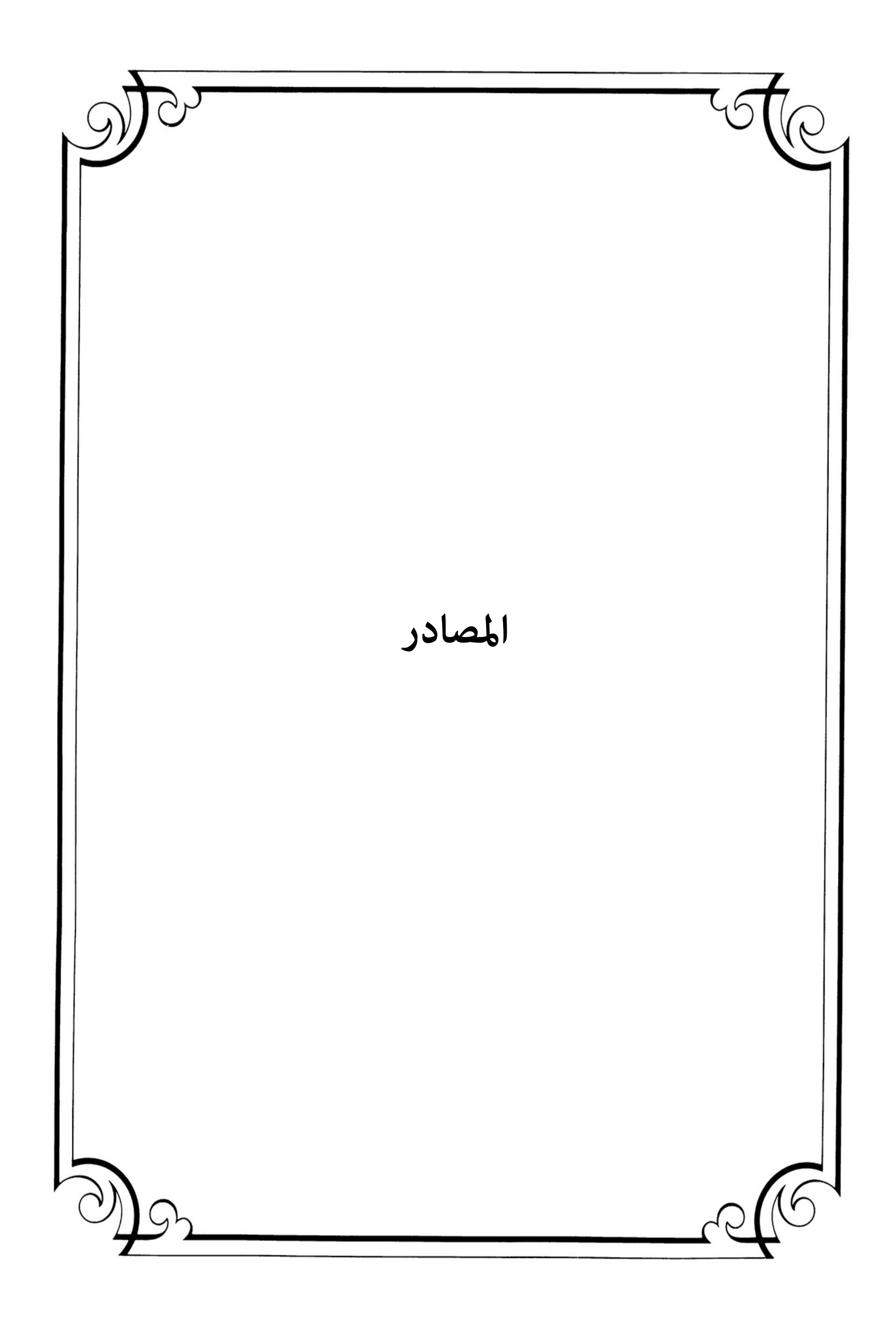
❖ان المرحلة التي اعقبت انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفيتي، شكلت فترة اختبار حقيقية للمشروع الاوروبي، فقد تراجعت الاخطار والتهديدات الخارجية كثيراً في الوقت الذي تزايدت فيه الاخطار النابعة من اوروبا ذاتها وخصوصاً بعد اشتعال الحروب بين جمهوريات يوغسلافيا السابقة وفي منطقة البلقان عموماً.فتعين على الاتحاد الاوروبي ان يتجه صوب شرقه بغية احتوائه داخل بنيانه، فأستجاب لهذه التحديات بمزيد من خطوات التكامل والاندماج والوحدة على الصعيدين الافقي والرأسي.

❖لن يكـون مـن الانصـاف الاسـتهانة بالشـوط الـذي قطعـة الاتحـاد الاوروبي لصياغة وتنفيذ سياسـة اوروبيـة موحـدة وبالخصـوص بعـد التوقيـع عـلى معاهـدة لشبونة 2007، والتي اقرت بأن يكـون هنـاك رئـيس واحـد للاتحـاد الاوروبي ووزيـر خارجيـة واحـد. بـدلاً عـن نظـام الرئاسـة الدوريـة. نلحـظ ان الاتحـاد الاوروبي بـدأ يستجمع قواه ويتدخل في الشؤون العالمية فلقد قـام - عـلى سـبيل المثـال - بأرسـال بعثة عسكرية وقضائية الى اقليم كوسوفو الذي حصل عـلى اسـتقلاله مـؤخراً، ومـن المرجح ان يتم ترشيحه للانضمام للاتحاد الاوروبي مستقبلاً.

❖افرز توسيع الاتحاد الاوروبي آثاره السياسـية والاقتصـادية داخليـاً وخارجيـاً، ولكنه نجح في تجاوز الكثير من العقبات التي رافقت عملية التوسيع شرقاً وخصوصاً العقبات الاقتصادية، وسيتم تجاوز الآثار الأخرى في الامدين المتوسط والطويل.

❖الاستنتاج الاساس الذي توصلت اليه الدراسة وهو اثبات الفرض الذي تبنيناه في بداية الدراسة، وهو ان الغاية السياسية كانـت هـي الاسـاس مـن عمليـة توسـيع الاتحـاد الاوروبي شرقـاً، وهـذا لايلغـي اهميـة العامـل الاقتصـادي ولكـن بدرجـة اقل.فالاتحاد الاوروبي وجد في ضم هذه الدول في منظومته سيحد من الاخطار التـي ستشكلها اذا ما احتوتها دولة اخرى (روسيا على وجه الخصوص). ايضاً يسـهم دمـج هذه الدول في دعم القدرة العسكرية للاتحاد الاوروبي – رغم تضـارب مواقـف دول اوروبا الشرقية بين السياسة الامنية الاوروبية وبـين حلـف شـمالي الاطـلسي – ولكـن هذه المواقف بدأت تنحول تدريجياً صوب ترجيح كفة السياسة الامنية الاوروبية.





المصادر



المصادر

أولاً: القرآن الكريم.



ثانياً: الكتب العربية والمترجمة.

1. إبـراهيم ابـو خـزام، **العـرب وتـوازن القـوى في القـرن الحـادي والعشريـن**، (طرابلس: مكتبة طرابلس العلمية العالمية، 1997).
2. احمد عباس عبد البـديع، **العلاقـات الدوليـة: أصـولها وقضـاياها المعـاصرة**، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1988).
3. احمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، **السياسات النقدية والبعـد الدولي لليورو**، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعه، 2000).
4. احمد نوفل، **تحديات الأتحاد الأوروبي في النظـام العـالمي**، (الأردن: جامعـة اليرموك، 2002).
5. أسرا عيلان وآخرون، **سياسة الاتحـاد السـوفيتي**، (موسـكو: دار التقـدم، بـلا سنة).
6. اسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسية الدولية (المفاهيم والحقـائق الاساسية)**، ط2 (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1985).
7. ـــــــــ، **العلاقـات السياسـية الدوليـة**، ط 5، (الكويـت: ذات السلاسـل، 1987).

8. ـــــــــ **نظريات السياسة الدولية (دراسة تحليلية مقارنة)**، (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1987).

9. آن ماري لوجلونيك، **معنى القوة الألمانية**، في كتاب زكي العابدي واخرون، المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة سوزان خليل، ط1، (القاهرة: دار سينا للنشر، 1994).

10. بول كينيدي، **نشوء وسقوط القوى العظمى**، ترجمة مالك البديري، (الاردن: الاهلية للنشر والتوزيع، 1993).

11. بول هيرست، جراهام طومبسون، **مالعولمة (الاقتصاد العالمي وامكانات التحكم)**، ترجمة د.فالح عبد الجبار، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 2001).

12. تشارلس اوليرتش، **الحرب الباردة وما بعدها**، ترجمة د. فاضل زكي محمد، (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1976).

13. توفيق المديني، **وجه الرأسمالية الجديد**، ط1، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2004).

14. جاك أتالي، **آفاق المستقبل**، ترجمة د.محمد زكريا إسماعيل (بيروت: دار العلم للملايين، 1992).

15. جان فرانسوا دونيو، **السوق المشتركة الاوروبية**، ترجمة بهيج شعبان، ط1، (بيروت: منشورات عويدات، 1973).

16. جوزيف ستكلتز، **العولمة ومساؤها**، ترجمة فالح عبد القادرحلمي، ط1، (العراق: بيت الحكمة، 2003).

17. جون ادلمان سبيرو، **سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية**، ترجمة خالد قاسم، (الأردن: 1987).

18. حسن العطار، **المنظمات الدولية**، ط1، (بغداد: مطبعة شفيق، 1970).

19. حسن نافعه، **الأتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2004).

20. ـــــــ **اوروبا في مطلع قرن جديد"القضايا والافاق**"، في كتاب افاق التحولات الدولية المعاصرة، ط1، (عمان: دار الشروق، 2002).

21. حمدي حافظ، **المشكلات العالمية المعاصرة**، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، بلا تاريخ).

22. رعد الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، ج2، ط2، (سوريا: سلسلة الرضا للمعلومات، 2001).

23. رمزي زكي، **التاريخ النقدي للتخلف**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987).

24. روبرت ماكنمارا، **مابعد الحرب الباردة**، ترجمة محمد حسين يونس، (عمان: دار الشروق للنشروالتوزيع، 1991).

25. رياض الصمد، **العلاقات الدولية في القرن العشرين**،، ط2، ج1 (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1983).

26. ـــــــ **العلاقات الدولية في القرن العشرين (فترة مابعد الحرب العالمية الثانية)** ج2، ط1 (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1983).

27. زبيغنيو بريجينسكي، **الاختيار (السيطرة على العالم ام قيادة العالم)**، ترجمة عمر الايوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004).
28. ـــــــ رقعة الشطرنج الضخمة، ترجمة سحر الفراج ومحمد عبد السلام، ط1، (القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، 2003).
29. سالم توفيق النجفي، **سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي واثرها في التكامل الاقتصادي العربي**، (بغداد: بيت الحكمة، 2002).
30. سميح عبد الفتاح، **انهيار الامبراطورية السوفيتية**، (عمان: دار الشروق، 1996).
31. صالح جواد الكاظم، **دراسة في المنظمات الدولية**، (بغداد: مطبعة الارشاد، 1975).
32. عبد الخالق عبد الله، **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1989).
33. عبد المنعم سعيد، **الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،، 1986).
34. عبد الوهاب الامين، **النظم الاقتصادية: دراسة مقارنة بين الرأسمالية والاشتراكية والاسلام**، بغداد: بلا دار، 1986).
35. عدنان مناتي، **النظام الاقتصادي بين الراسمالية والاشتراكية**، سلسلة افاق، ط1، (بغداد: دار الشؤون الثقافية، 2000)، العدد21.
36. عزيز الدفاعي، **السوق الاوروبية المشتركة: التناقضات والعلاقة مع الكيان الصهيوني**، (بغداد: دار الشؤون الثقافية 1990).

37. عصام شريف، **مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي**، (بغداد: مركز البحوث والمعلومات، 1985).

38. علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الاوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، ط 1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

39. علي محافظة، **المانيا والوحدة الاوروبية (1945-1995)**، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).

40. غسان العزي، **سياسة القوة مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى**، ط1، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتأليف، 2000).

41. فالح عبد الجبار، **مابعد الماركسية**، ط1 (سوريا: دار المدى للثقافة والنشر، 1998).

42. فرانسوا جورج دريفوس، رولان ماركس وريمون بوادوفان، **موسوعة تاريخ اوروبا العام (اوروبا من عام1789 حتى ايامنا)**، ج3، ط1، ترجمة حسين حيدر (بيروت: منشورات عويدات، 1995).

43. فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**، ترجمة د.حسين الشيخ، ط1، (بيروت: دار العلوم العربية، 1993).

44. كارل دويتش، **تحليل العلاقات الدولية**، ترجمة محمد محمود شعبان، (القاهرة: الهيئة المصرية للكُتاب، 1983).

45. لستر ثرو، **المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وامريكا**، ترجمة د.محمد فريد، ط1، (ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1995).

46. لمى مضر جري الامارة، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتاثيرها على سياستها تجاه المنطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003**، ط1، (ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005).

47. مارينا كاباريني، **إصلاح قطاع الأمن وتوسيع الناتو والاتحاد الأوروبي**، عن كتاب "التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

48. مازن الرمضاني، **القوى الدولية الجديدة في ظل النظام الدولي الجديد**، في: مجموعة باحثين، النظام الدولي الجديد آراء ومواقف، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1992).

49. محمد إحسان، **الصراعات الدولية في القرن العشرين**، (اربيل: منشورات آراس، 2000).

50. محمد عزيز شكري، **الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1978).

51. محمد محود الامام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، ط1، (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

52. محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، **صنع القرار في الأتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية**، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

53. محمد منذر، **مبادئ العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة**، ط 1، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002).

54. موسى محمد آل طويرش، **تاريخ العلاقات الدولية من كندي حتى غوربا تشوف، 1961- 1991**، (بغداد:، دار الحوراء، 2005).

55. ميشال البير، **تناطح الرأسماليات في ظل النظام العالمي الجديد**، ترجمة بديع يوسف عطية، ط1، (بيروت: دار الحمراء للطباعة والنشر، 1996).

56. ميخائيل غورباتشوف، البيروسترويكا، ترجمة عباس خلف، (بغداد: شركة المعرفة للنشر والتوزيع، 1990).

57. ناصيف يوسف حتي، **التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الاقليمي العربي**، عن كتاب العرب وتحديات النظام العالمي، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).

58. ناظم عبد الواحد الجاسور، **الوحدة الأوروبية والوحدة العربية (الواقع والتوقعات)**، (عمان: دار مجدلاوي للنشر، 2001).

59. ـــــــــ، **تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية** "حقبة مابعد الحرب الباردة"، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).

60. نعوم تشومسكي، **حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة عمر الأيوبي، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1984).
61. نادية محمود مصطفى، **اوروبا والوطن العربي**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986).
62. هشام القروي، **التوازن الدولي من الحرب الباردة الى الانفراج**، (تونس: الدار العربية للكتاب، 1985).
63. هشام ياس شعلان، **آليات التحول من نظام التخطيط المركزي الى اقتصاد السوق**، ط1، (بغداد: دار الشؤون الثقافية، 2004).
64. هنري كيسنجر، **هل تحتاج امريكا الى سياسة خارجية: نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2002).
65. هيفاء احمد السامرائي، **الحوار العربي- الاوروبي**، (بغداد: دار الرشيد للنشر، 1982).
66. وائل احمد علام، **البرلمان الأوروبي (دراسة للجهاز الشعبي في الأتحاد الأوروبي)**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1998).
67. يوسف حلباوي، **مناهج التصنيع بين التبعية الاقتصادية الخارجية والتكامل الاقتصادي العربي**، ط 1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).



ثالثاً: الدراسات والبحوث.

1. احمد مصطفى العملة، **تداعيات البيروسترويكا في بولندا**، مجلة السياسة الدوليه (القاهرة: مركزالدراسات السياسية والاستراتيجيه) العدد (96)، ابريل 1989.
2. اماني محمود فهمي، **الاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية**، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركزالدراسات السياسية والاستراتيجية)، العدد (99)، يناير 1990.
3. جان ماركو، **أي غد لأوروبا**، مجلة السياسة الدولية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد (157)، يوليو 2004.
4. حميد الجميلي، **الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوروبي (الابعاد والانعكاسات عربياً)** (بغداد: مجلة الحكمة)، العد (11)، السنة الثانية، 1999.
5. خالد الكومي، **بروتوكول براغ ونهاية حلف وارسو في يوليو سنة 1991**، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية)، العدد (106)، اكتوبر1991.
6. خالد عبد العظيم، **حدود التحالف وابعاد الانقسام في العلاقات الاوروبية-الامريكية**، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية)، العدد (147)، يناير2002.
7. خالدة شادي، **القوة الألمانية الصاعدة والنظام الدولي الراهن**، (سوريا: مجلة الفكر الاستراتيجي العربي)، يوليو 1992.

8. راجية ابراهيم صدقي، **الجماعة الاوروبية (مشروع اوروبا 1992)**، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد (99) يناير1989.

9. رند حكمت محمود، **الموقف الاوروبي من التهديدات الامريكية على العراق**، الراصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، السنة الثانية، العدد (64)، بغداد2002.

10. روبرت فيلدمان وماكسويل واطسون، **اوروبا الوسطى من المرحلة الانتقالية الى عضوية الإتحاد الاوروبي**، مجلة التمويل والتنمية، (واشنطن: صندوق النقد الدولي)، ديسمبر 1996.

11. رونالد أزموس، **وضع استراتيجية اوروبية اطلسية جديدة لمنطقة البحر الأسود**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، (ابو ظبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

12. ستانلي فيشر وراتنا ساهاي، **الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال: تقييم اداءها**، مجلة التمويل والتنمية، (واشنطن: صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2000).

13. السيد امين شلبي، **محاولات التجديد ومستقبل الاوضاع في وروبا الشرقية**، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية)، العدد (98)، أكتوبر 1989.

14. صلاح سالم زرنوقة، **توسيع عضوية الإتحاد الاوروبي (الواقع والتحديات)**، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية)، العدد (142)، تشرين الاول/اكتوبر2000.

15.طه عبد العليم، **العالم الثالث والانقلاب في اوروبا الاشتراكية**، مجلة الباحث العربي، (لندن: مركز الدراسات العربية، 1990)، العدد (23).

16.عبد المطلب العمري، **الاتفاقات الاقتصادية بين العالم العربي والمجموعة الاوروبية**، مجلة مستقبل العالم الاسلامي، (مالطا: مركز دراسات العالم الاسلامي)، العدد (11)، 1993.

17.عبد المنعم سيد، **الغرب وقرار الدول الإسلامية برفع حظر السلاح عن البوسنة**، مجلة قضايا دولية، اسلام اباد، العدد (293)، 1995

18.علي حسن باكير، **عالم متعدد الاقطاب.. روسيا تتحدى تفرد الولايات المتحدة الامريكية**، مجلة الدفاع الوطني، (بيروت: وزارة الدفاع اللبنانية)، العدد (24)، 2005.

19.عماد جاد، **الاتحاد الأوروبي "تطور التجربة"**، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد (161)، يوليو 2005.

20.عمرو الشوبكي، **اوروبا من السوق الى الاتحاد**، كراسات استراتيجية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية)، العدد (141)، النسخة الاكترونية، 2004.

21.عمرو حمزاوي، **توسع الاتحاد الأوروبي"التحديات والفرص**"، مجلة السياسة الدولية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجيه)، العدد (157)، يوليو 2004.

22.فيليب هـ غوردن، **نحو تجسير هوة الخلاف الاطلسي**، ترجمة رامي عبد الرحيم الزيادة، مجلة الثقافة العالمية، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب) العدد (122)، شباط/فبراير2004.

23.كارلو كوتاريللي، **ترويض التضخم في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال**، مجلة التمويل والتنمية، (واشنطن: صندوق النقد الدولي)، يونيو1999.

24.كرستين عبدالله اسكندر، **اوروبا وجهود اعادة البناء في البلقان**، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركزالاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يناير2000)، العدد (143).

25.كيفن اندرسون، **توسيع الاتحاد الاوروبي هل هو في صالح الولايات المتحدة الامريكية**؟، (دمشق: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، 2004)

26.مايكل بلاكويل، **اتفاقية لومي الثالثة السعي الى فعالية اكبر**، مجلة التمويل والتنمية، (واشنطن: صندوق النقد الدولي)، سبتمبر 1985.

27.مجلة اللقاء الالمانية، **اباء الوحدة الاوروبية**، 1993.

28.مجلة كل العرب، العدد، 379، 1999/11/27.

29.محمد سعد ابو عامود، **البناءالمؤسسي للأتحاد الاوروبي**، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية)، العدد (157)، يوليو 2004.

30.محمد عبد الشفيع عيسى، **اختطاف اوروبا على جناحي الاطلسي**، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد (319)، ايلول 2005.

31.محمد محمود الامام، **الجوانب المؤسسية والادارية، للتكامل الاقتصادي العربي**، ط1، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، 1998)، ادارة البحوث والدراسات، سلسلة بحوث ودراسات (347).

32.ــــــــ **تطور الاطر المؤسسية للاتحاد الاوربي**: الدروس المستفادة للتكامل العربي، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، 1998)، سلسلة بحوث ودراسات (349).

33.معتز محمد سلامة، **الدور الألماني في اوروبا**، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركزالدراسات السياسية والاستراتيجية)، العدد (122)، يوليو 1995.

34.ممدوح طه، **ازمة الغاز الروسي – الاوكرانية وتأثيراتها الاوروبية**، مجلة اخبا النفط والصناعة، (ابو ظبي: وزارة الطاقة الاماراتية)، العدد (424)، يناير 2006.

35.ميلاد مفتاح الحراثي، **العلاقات المغاربية – الاوروبية سنة 2000**، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد (209)، 1999.

36.ميل جودمان، **عسكرة السياسة الخارجية الامريكية**، (دمشق: مركز المعطيات والدراسات)، العدد (1)، 2002.

37.ناصر حامـد، **الآثـار الاقتصـادية لتوسـيع الاتحـاد الأوروبي**، مجلـة السياسـة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد (157)، تموز/يوليو2004.

38.نجوان عبد المعبود الاشول، **العلاقات الامريكيـة- الاوروبيـة بـين الاسـتقلال والتبعية،** مجلة السياسـة الدوليـة، (القـاهرة: مركـز الدراسـات السياسـية والاستراتيجية)، العدد (157)، تموز/يوليو2004.

39.نزيرة الأفنـدي، **الوحـدة الألمانيـة واعـادة ترتيـب الأوراق**، مجلـة السياسـة الدولية، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد (143)، يناير 2001.

40.نورهـان الشـيخ، **روسـيا والاتحـاد الاوروبي، صراع الطاقـة والمكانـة،** مجلـة السياسـة الدوليـة، (القـاهرة: مركـز الدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية)، العدد (164)، ابريل 2006.

41.نيرمين السـعدني، **اليـورو المؤسسـات واشـكاليات الاصـدار**، مجلـة السياسـة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السايسية والاستراتيجية)، العدد (134)، اكتوبر1998.

42.نيرمين النواوي، **الاتحاد الاوروبي والشرق الاوسط،** مجلـة السياسـة الدوليـة، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية)، العـدد (142)، اكتـوبر 2000.

43.غسان حـداد، **الاتحـاد النقـدي الاوروبي ومعاهـدة ماسـتريخت**، (الجامعـة المستنصرية: مركز دراسات وبحوث الـوطن العـربي)، العـدد (32)، بغـدد، 2000.



رابعا: أطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير.

❖ **أطاريح الدكتوراه.**

- 1. فرح ضياء حسين الصفار، **المركز الدستوري للاتحاد الاوروبي**، اطروحة دكتوراة "غير منشورة"، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد 2006.

❖ **رسائل الماجستير.**

- 2. امجد زين العابدين طعمة العبيدي، **الوحدة الالمانية وانعكاساتها المستقبلية على الوطن العربي**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا، الجامعة المستنصرية، 2002.
- 3. وسن أحسان عبد المنعم، الاتحاد **الاقتصادي والنقدي الأوروبي وانعكاساته على الاقتصاد العربي (الأبعاد السياسية والاقتصادية)**، رسالة ماجستير " غير منشورة " كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، حزيران 2001.
- 4. مهند علي عمران، **اثر القوة والقدرة وحرية العمل في الاستراتيجية الشاملة للدولة**، رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية العلوم الساياسية، جامعة النهرين، 2003.

خامسا: الندوات.

1. محمد عبد الشفيع عيسى، **الابعاد الاجتماعية للتكييف الهيكلي والخوصصة في مصر**، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني

للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط (الجزائر)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).

2. محمد محمود الأمام، **التكامل الاقتصادي: الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي**، عن كتاب الأعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي (مقاربة نظرية)، أعمال الندوة الفكرية للجمعية العربية للعلوم الاقتصادية، القاهرة (15-1989/16)، تحرير ظاهر حمدي كنعان وإبراهيم سعد الدين عبد الله، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990).



سادسا: التقارير.

1. افاق الاقتصاد العالمي، (واشنطن: صندوق النقد الدولي)، مايو 1997.
2. الامم المتحدة، برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1993، نيويورك 1993.
3. الاونكتاد، تقريرالاستثمار العالمي، نيويورك، 1997.
4. الشمال والجنوب: **برنامج من اجل البقاء**، تقرير اللجنة المستقلة المشكّلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة فيلي برا ندت، الكويت، 1981.
5. **تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)،، السنة الخامسة، يوليو 2006.

6. وكالة حماية البيئة الدنماركية، **تغيير الموارد لتنفيذ الخطة الاستراتيجية لأتفاقية بازل**، الجزء الثاني، قائمة المعلومات عن موارد التحويل الممكنة لأدارة المخلفات، مارس 2004.

سابعا: الدوريات والنشرات.

1. **الاتحاد الأوروبي في عالم متغير**، ترجمة، رند حكمت محمود، دورية متابعات دولية، (بغداد: مركز الدراسات الدولية)، العدد (19)، 2000.
2. حارث محمد حسن، **المنظور الأوروبي الجديد لحلف الناتو**، دورية قضايا دولية، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية)، العدد 41، 2000.
3. ضاري رشيد الياسين، **العلاقات الامريكية-الاوروبية في المرحلة الجديدة**، دورية قضايا دولية، (بغداد: مركزالدراسات الدولية)، العدد (35)، 1999.
4. سرمد امين، **اليورو مهمات المستقبل الكبيرة**، نشرة اوراق استراتيجية، (بغداد: مركز الدراسات الدولية) العدد (97)، بغداد2002.
5. سهى العزاوي، **قراءة سريعة في العلاقات الاوروبية- الامريكية**، دورية قضايا دولية، (بغداد: مركز الدراسات الدولية)، العدد (45)، 2001.

6. سندس عباس حسن، **قمة نيس ومستقبل الأتحاد الأوروبي**، دوروية متابعات دولية، العدد (3) السنه الخامسة، (بغداد: بيت الحكمة)، 2001.

7. ستار جبار الجابري، **تدويل اليورو (قضية اوروبا الساخنة)**، نشرة اوارق اوروبية، (بغداد: مركز الدراسات الدولية)، العدد (96)، بغداد2002.

8. ــــــــ، **الدستور الاوروبي بين الرفض والقبول**، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (28)، 2006

9. عاصم محمد عمران، **الخيارات الإستراتيجية الألمانية في اوروبا**، نشرة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد، (34)، 1999.

10. كاظم هاشم نعمه، **اية المانيا يريد الأوروبيون**، نشرة مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (2)، 1992.

11. محمد احمد مطاوع، **السياسة الدفاعية والامنية الاوروبية وتوسع الاتحاد الاوروبي شرقاً**، اوراق اوروبية، (القاهرة: مركز الدراسات الاوروبية)، العدد الثالث، 2005.

12. محمد جواد علي، **المانيا الأكثر كقوة في اوروبا**، نشرة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (34)، 1999.

13. ــــــــ، **الولايات المتحدة الامريكيةوالمجموعة الأوروبية**، دورية قضايا دولية، (بغداد: مركز الدراسات الدولية)، العدد (35)، 1999.

14. محمد عباس، **الاتحاد الاوروبي والبحث عن النفوذ**، قـراءات اسـتراتيجية، مركز البحوث والمعلومات، العدد (161)، ديسمبر2002.

15. منعم صاحي العمار، **اوروبا بين حسابات التوحد ومخـاطر الانجـرار وراء الهيمنـة الامريكيـة**، دوريـة متابعـات دوليـة، (بغـداد: مركـز الدراسـات الدولية)، العدد (95)، 2003.

16. ناظم عبد الواحد الجاسور، **المانيا الموحدة وتوسيع حلـف النـاتو**، دوريـة قضايا دولية، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية)، العدد 41، 2000.

17. ـــــــــــ، **روسيا واوروبا قطبان في عالم الغد**، دوريـة متابعـات دوليـة، (بغداد: مركز الدراسات الدولية)، العدد 93، 2002.

18. ـــــــــــ، **الأتحاد الأوروبي: دولة التكوين الهيكلي والنسب التمثيلية في اجهزته ومؤسساته**، اوراق اوروبيـة، (بغـداد، مركـز الدراسـات الدوليـة)، العدد (2) السنة الاولى، حزيران 1999.

19. ـــــــــــ، **اوروبا مابين قرنين: البحث عن هوية اوروبيـة محـددة**، نشرة اورواق اوروبية، (بغداد: مركـز الدراسـات الدوليـة)، العـدد (30)، السـنة الثانية، اذار2000.

20. ـــــــــــ، **المانيا بـين ارث المـاضي وتحـديات الحـاضر**، سلسـلة دراسـات استراتيجية، (بغداد: مركز الدراسات الدولية)، 2001.



ثامناً: الصحف.

1. 25 **يورو تكلفة عملية التوسعة لكل فرد من سكان الاتحاد الاوروبي على ثلاث سنوات،** جريدة الشرق الاوسط، العدد 8778، الثلاثاء، 2002/12/1.
2. البير خوري، **اوروبا تتوسع لكن أي حدود، أي هوية ؟!** صحيفة الشاهد، العدد 211، اذا/مارس2003، 5.
3. جورج عزيز، **جبهة اوربا الغربية بدأت تنهار لتعزيز الوحدة الاوربية،** جريدة الاهرام، رقم الفايل 2/14، 15 تشرين الاول، 1956.
4. عبد السلام ابراهيم بغدادي، **لماذا تسعى الولايات المتحدة والمانيا لتمزيق الوحدة الوطنية اليوغسلافية،** صحيفة الجمهورية (البغدادية)، العدد (8035) 12 تشرين الثاني/نوفمبر1991.
5. عبير ابو شمالة، **توسعة الاتحاد الأوروبي: تحديات كبيرة وفرص واعدة،** صحيفة الخليج، العدد (9114)، 2004/5/2.
6. **المستشارة الالمانية تتوسط بين فرنسا وبريطانيا في الخلاف حول ميزانية الاتحاد** الاوروبي، جريدة الشرق الاوسط،



تاسعاً: الإنترنت.

1. موسوعة ويكبيديا الحرة، على الرابط التالي:

http: //ar.wikipedia.org

2. جمهورية بولندا الثالثه- تاريخ بولندا بعد عام 1989، على الرابط التالي:

http: //www.arabia.pi/bolanda/content/vieu/10/77/

3. مسيرة بولندا للأنضمام للأتحاد الاوروبي، على الرابط التالي:

http: //www.arabia.p1/polanda/content/view/31/77

4. عبد النور بن عنتر، مغازي واهداف توسيع الاتحاد الاوروبي، على الرابط التالي:

http: //www.aljazeera.net,2004,p1

5. الأوروبيين يختتمون قمتهم بإقرار معاهدة إصلاح الاتحاد، على الرابط التالي:

http: //www.aljazeera.net/partel/templates/pocket pcdetailedpage.aspx

6. اميرة محمد عبد الحليم، الهوية الاوروبية، قراءات استراتيجية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2003)، على الرابط التالي:

http: //www.ahram.org.eg/ocpss/ahram/2001/1/1/RE1D56.p1

7. الميزانية الاوروبية عائق على طريق تقدم الاتحاد الاوروبي، على الرابط التالي:

http: //www.dw-world.de/dw/article/0,2144,1617165,00.html

8. الاتحاد الاوروبي امام تحدي اقرار الميزانية، على الرابط التالي:

http: //www.goethe-bytes.de/dw/article/0,2144,1820397,00.html

9. اسامة عباس، فروقات كبيرة في مستوى المعيشة بين دول اوروبا القديمة والحديثة، على الرابط التالي:
http: //www.kefaya.com.p1,24/4/2004
10. مصطفى نور الدين، اوروبا في طريق الانهيارعلى الرابط التالي:
http: //www.haoamish.com/spip-php?article58
11. الميزانية الاوروبية عائق على طريق تقدم الاتحاد الاوروبي، على الرابط التالي:
http: //www.dw-world.de/dw/article/0,2144,1617165,00.html
12. الاتحاد الاوروبي امام تحدي اقرار الميزانية، على الرابط التالي:
http: //www.goethe-bytes.de/dw/article/0,2144,1820397,00.html
13. نور الدين الفريضي، اوروبا تمتد شرقاً وتشرع ابوابها للنفوذ الامريكي، على الرابط التالي:
http: //www.beirutletter.com/press/press393.html
14. سامح غالي، قضايا توسيع الاتحاد الاوروبي، ملف الاهرام الاستراتيجي، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية)، على الرابط التالي:
http: //www.ahram.org.eg/acpss/3/10/2007
15. ابعاد توسيع الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الالماني، الغرفة التجارية العربية – الالمانية، على الرابط التالي:
http: //www.ghorfa.de,20004
16. توسيع الاتحاد الأوروبي بين الآمال والتحديات، على الرابط التالي:
http: //www.arabia.net,2004,pp (1-2)

17. نبيل شـبيب، بعـد جولـة بـوش الاوروبيـة، اسـتمرار الخلافـات الاوروبيـة-الامريكية حول القضايا الامنية والسياسية، على الرابط التالي:
http: //www.fm-m.com/2003/jul2003/story8.htm
18. روسيا تراقب الاتحاد الاوروبي الجديد بعين القلق، على الرابط التالي:
http: //www.bbc.arabic.com/3/7/2004/pp1-2
19. خلاف روسي اوروبي بشأن كالييننغراد، على الرابط التالي:
http: //arabic.peopledaily.com.cn/200205/30/ara20020530_54175.html
20. شتاينماير يدعو الى مناقشة هادئة لخطة واشنطن لـنشر درع صـاروخي في شرق اوروبا، موقع قناة دويتشة فيللا DW على الرابط التالي:
http: //www.de-world.de/popups/popup-printcontint/02373641/00/htm
21. المشكلات تخيم على القمـة الروسـية – الاوروبيـة، موقـع اذاعـة بي بي سي، على الرابط التالي:
http: /news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/hi/Arabic/world-newsid-617900016179060.stm
22. التداعيات السياسية والاقتصادية للوحدة الألمانية، على الرابط التالي:
http: //www.dw-world.de,2007



عاشراً: المصادر الاجنبية

BOOKS.

1. Gerard kiffer and daived miller , **relations between the European parliament and the national parliaments** ,in valentine Herman ,rinus van scheudelen (ed) the European parliament and the national parliaments ,Saxon house ,England ,1979.
2. ALstair Buchan, **united states foreign policy and the future** , in Richard Rose Crance (ed) , America as an ardenary Contry , Cornal University Press , UK , 1976.
3. **J**an Svejnar, **Strategies for Growth**: Central and Eastern Europe,wp/ University of Michigan., August 24, 2006.,p31.

Researches.

1. Abed George T.and Davoodi Hamid , R.2000 , (corruption structurural reforms and economic performance in the transition economies , IMF , WP/00/132.
2. Andrw Bergetal , **the Evolution of output in transition economies** , IMF , WP\99\6 , 1999 , P56.
3. Fisher and R.Sahay " **the transition economies after ten years** ": IMF , WP\00\30 , 2000 , P35.

4. Gunter verheugen , **enlargement of the European union ," in historic opportunity "** , European commission , Brussels , 2003.
5. KATINKA BARYSH,**EU ENLARGEMENT: how to reap the benefits**, survey EU, ENLARGEMENT, economic, trends, LONDON, 2004, pp (30-31)
6. MICK HILLYARD AND CHRISTOPHER BARCLAY,EU ENLARGEMENT" the financial consequences, research paper, 98/56,IMF,MAY 2004.
7. Rene weber and Gunther **,taube on the fast track to EU accession macro economic effects and polisy challenges for Estonia**, IMF/wp/99/56/,1999.
8. Stanley Hoffman" **back to enropessimism**? Ajermiad too fond of glom and doom" foreign affairs,vol.76.No.1,Jan-Feb1997.
9. John Nellis,**time to rethink privatization in transition economies**, finance and development,IMF, (June: 1991)..



REPORTS.

1. the European Bank for Reconstruction and development (EBRD) , 2004.
2. UNCTAD , **Economic Survey of Europe – 2000.1** , Geneva 2000.



Internet.

1. http: //www.unctad.org/templates/webflyer.asp?docid
2. http: //www.yec.org/REC/program/EMTC/insight/vol22/ahead.htm
3. http: //www.seerecon.org/romania/ec/phare.htm
4. http: //www.government.bg/Dageen3.php
5. http: //ec.europa.eu/regional-policy/funds/ispa/pdf/state-of-play-2000-2001
6. http: //www.ceper-com-clanek-php
7. http: //www.ahram.org/eg/acpss/ahram/2001/1/1/read76.htm
8. http: //ue.eu.int/ueDocs/cms.data/docs/pressData/en/ec/73842.pdf
9. http: //www.arabia.p1/bolanda/content/view/31/77
10. http: //www.ue-krakow-p1
11. http: //www.syriabusiness.org/modules.29/10/2007.p.
12. http: //www.xinhuanet.com8/10/2007.pp (1-2).

13. Cynthia A.Roberts: Russia and the European Union " the sources and limits of special relationships ", February 2007, website: http: //www.straegicstudiesinstitute.army.mil
14. Constitution project.www.tiesweb.org.
15. A map of Europe and info. about eu member states www.e-ur opava.gov.
16. http: //www.factmonster.com/ipka/A0/07456.html
17. http: //ec.europa.eu/enlargement/financial- assistance/phare/prog rammmes-types-en.htm.
18. http: //ec.europa.eu/agriculture/external/enlarge/back/brief-en.pdf

The political and economic consequences of EU enlargement eastwards

(Eastern European States model)









الرّمـــال للنشــر والتــوزيــع
عمّان - الأردن
مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس : 08 05 533 6 962+
E-mail:alremalpub@live.com

شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: 5330508 6 962+
E-mail:academpub@yahoo.com